عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين وعلاقته بالتنمية المجتمعية (دراسة حالة مخيم جنين)

نضال أحمد محمود أحمد "أبو ناعسه"

رسالة ماجستير

القدس –فلسطين

1428هـ-2007م

الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين وعلاقته بالتنمية المجتمعية (دراسة حالة مخيم جنين)

إعداد:

نضال أحمد محمود أحمد "أبو ناعسه"

بكالوريوس تنمية اجتماعية– جامعة القدس المفتوحة– فلسطين

المشرف الرئيسي: أ . د نظام العباسي

قدمت هذه الرسالة استكملاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة / بناء المؤسسات / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس – فلسطين

1428هـ-2007م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية الريفية المستدامة- بناء مؤسسات و موارد بشرية

إجازة الرسالة

الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين وعلاقته بالتنمية المجتمعية
(دراسة حالة مخيم جنين)

اسم الطالبة: نضال أحمد محمود أحمد "أبو ناعسه"
الرقم الجامعي: 20411779

المشرف الرئيسي: أ . د نظام العباسي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2007/6/20م من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: أ . د نظام العباسي التوقيع:.....
2- ممتحناً داخلياً: د. حماد حسين التوقيع:.....
3- ممتحناً خارجيا: د. فيصل الزعنون التوقيع:.....

القدس-فلسطين

1428هـ-2007

الإهداء

إلى روح أبي ...وعيني أمي ...
لأختي عائدة والهام ...
الحبيبة فاطمة دوما
لأشرعة قلبينا ...
عائدة إلى حيفا ... الهام الوطن ... نضال (إصرار) ...
لأصدقاء العمر الصدوقين ...
الشهيد نضال النوباني في جنان الآخرة...
إهداء لا يعجزه الموت...
جهاد جبارين الذي لم يخذلني يوما...
أستاذي وصديقي د. خالد أبو الهيجاء ...
لآخرين سوف أجرؤ...حيا أو ميتا ...
أسميهم ...الذين وشموا قلبي ...
سجني ومنفاي ... قبري ...
وبرق عصر جديد ... مثل قصص الحياة

إهداء خاص:

من خفف عني ظروف الاغتراب النفسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي... ودفع باتجاه الانجاز الدائم ... الاستاذ الدكتور: وليد ذيب، رئيس الجامعة العربية الامريكية- جنين، أهدي اليه هذا العمل المتواضع...

الباحث
نضال أبو ناعسة
جامعة القدس

إقرار

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد،وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

نضال أحمد محمود أحمد "أبو ناعسه"

التاريخ: 2007/6/20م

شكر وتقدير

لله تعالى قوة تسير الكون...
الأستاذ الدكتور نظام العباسي القدوة والصديق...
لوقت بيته الذي سرقناه وعلمه الذي لم يبخل به...
أهل مخيمي...
أصدقائي الذين لم يدخروا جهدا في عطائهم
العلمي والمعنوي....
أحبائي وزملائي في الجامعة العربية الأمريكية
الذين لم يدخروا جهدا لإتمام هذه الدراسة...
ودأبوا باستمرار تشجيعي
لتحسين التحصيل العلمي والبحثي ...

اللجنة الأكاديمية ...

أساتذتي من تلقيت على أيديهم العلم والمعرفة في برنامج التنمية الريفية المستدامة / بناء المؤسسات لهم مني كل الشكر والتقدير والعرفان ...

الباحث
نضال أبو ناعسة
جامعة القدس
2007

تعريفات

الاغتراب : عرف الاغتراب تعريفات كثيرة منها ما عرف بالإسلام على انه اغتراب عن الحياة الاجتماعية الزائفة الجارفة، واغتراب عن النظام الاجتماعي غير العادل. (إسكندر، 1988).

وعرّف هيجل الاغتراب على أنه: استسلام الفرد وتنازله عن حقه في السيادة على نفسه للآخرين ويمارس الآخرون هذا الحق في إطار مجتمع مدني (شاخت، 1980).

أما لغايات هذه الدراسة فإن الاغتراب يعني شعور الفرد بعدم القدرة على إيجاد الأنشطة المكافئة ذاتياً، ولا يحس هذا الشخص بإتاحة الفرصة له للعب دور يتناسب مع فعاليته وأهميته، تبعاً لذلك يشعر بانعدام تأثيره على المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها. والإنسان المغترب يشعر بأنه يفتقر إلى مرشد أو موجه للسلوك والاعتقاد ويشعر كذلك بأن اتساق القيم التي يخضع لتأثيرها أصبحت نسبية ومتناقضة وغامضة ومتغيرة باستمرار وبسرعة. وفي علاقاته ونشاطاته الاجتماعية يشعر الإنسان المغترب بأنه لا يحقق ذاته ولا يشعر بسعادة فيها ويتجه تبعاً لذلك إلى العزلة والنفور من الذات.

الاغتراب السياسي : تعددت تعريفات الاغتراب السياسي، وسنعتمد في هذه الدراسة تعريف الاغتراب السياسي بمعنى اللاقوة السياسية حسب سيمان والذي يعني شعور اللاجئين الفلسطينيين بعدم إمكانية التأثير على السياسات الحكومية القائمة تجاه قضيتهم في المجتمع الفلسطيني والميل إلى رفض هذه السياسات أو الشعور بعدم الاتفاق معها.

التنمية : كافة العمليات والجهود المخططة والمنظمة التي تتم وتستهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقصودة والرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع وتقلب المجتمع من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي معين إلى وضع أخر أفضل منه.

التنمية المجتمعية : إن التنمية المجتمعية هي تلك التي تستهدف المجتمع المحلي وتتم فيه وتوظف موارده البشرية والمادية كأداة فاعلة في تحقيق أهدافها، كما وتتضمن أنواعاً أخرى من التنمية (من حيث موضوعها أو القطاع الذي تتم في إطاره) كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي في الوقت ذاته جزء من عملية تنمية أكبر يمكن أن تتم على مستوى المجتمع. إن التنمية المجتمعية هي عملية منظمة وماهرة، تعتمد في جوهرها على الإيمان بأنه لا يمكن مساعدة المجتمعات بدون أن يتقبلوا المشاركة فيها.

تعمل التنمية المجتمعية على مستوى المجموعات المحلية والمؤسسات، وعلى مستوى الأفراد والمجموعات. ويتحتم على التنمية المجتمعية النظر من خلال زاويتين مختلفتين ليس فقط من خلال العمل المجتمعي مع القاعدة ولكن أيضا كيف تتعامل المؤسسات المعنية مع احتياجات المجتمعات المحلية(الكردي، 1997).

التنمية السياسية : وتعني تنشئة المواطنين وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة، مالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. و تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها ونعني بها مشاركة المواطنين في شؤون الحكم والإدارة، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف.

اللجوء : بعد حر ب عام 1948م الصهيونية والتي أسفرت عن تأسيس ما يسمى دولة إسرائيل على 77% من ارض فلسطين، تم اقتلاع الفلسطينيين من نحو عشرين مدينة وأربعمائة قرية فلسطينية وشرد نحو 700 ألف فلسطيني، أي ما يعادل 66% من سكان فلسطين آنذاك وأصبحوا مشردين بلا مأوى، وذلك بتخطيط مسبق وتنفيذ مباشر من العصابات الصهيونية، وبدعم سياسي وعسكري ومالي من الغرب الاستعماري وعلى رأسهم بريطانيا العظمى آنذاك، أدى هذا الأمر إلى انهيار المجتمع الفلسطيني

بكل مكوناته، وقاد إلى خلق ظاهرة جديدة في المجتمع الفلسطيني، هي ظاهرة مخيمات اللاجئين(أبو ستة، 2001).

تعريف اللاجئ الفلسطيني : اللاجئ هو كل فلسطيني طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين عام 1948م أو بعدها، أو خرج منها لأي سبب كان ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق. ويبقى اللاجئ محتفظاً بهذه الصفة إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي (أبو ستة، 2001).

وهذا معناه أن العودة إلى أرض فلسطين حتى لو كانت تلك الأرض دولة فلسطينية لا تسقط عنه صفة اللاجئ قانوناً ووجداناً و ما دام اللاجئ لم يعد عمليا إلى موطنه الأصلي وأما التوطين وان حصل في أي بلد عربي بما في ذلك دولة فلسطين لو قامت، فلا يلغي صفة اللاجئ عنهم.

هذا التعريف للاجئ يطابق القانون الدولي الذي صدر على أساسه قرار الأمم المتحدة رقم 194 الشهير والقاضي بحق اللاجئين في العودة، إذ جاء في المذكرة التفسيرية للقرار أن العودة تكون للموطن (البيت أو المنزل أو الحقل) نفسه الذي خرج أو أخرج منه وليس إلى الوطن بمعناه العام.

استعملت "الأونروا " تعريفا آخر وأضافت إلى التعريف السابق " والذي فقد مصدر رزقه أو يحتاج إلى معونة"، وذلك لأن الغرض من الوكالة كان غوث اللاجئين بإطعامهم وتعليمهم ورعايتهم الصحية (أبو ستة، 2001). ونلاحظ أن عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة هو 3.8 ملايين فقط من أصل 5.25 ملايين لاجئ، مما يعني أن هناك 1.5 مليون لاجئ غير مسجل.

اللاجئون في الضفةالغربية وقطاع غزة : يوجد في الضفة 21 مخيماً للاجئين، وفي غزة 8مخيمات، أما عدد اللاجئين الذين يسكنون المخيمات فقد بلغ في العام 1985م 85854 شخصا موزعين على 19 مخيما في الضفة الغربية، وأفرغ اثنين منها وهي النويعمة والكرامة بعد حرب عام 1967. أما في قطاع غزة فتكتظ المخيمات الثمانية بما يزيد عن 238400 نسمة، هذا عدا عن 116300

لاجئ يعيشون خارج المخيمات (سابيلا، 1990).

بلغ عدد سكان قطاع غزه عام 1995 أكثر من 885000 نسمة، وبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الاونروا منهم 700.789 لاجئ يعيشون داخل مخيمات غزة الثمانية (جباليا، البريج، النصيرات، المغازي، دير البلح، خانيونيس، رفح، الشاطئ 358.035 لاجئ (أبو ستة، 2001).

يبلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية 600.000 يسكنون في 19 مخيم (عسكر، الفارعة، نور شمس، طولكرم، قلنديا، الدهيشه، عايدة، بيت جبرين، الفوار، العروب، عقبة جبر، عين السلطان، عين بيت الماء، جنين، بلاطة، الأمعري، دير عمار، شعفاط، الجلزون) (أبو ستة، 2001).

اللاجئون وقرارات الأمم المتحدة : حفظت قرارات الشرعية الدولية الحق الفلسطيني وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، ونص القرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 194 على حقوق اللاجئين كافة، وهو ما يتم التمسك به حاليا لحفظ حقوق اللاجئين الفلسطينيين وليس هناك من حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين إلا بتطبيق هذا القرار– كما يراه اللاجئون أنفسهم أيضا.

اللاجئون في الاتفاقيات الدولية : الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام 1951 وهي ابرز الاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية، عرفت اللاجئ بأنه كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع لدينه أو جنسه أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة.

فاللاجئ بعد هذا التاريخ لا تشمله الاتفاقية وقد أدرك خبراء القانون هذا

القصور وفعليا تم تجاوز البعد الزمني في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1967م واعتبر اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط بعد هذا التاريخ.

اتفاقية جنيف الصادرة في 12/آب لعام1949م : تنص هذه الاتفاقية على أن اللاجئ هو كل إنسان يخشى جديا من تعذيبه بسبب دينه أو جنسيته أو جنسه ووجد خارج بلاده قبل العاشر من كانون الثاني عام 1951م بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها.

وقد صنف القانون الدولي حالات اللجوء واضعا تصورا لحل مشكلة اللاجئ واللاجئون عبر:

- ضرورة عودة اللاجئ إلى موطنه الأصلي بعد زوال الظروف التي دفعته للجوء كإقامة مؤقتة.
- منح اللاجئ جنسية دولة الملجأ التوطين الجديدة.

ونصت المادة الثامنة في النظام الأساسي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين على حلول لمشكلة اللاجئين ورأت أن مهمة الحماية الدولية تشمل منع الإعادة القسرية للاجئين والمساعدة على استقرار اللاجئ عبر تسهيل الإجراءات وتقديم العون والمشورة القانونية والترتيبات التي تضمن السلامة والأمن مع التشجيع على العودة الطوعية الآمنة حتى الاستقرار (دائرة شؤون اللاجئين– منظمة التحرير الفلسطينية).

وقد أكد المجتمع الدولي على حق اللاجئين في العودة بموجب القرار 194 أكثر من مائه مرة خلال 52 سنة، في ظاهرة ليس لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. وهذا القرار يتعدى قرار 242 المقصود به إزالة آثار عدوان 1967، كما أنه لا يتعارض مع قرار التقسيم 181 الذي يقضي بحق كل مواطن في بيته وأرضه بغض النظر عن سيادة الدولة التي يعيش فيها. كما أن حق العودة مكفول بالمادة 13 من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، بل إن حق العودة نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تسقط بالاحتلال أو السيادة أو مرور الزمن(أبو ستة، 2001).

إن حق العودة حق فردي بموجب هذه التشريعات كلها ولذلك لا تجوز فيه الإنابة أو التمثيل، ولا يمكن إسقاطه في أي اتفاق أو معاهدة. كما أن حق العودة حق جماعي بموجب حق تقرير المصير الذي أكدت عليه الأمم المتحدة عام 1974م في أقوى بيان جامع للحقوق الفلسطينية وأسمتها " الحقوق غير القابلة للتصرف"، ولذلك فهي لا تسقط في حالة إبرام معاهدة سلام (أبو ستة، 2001).

مخيم جنين :

الموقع : تم إنشاء الغالبية العظمى من مخيمات اللجوء الفلسطيني بالقرب من مراكز المدن الرئيسية كمخيم جنين مثلاً وطولكرم، والأمعري في رام الله. وجزء منها يبعد نسبياً من مراكز هذه المدن مثل مخيم نور شمس، والفارعة، والجلزون، والعروب، وغيرهم.و تم بناء هذه المخيمات بناءا على حاجة اللاجئين للعمل، حيث إمكانية توفر فرص العمل في المدن سواء بالخدمات العامة أو الزراعة أو الورش الصناعية والتجارية في تلك المدن.

يقع مخيم جنين غربي مدينة جنين، وهو ملاصق للمدينة تماماً. وبناءه ممتد ليتصل مع بنا المدينة، حيث يصعب أحيانا بيان الحدود بينهما. يحاذي المخيم من الشرق مستشفى جنين الحكومي وخلة الصوحة، ويقع الهلال الأحمر الفلسطيني ومبنى التربية والتعليم قرب المدخل الرئيسي الشرقي للمخيم، ويحاذي شارع جنين– برقين إلى شمال المخيم حيث يقع حي الزهراء، كما تحاذي منطقة الهدف وواد برقين غربي المخيم وشماله الغربي، وترتفع هضبة الجابريات لتسيطر على جنوب غربي المخيم حيث تقع محطة تقوية البث الفلسطيني حاليا.

المساحة : تفاوتت مساحة المخيمات من مخيم لآخر ومن منطقة إلى أخرى وذلك حسب المساحة الممنوحة من الدولة المضيفة إلا أن وكالة الغوث الدولية لا تعترف إلا بالمساحة المحددة في سجلاتها علماً بأن الكثير من المخيمات مسيطرة على الأراضي المحاذية والخالية من السكان كتوسعة لحدودها سواءً عن طريق شرائها أو الامتداد إليها تدريجياً. يعتبر مخيم

جنين من أكبر المخيمات مساحة في الضفة وتبلغ مساحته 371 دونماً مربعاً طبقاً لسجلات وكالة الغوث الدولية بالإضافة إلى 14 دونماً أضيفت أليه لاحتياجات الإعمار بعد اجتياح نيسان 2002 و 480 دونماً المساحة الحالية لسنه 2005م(سجلات وكالة الغوث).

الإنشاء : أنشئ مخيم جنين عام 1953 وتعود أصول غالبية سكانه إلى قضاء حيفا خاصة، وقرى الساحل الشمالي الفلسطيني للبحر الأبيض المتوسط عامة. وينحدر سكانه من أهالي 70 قرية فلسطينية من داخل الأرض المحتلة عام 1948 (سليمان، 2003). ولقد تشكل التجمع السكاني في المخيم في حينه طبقا إلى قرب المكان من البلد الأصلي وسهولة الوصول إليها من حيث الطرق في بدايات الهجرة وأيضا العلاقات العائلية من ذوي القربى.

السكان : يبلغ عدد سكان مخيم جنين حوالي 12210 نسمة حسب تقديرات جهاز الإحصاء الفلسطيني لمتنصف العام 2006م نصفهم من الذكور 50% ونصفهم من الإناث 50%حسب معلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

المدارس : يوجد في المخيم خمس مدارس ثلاثة منها للذكور اثنتان منها إعدادية وواحدة ابتدائية واثنتان للإناث واحدة إعدادية والأخرى ابتدائية وبها خمس روضات أطفال خاصة (مقابلة مع مدير مكتب خدمات مخيم جنين التابع لوكالة الغوث الدولية).

المؤسسات : **هناك عدة مؤسسات تقدم الخدمات في مخيم جنين يمكن تقسيمها إلى**

- : **مؤسسات تابعة لوكالة الغوث ويشرف عليها مدير خدمات المخيم، وهي:**

  - العيادة الصحية وتشمل عيادة الأطفال، وعيادة الأسنان ومركز للعلاج الطبيعي، وعيادة الطب العام وعيادة النسائية.
  - مكتب الشؤون الاجتماعية.

- مكتب الإعمار (احتياجات اجتياح نيسان).(مكتب خدمات مخيم جنين التابع لوكالة الغوث الدولية).

:

- **مؤسسات أهلية، وهي:**

- مركز شباب مخيم جنين (نادي).
- مركز النشاط النسوي.
- المركز الثقافي.
- اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين.
- اللجنة الشعبية للخدمات.
- مؤسسة كي لا ننسى.
- رابطة أهالي زرعين.) مقابلة شخصية مع مدير مكتب خدمات مخيم جنين التابع لوكالة الغوث الدولية).

ملخص

اتفق الباحثون أن الاغتراب من أهم المفاهيم الاجتماعية وأكثرها شيوعاً في تحليل إشكاليات المجتمع المعاصر، وان أهمية الاغتراب السياسي تكمن في كونه يشكل مشكلة اجتماعية على مستوى الأدوار الاجتماعية المتوقعة من أفراد المجتمع، فإذا كان الفرد مغترباً سياسياً سيكون غير قادراً على القيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة به والمتوقعة منه، ففي هذه الدراسة تم البحث في مدى علاقة ظاهرة الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين بالتنمية المجتمعية، وبالتحديد التنمية السياسية، وانطلقت الدراسة استكمالا لنتائج بحث سابق غير منشور للباحث عام 2005م، وهدفت الدراسة إلى تحليل علاقة المتغيرين السابقين ونوع هذه العلاقة، وتزويد المؤسسات المعنية بنتائج هذه الدراسة.

نظرا للعوائق التي يفرضها الاحتلال على حرية الحركة والانتقال اقتصرت حدود الدراسة المكانية على مخيم جنين ببعده الجغرافي، أما حدودها البشرية فاقتصرت على فئة النساء والمتعلمين الذكور من حملة الدبلوم فما فوق من سكان المخيم اعتمادا على دراسة سابقة قام بها الباحث اظهرت نتائجها بان غالبية النساء وغالبية المتعلمين من الذكور هم الاكثر اغترابا، وقد أجريت الدراسة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2006م – نهاية الربع الاخيرمن 2007م.

لقد تكونت الدراسة من ست فصول. هي الفصل الأول حيث تم فيه تحديد مشكلة الدراسة، التي أراد الباحث معالجتها حيث تم صياغتها على شكل السؤال التالي ما مدى علاقة ظاهرة الاغتراب السياسي لدى بعض اللاجئين الفلسطينيين بالتنمية المجتمعية. وفي ذات الفصل تم صياغة فرضيات الدراسة على شكل فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية. وفي الفصل الثاني تم توضيح الإطار النظري للاغتراب والدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.

وفي الفصل الثالث تناول الباحث المفاهيم والاطر النظرية للمشاركة والتنمية المجتمعية. اما الفصل الرابع فقد تناول البناء المنهجي للبحث من حيث تحديد منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي والتحليلي لملائمة أغراض الدراسة وتحقيق اهدافها المرجوة. اما مجتمع الدراسة فقد اشتمل على جميع الإناث التي تسكن مخيم جنين واللواتي يبلغ عددهن 2625 أنثى، إضافة إلى حملة شهادة الدبلوم فما فوق من الذكور والبالغ عددهم 420 ذكرا، وقد تم اختيار عينة من هذا المجتمع بواقع 10% من مجتمع الدراسة حيث بلغ حجم العينة (304) مبحوثين. وقد اختيرت العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من المبحوثين

بطريقة المقابلة الشخصية، وبعد هذا تمت المعالجة الإحصائية بإدخال المعلومات للحاسوب وترميزها، واستخرجت النتائج على شكل أعداد ونسب مئوية، ومتوسطات حسابية وانحرافات معيارية وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 عن طريق الاختبارات الإحصائية مثل اختبارالمعاملات وR^2 وقد استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وقد تم استعراض نتائج التحليل الاحصائي في الفصل الخامس حيث تم عرض النتائج وتفسيرها وقد أظهرت تلك النتائج وجود علاقة سلبية بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاقتصادية حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات(3.87) وابرز وجوهها أن الاغتراب يعمل على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد، وعلاقة سلبية ايضا مع التنمية الاجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات(3.88) وأبرز وجوهها انه يؤثر سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير اللاجئ، وعلاقة عكسية أيضا مع التنمية السياسية حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات(3.95) وأبرز وجوه هذه العلاقة أن الاغتراب السياسي يؤدي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات، وبناءا على معدل متوسطات كل من المجالات الثلاث السابقة تبين أن هناك علاقة عكسية وسلبية بين معدل الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية حيث بلغ معدل المتوسط الحسابي للمجالات الثلاث (3.90).

اما الفصل السادس والاخير فقد تم استعراض اهم النتائج والاستنتاجات ومن ثم تمت صياغة التوصيات لهذه الدراسة حيث تضمن نتائج أهمها، أن الاحتلال سبب رئيسي في تدمير التنمية المجتمعية الفلسطينية، وقد ساهم الاحتلال من رفع مستوى الاغتراب السياسي.وعلى الجانب الاخر فان المشاركة السياسية تعتبر الوجه الاخر للاغتراب وتتأثر بانماط التنشئة الاجتماعية والتي تنعكس مستقبلا على السلوك الديمقراطي وتجسيد المواطنة الحقة.

وقد خلصت الدراسة ومن خلال نتائجها إلى وضع بعض التوصيات للجهات ذات العلاقة أوفي مقدمة هذه التوصيات استحداث هياكل متخصصة في التخطيط والتنفيذ لقضايا التنمية المجتمعية ورسم إستراتيجيات وطنية بهذا الخصوص تعمل على بناء ودعم القدرات المؤسسية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتعزيز المشاركة في رسم السياسات الحكومية وعمل مؤسسات المجتمع المدني، وفي مواقع صنع القرار وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية وتطوير ودعم علاقات التنسيق والتشبيك بين المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص مع المؤسسة الرسمية. وتم التركيز على مؤسسات التربية والتعليم لما للتنشئة الاجتماعية من دور اساسي في بناء الاسس

الصحيحة والعلمية للمشاركة في مختلف مناحي الحياة وهذا يتطلب التركيز وتطوير المناهج التعليمية ومناهج التعليم العالي في تخريج الكوادر ذات الانتماء الوطني والاجتماعي.

Political alienation on palestinians refugees and its relation with society Development Case study- jenin camp

Abstract

Most researchers agree that alienation is one of the most important social concepts. It is considered the most common tool in analyzing the modern society and its social and cultural problems. Political alienation is important because it is considered as a social problem concerning the expected social roles of the individuals. The politically aliened person is unable to perform his designated and expected social role. In this dissertation, the researcher studied the relation between political alienation and social development and more specifically the political development of Palestinian refugees in Jenin Camp. The researcher relied on the results of an unpublished research by the researcher in 2005.

The study aims to investigate the relation between the two previous variables and the type of this relation and then distribute the results to the interested institusions.

The study was limited to Jenin camp geographically, because of the obstacles that the occupation pose on the freedome of transportation and movements. Therefor, it was limited to women and men who hold a certificate above the Diploma according to a previous study which showed that the women and educated men were the most alienated sector. This study was conducted in the years 2006-2007.
The study consists of six chapters. In the first thre chapters, the study problem which the researcher deals with was defined in one main hypothysis and three secondary hypotheses and explains the theoretical frame of alienation and the relevant previous studies. Morover, the researcher looks at the theoretical frames and concepts of the cooperation and social development.

The fourth chapter looks at the methodology of research which was based on on a descreptive and analatyical approach which helps to achieve the study goals. The study field covered all Jenin camp females who are about 2625 and 420 males who have diploma degree and above. Then the researcher identified study community and selected the sample group which covered 304 people who formed 10% of the community of the study. The sample was chosen according to the organized random category. The data collection based on a questionnaire and direct interviews with sample group. Then the data was treated statistically by the computer .Besides, A software package was

used to decide the results on forms of numbers and percentages, means, and standard deviations. The hypothesis were tested on the $\alpha = 0.05$ by standard tests as R^2 and coefficients using the SPSS package.

The fifth chapter, explained the results which showed a negative relation between rate of political alienation and economic development where mean equals (3.87) and emphasized that political alienation reduced the productivity of the individuals. It also showed a negative relation with social development where mean equals (3.88). The most distinguished influence was its negative relation between refugees and non refugees. It also showed negative relation with the political development where mean equals (3.95). The most noted effect was that the political alienation guided to the misunderstanding of the importance of the individual's vote in the elections. According to weighted means for the three fields, It was clear that there was a negative relation between the rate of political alienation and social development where weighted mean equals (3.90).

The sixth chapter, showed the essential conclusions among of which are the occupation and its role in destroying the social development of the Palestinian society. Another important reason is political alienation. Participation is a required behavior of the individual he acquires through his social and political development.More specifically, Political participation is considered a great value in democratic societies in which the Social voluntary work is an important mean of participation.

Accordingly, the researcher reached some recommendations.one of them is a recommendation to the government to form a new ministry aiming at planning and controlling social development. The new ministry's role is to design a national strategic plan for the social development and capacity building among official and non official institutions. Another role of the suggested ministry is to enhance participation in deciding the government's policies. Participation is to be enhanced in the civil community institutions, in the decision making circles, in applying the legislations related to social participation, and developing the relation between public and private sectors and non-governmental non-profit organizations. The ministry will approach the donors to finance projects which enhance participation and qualifying manpower in education.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

بناءا على نتائج دراسة ميدانية غير منشورة أجراها الباحث عام 2005م حول الاغتراب السياسي لدى بعض اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين وعلاقته ببعض المتغيرات والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الاغتراب السياسي تبعا لمتغير الجنس لصالح الإناث وأوضحت أن الإناث أكثر اغترابا من الذكور حيث بلغ المتوسط الحسابي لاغتراب الإناث (1.43): وان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات الاغتراب السياسي تبعا لمتغير مستوى التحصيل العلمي، أي انه كلما زادت سنوات التعليم (دبلوم فما فوق) زادت ظاهرة الاغتراب السياسي حيث بلغ المتوسط الحسابي لاغتراب هذه الشريحة (1.59): ومن هنا ارتأى الباحث إجراء دراسة أخرى لمعرفة مدى علاقة الاغتراب السياسي بالتنمية المجتمعية.

يعتبر الاغتراب من أهم المفاهيم الاجتماعية وأكثرها شيوعاً في تحليل المجتمعات المعاصرة وما تعانيه على المستوى الاجتماعي والثقافي. ولعل أهم المشكلات التي يمكن أن تعاني منها المجمعات نتيجة لهذا الاغتراب ضعف الحياة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات الأخـــلاقية والسلوكية والإفراط في الاســـتهلاك والانشغال بالمظاهر وتردي مستوى الإبداع في الفن والأدب والشرذمة والتفتت على كل المستويات.وتكمن أهمية الاغتراب السياسي في كونه يشكل مشكلة اجتماعية على مستوى الأدوار الاجتماعية المتوقعة من أفراد المجتمع، فبقدر ما يكون الفرد مغترباً سياسياً سيكون غير قادراً على القيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة به والمتوقعة منه، هذا بحد ذاته مشكلة لدى أفراد الشعب الفلسطيني عامة وسكان المخيمات خاصة، حيث يعيشون ظروف صعبة جداً وينتظرون تطبيق حق العودة منذ عام 1948م.ومن هنا فان التنمية المجتمعية تعتمد بالأساس على المشاركة

من كل القطاعات ومكونات المجتمع (الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية) وأخذ آرائها واقتراحاتها واحتياجاتها في الحسبان والأخذ بها في عمليات التخطيط أو تنفيذ المشاريع التنموية التي تخص هذه المجتمعات وان لا تكون المشاركة لمجرد جزء من هذه المشاريع، والمشاركة السياسية هي جزء لا يتجزأ من التنمية المجتمعية كأحد أشكال المشاركة الفعالة في المجتمع الفلسطيني، فكيف إذا كان هناك قطاعين يمثلون الأغلبية في المجتمع الذي اجري عليه البحث السابق مغتربين سياسيا وهم شريحة الإناث والمتعلمين الذين يشكلون ما نسبته (59%) من مجتمع البحث.

2.1 مشكلة الدراسة

من معطيات البحث العلمي الجاد خلق الدافعية لدى الباحث للاستمرار في بحوثه، ومن هذا المنطلق ونتيجة لظهور مشكلة حقيقية في مجتمع البحث (مخيم جنين) حيث تبين أن هناك اغتراب سياسي لدى شريحتين مهمتين من مجتمع العينة ارتأى الباحث أن يعرف ما مدى علاقة ظاهرة الاغتراب السياسي لدى بعض اللاجئين الفلسطينيين بالتنمية المجتمعية. وبالتحديد التنمية السياسية.

3.1 مبررات الدراسة

بناءا على الدراسة السابقة للباحث والتي تم الإشارة إليها سابقا والتي أشارت إلى وجود الاغتراب السياسي لدى الإناث والمتعلمين في مخيم جنين (حملة الدبلوم فما فوق) ارتأى الباحث إجراء هذه الدراسة لمعرفة علاقة هذه الظاهرة بالتنمية المجتمعية.وذلك للرغبة في الحصول على درجة أكاديمية. والرغبة في المتعة العقلية لإنجاز عمل خلاق والرغبة في خدمة المجتمع. وتوضيح مدى الصعوبات التي تعيق عملية التنمية المجتمعية نتيجة هذه الظاهرة وقلة الدراسات التي تربط الاغتراب بجوانب التنمية المجتمعية في هذا المجال بالرغم من اهميتها وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني .

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

- توضيح مفاهيم الاغتراب والاغتراب السياسي وعلاقته بالتنمية المجتمعية.

- تحليل العلاقة وتوضيح اتجاهاتها بين الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية المجتمعية.
- تحليل اسباب الاغتراب السياسي والمشكلات والعقبات التي تواجه المجتمع ومدى تأثيره على المجتمع ومسيرته التنموية.
- إثراء الأدبيات السابقة بإضافة معلومات جديدة بمتغيراتها حول مدى علاقة ظاهرة الاغتراب السياسي بالتنمية المجتمعية.
- فحص واختبار بعض الفرضيات المتعلقة بالاغترلب السياسي والتنمية المجتمعية.
- الخروج بتوصيات ونتائج يمكن تبنيها وتطبيقها تسهم في عملية تطور وتنمية المجتمع الفلسطيني.

5.1 فرضيات الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على فرضية رئيسية يتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية وهي كالتالي:

1.5.1. الفرضية الرئيسة:

- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية المجتمعية عند مستوى الدلالة α =0.05.

2.5.1. الفرضيات الفرعية:

- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية الاقتصادية عند مستوى الدلالة α =0.05.
- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية الاجتماعية عند مستوى الدلالة α =0.05.
- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية السياسية عند مستوى الدلالة α =0.05.

6.1 مدى النقص الناتج عن عدم القيام بهذه الدراسة

- قاد عدم وجود دراسات كهذه لمخيمات شمال الضفة ومخيم جنين تحديدا إلى فقدان في المعلومات التي يستخدمها الباحثون والجهات المختصة لإيجاد الخطط الصحيحة لمعالجة ما ينتج عن الاغتراب وآثاره. وستستخدم نتيجة هذه الدراسة في الكشف عن وجود علاقة وتأثير للاغتراب السياسي على التنمية المجتمعية واستخدام نتائجه لوضع الخطط اللازمة والمعالجة الضرورية لتصويب الأوضاع بعد تزويد الجهات المعنية بنتائجها.
- تأمل هذه الدراسة إثراء مكتبة معلومات اللاجئين بموضوع جديد وهو الاغتراب السياسي لدى اللاجئين، ومدى علاقته وتأثيره على التنمية المجتمعية.

7.1 الجهات التي ستستفيد من هذه الدراسة

يرى الباحث أن هناك جهات متعددة، منها المتخصص وغير المتخصص يمكنه الإفادة من هذه الدراسة ولعل أبرزهم:

- اللاجئون الفلسطينيين بشكل عام.
- دائرة شؤون اللاجئين واللجان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني.
- اللجان والأطر والتنظيمات المحلية التي هدفها التخفيف من حدة الاغتراب السياسي وتفعيل دور اللاجئين في المشاركة السياسية.

8.1 مسلمات الدراسة

- هناك علاقة مباشرة وعكسية بين الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية.
- تفعيل دور المشاركة السياسية لدى سكان مخيم جنين يخفف ظاهرة الاغتراب.
- تخفيف ظاهرة الاغتراب يؤدي إلى المشاركة الشعبية والتي هي عمود التنمية المجتمعية.
- إن مستوى الاغتراب السياسي هو متممة معدل المشاركة السياسية للواحد صحيح.

9.1 هيكلية الدراسة

جاءت هيكلية الدراسة مقسمة إلى ستة فصول كالتالي:

الفصل الأول : عرض عام و تمهيد لهذه الدراسة، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأهميتها، وأسئلتها، وفرضياتها .

الفصل الثاني : يتضمن الإطار النظري للموضوع حيث نوضح الإطار المفاهيمي لموضوع الاغتراب السياسي، والدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.

الفصل الثالث : تناول المفاهيم والاطر النظرية للمشاركة والتنمية المجتمعية

الفصل الرابع : تناول هذا الفصل عرضاً شاملاً لأساسيات الدراسة، كمنهجية الإعداد، والأدوات، والمجتمع، ومدى اختبار صدق وثبات أدوات الدراسة .

الفصل الخامس : احتوى على عرض للنتائج وتحليل بيانات الإستبانة ومناقشتها .

الفصل السادس : تضمن الاستنتاجات و التوصيات التي تنبثق عادة عن النتائج التي تم التوصل إليها، والخاتمة

و أخيرا ألحق بهذه الفصول الستة قائمة بأهم المصادر والمراجع، ثم عدد من الملاحق ذات الصلة بالدراسة التي يرى الباحث أنها جديرة بإلحاقها بهذه الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للاغتراب والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

يعرض هذا الفصل الإطار النظري للاغتراب ومكوناته وكيف تناول العلماء والمفكرين الاغتراب من وجهة نظر فلسفية وسيكولوجية وسسيولوجية إلى الاغتراب في المجتمعات المعاصرة ومصادره فيها. ثم سنطرح بعض الدراسات السابقة التي قام بها الباحثون حول المشاركة السياسية ونعلق على هذه الدراسات بماذا اتفقت وبماذا اختلف باحثوها ومدى إفادتنا منها في هذه الدراسة، أملين أن نكون قد شملنا بذلك جميع المواضيع النظرية التي تتعلق بعنوان دراستنا وفرضياتها وتساؤلاتها.

2.2 مفهوم الاغـــتراب

الاغتراب من أهم المفاهيم الاجتماعية وأكثرها شيوعاً في تحليل المجتمعات المعاصرة وما تعاني منه هذه المجتمعات على المستوى الاجتماعي والثقافي والنفســـي (ضعف الحياة الاجتماعية، انتشار الجريمة، الانحرافات الأخـــلاقية والسلوكية، المتاجرة بالناس والمخدرات، كثرة الحروب والصراعات واعـــتداء الشعوب والدول والقوميات على بعضها البعض، ارتفاع معدلات الانتحار، الإفراط في الاســـتهلاك، الانشغال بالمظاهر، التمزق بين المادية المفرطة والروحانية الغيبية، تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب، الشرذمة والتفتت على كل المستويات)(عويدات، 1995).

فالاغتراب هو الشعور بفقدان السيطرة على الأمور (الأشخاص والأشياء والأفعال والمصائر) والخضوع لسيطرة الآخرين، ويتطور هذا الشعور الى فقدان المعنى وعدم النفع والفائدة، ومن ثم الشعور بالانفصال، الذي يكون مصحوبا بالشعور بالعزلة، ومن ثم الشعور باللاإنتماء، ومن ثم

الشعور باللامبالاة وبجمودالحس الجمعي. هذا الشعور يكون مصحوبا بالملل من الروتين في العمل والرتابة في الحياة بشكل عام، وكثرة التبرُّم والشكوى، ثم هبوط الطموح وفقدان الرغبة في التقدم الفكري، وهذا كله يؤدي إلى الاستغراق في الهرب من الواقع الاغترابي (واقع المجتمع، وواقع الذات).

1.2.2. تعريف الاغتراب اصطلاحاً:

أصل كلمة الاغتراب لاتيني من الكلمة(Alienation) والتي تعني نقل ملكية شيء ما إلى آخر أو تعني الانتزاع أو الإزالة (شاخت، 1980). واستخدمت هذه الكلمة اللاتينية في اللغتين الإنجليزية والفرنسية والتي تدل على عدة معاني منها:

- المعنى القانوني، والذي يعني تحويل ملكية شيء ما إلى شخص آخر.
- المعنى الاجتماعي، يعني الإحساس بالغربة داخل مجتمعه أو الانسلاخ عن الذات أو عن الآخرين.
- المعنى السيكولوجي، وتعني فقدان الوعي أو عجز في القدرات العقلية للفرد.
- المعنى الديني، انفصال الإنسان عن الخالق وارتكاب المعاصي (شاخت، 1980، ص64).

إن الاغتراب ظاهرة إنسانية تشمل مختلف أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي ظاهرة موجودة في كل الثقافات والمجتمعات وذلك نتيجة للتغيرات المتلاحقة التي أدت إلى حدوث الكثير من المشاكل وعلى رأسها ظاهرة الاغتراب (عويدات، 1995).

2.2.2. أشكال الاغتراب: يكون الاغتراب على عدة أشكال هي:

- الاغتراب الروحي: يرجع هذا النمط من الاغتراب إلى افتقاد الروابط العقائدية التي ينطلق منها الأفراد في تفاعلهم الإنساني، وقد برز هذا الشكل في أوروبا في فترة العصور الوسطى.
- الاغتراب الفكري: قد يتخذ الاغتراب عند الإنسان منعطفا أيديولوجيا حينما تؤدي بعض التوجهات الفلسفية والأيديولوجية التي يتبناها الأفراد إلى إضعاف علاقاتهم الاجتماعية وتواصلهم مع الناس، وينبع هذا الاغتراب من افتقاد القواسم الفكرية المشتركة وما ينبع من ذلك من تقلص عناصر التفاهم والانجذاب الذهني والعاطفي المتبادل وغالبا ما يتعرض

المفكرون والمثقفون ذوي الثقافات العلمية والفلسفية محدودة الانتشار أو ضعيفة التجذر مجتمعيا إلى هذا الصنف من الاغتراب، بسبب اتساع المسافات الفكرية التي تفصلهم عن أفراد المجتمع (النوري، 1993). وفي كثير من الأحيان يكون الإنشداد الذهني مربوط بالماضي وصوره وعندما يدفع الاغتراب الأفراد باتجاه الأحداث السالفة ويحرك حنينهم إليها مما يضعف تلامسهم الانفعالي والفكري مع الحاضر، ويبدو أن " الحنين للماضي" Nostalgia يعد من ابرز شواخص الاغتراب الفكري والنفسي الذي يتعرض إليه المسنون في المجتمعات الحديثة (وطفة، 1999).

- الاغتراب القيمي الثقافي: إن التحلل القيمي في أكثر من صورة يعني ضعف سيطرة المعايير الاجتماعية على السلوك، وقد أطلق مؤسس علم الاجتماع دوركهايم على هذه الحالة مصطلح اللامعيارية (Normlessness) وهو ما يلاحظ بشكل خاص في المجتمعات الغربية (شتا، 1993). وعند بلوغ هذه المرحلة من التفكك تكون بنية المجتمع عاجزة عن ضبط وتنظيم علاقات الناس وضمان الحدود الدنيا من التفاهم، وتتصدر التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، الأسباب التي تؤدي إلى هذا الانحلال حيث يعتري القيم الوهن الذي يضعف دورها في تنظيم الحياة الاجتماعية.
- الاغتراب التقني والاقتصادي: مع تفاقم الأتمتة تقلصت إنسانية الإنسان وإرادته، وهكذا أدخلت الآلة الإنسان بتجربة جديدة كان الاغتراب احد نتائجها المأساوية، فهولا يقرر بنفسه الحركات الجسمية في أداء عمله الصناعي بل لابد له من الخضوع لما تليه الآلة من إجراءات تقنية مقننة تكرر حرفيا، وفي إطار هذه الرتابة صار الإنسان–وقد سلبت منه الإرادة– تابعا للآلة بعد أن كان يتحكم بها ويطورها حسب عادات جسده (النوري، 1993).

3.2.2.مكونات الاغتراب: الاغتراب كظاهرة اجتماعية يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

- العنصر المادي المتعلق بوسائل الإنتاج وتوزيعها، وبفعالية العمليات الإنتاجية في المجتمع.
- العنصر السلوكي الذي يؤدي إلى إنتاج التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد، والتي بدورها تحدد شبكة العلاقات الاجتماعية في البناء الاجتماعي وكذلك أنماط التفاعل في النظام الاجتماعي.
- العنصر النفسي، وهو بمثابة انعكاس للتفاعلات في شبكة العلاقات الاجتماعية على مستوى الشخصية المفردة ومكوناتها الشعورية والإدراكية والفكرية، وهو بذلك البؤرة التي يتجسد فيها الاغتراب ويأخذ مفعولة من خلالها(عويدات، 1995).

4.2.2. جوانب الاغتراب: إن الاغتراب كظاهرة اجتماعية يُدرَس من ثلاثة جوانب مترابطة هي:

- الجانب الشخصي (على المستوى النفسي والسلوكي).
- الجانب الاجتماعي (على مستوى العلاقات وأنماط السلوك الاجتماعية).
- الجانب الثقافي الإيديولوجي (على مستوى القيم والمعايير، والأذواق والميول، ومنظومات العقائد والمواقف)(عويدات، 1995).

5.2.2. التطور التاريخي لمفهوم الاغتراب:

من الناحية التاريخية كان لمصطلح الاغتراب (Alienation) استخدامات متنوعة في التراث الديني والفلسفي والسيكولوجي، حيث ظهرت فكرة الاغتراب لأول مرة في الفكر المسيحي خلال العصور الوسطى، بالذات في اللاهوت البروتستانتي وإلى لوثر وكالفن بالتحديد. وظهر هذا التنوع في استخدام مصطلح الاغتراب بعد ذلك كنتيجة مصاحبة لاختلاف الاتجاهات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية التي اهتمت بتناول هذا المفهوم منذ أول استخدام فلسفي له في نظرية العقد الاجتماعي. إلاّ أن معظم التحليلات المعاصرة تكاد تجمع على أن أول استخدام منهجي منظم لمصطلح الاغتراب جاء به هيجل في الفلسفة المثالية الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر. وبعد ذلك استخدم ماركس مصطلح الاغتراب في (مخطوطات 1844) وفي أجزاء أخرى من مؤلفه (رأس المال) وذلك في تحليله لطبيعة العلاقات الإجتماعية في النسق الرأسمالي للإنتاج (الزغل وآخرون، 1990، ص 48).

يمكن القول أن الاغتراب ظاهرة إنسانية لها وجود في مختلف أنماط الحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من حداثة دراسة الاغتراب كظاهرة نفسية تعبر عن معاناة الإنسان وصراعه مع ذاته ومجتمعه، إلا أن مفهوم الاغتراب لا يعد جديداً، فقد تناول موضوع الاغتراب العديد من الباحثين والمفكرين بالبحث والدراسة، فصدرت عنهم الكثير من المؤلفات والنشرات حول موضوع الاغتراب، وفيما يلي عرض لأبرز هؤلاء المفكرين:

تطرق هوبز في كتاباته إلى موضوع الاغتراب، مشيراً إلى معناه القانوني، سواء بالتخلي عن الشيء أو بنقله الى الآخرين. فالفرد في نظر هوبز، لا يستطيع أن يدخل في العقد الاجتماعي إلا إذا انتزع من نفسه الحق في أن يفعل أي شيء يجب أن يفعله، فينتقل إلى الأخر صاحب السلطة المطلقة والسيادة الكاملة حقه الطبيعي في استخدام قوته كما يريد، وذلك من أجل الحفاظ على حياته الخاصة (رجب، 1986، ص52).

ففي كتابه "التنين" يبين هوبز أن الاغتراب هو فعل إرادي حر، أو هو تضحية لا بد منها، يقوم بها الفرد من أجل منفعته ومصلحته، وحسب اعتقاد هوبز يكسب الفرد أكثر مما يخسر عندما يقوم بنقل ما يمتلكه من حقوق طبيعية إلى إنسان أخر، أو مجلس من الأفراد، يمثل السلطة والسيادة المطلقة.

وقد ترددت فكرة الاغتراب عند لوك مماثلة لتلك التي كان يستخدمها هوبز، ليشير إلى فكرة التخلي عن، أو التسليم إلى، ... إلخ من كلمات تعبر عن نقل الحقوق الطبيعية وتسليمها إلى سلطة المجتمع (رجب، 1986، ص57).

نرى أن هوبز ولوك يتفقان على جوهر فحوى الاغتراب، الذي يتمثل في فكرة التخلي عن الحقوق الطبيعية وتسليمها إلى المجتمع على أنه فعل إرادي حر، وبمثابة تضحية عن طيب خاطر، وبذلك يكون الاغتراب بهذا المعنى ايجابياً، حيث يعد شرطاً أساسياً لخروج الانسان من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية، وذلك لضمان قيام المجتمع المدني السياسي(الفيومي، 1988، ص75).

تعد نظرية العقد الاجتماعي المصدر الأساسي الذي استخدم فيه مفهوم الاغتراب في مجال الفلسفة، وأشار روسو إلى المفهوم القانوني للاغتراب مؤكداً على مسألة التنازل أو التخلي، حيث يتنازل الأفراد عن بعض أو كل حقوقهم وحرياتهم للمجتمع، وذلك بحثاً عن الأمن الاجتماعي في إطار المجتمع، كما أكد ذلك كل من هوبز ولوك. ويعد روسو من ابرز الفلاسفة المحدثين الذين تحدثوا عن الاغتراب قبل هيجل، وفي كتابه العقد الاجتماعي يتحدث روسو عن الاغتراب ليشمل معنيين الأول إيجابي والثاني سلبي.

ففي المعنى الإيجابي قصد روسو بالاغتراب تلك العملية التي من خلالها يقدم كل شخص ذاته للجماعة لتكون تحت توجيه الإرادة العامة، وتصبح جزءاً من الكل، وبذلك يكون الاغتراب هنا عاماً، يضع فيه الإنسان ذاته من أجل هدف كريم للجماعة.

أما المعنى السلبي فينتقد فيه روسو الحضارة والمجتمع، حيث يرى روسو أن الحضارة قد سلبت الإنسان ذاته وجعلته عبداً للمؤسسات الاجتماعية، التي هو أنشأها وكونها، وأصبح تابعاً لها. من هنا يفقد الإنسان التناغم العضوي كما هو الحال في حالة الطبيعة فتحدث المشاكل بين ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان، وبين ما يكون عليه بالفعل وبذلك يحدث الاغتراب (رجب، 1986، ص58).

ومتأثراً بالمعنى السلبي للاغتراب عند روسو، جاء شيلر(1795)، وتناول موضوع الاغتراب عند الإنسان الحديث الذي يعاني الغربة والانفصال في ظل ظروف لا إنسانية تلك التي تمخضت عن

الثورة الصناعية وأصبحت تهدد الإنسان كثيراً. ففي هذه الحياة يصبح الإنسان مجرد صورة مشوهة للعمل الروتيني الذي يؤديه وتعقيدات هذا العمل.

ويشدد شيلر على انفصال الإنسان ما بين غرائزه الطبيعية، وملكاته العقلية، الأمر الذي ينعكس في داخل المجتمع، في شكل فوضى أخلاقية بسبب الحضارة.

ويشير شيلر إلى موضوع آخر، عندما يتحدث عن الاغتراب الإيجابي، حيث تنفصل الذات عن العالم الخارجي وتتأمله بوصفه موضوعاً جمالياً، حيث تتحرر الذات من الحضارة لتصير ذاتاً فريدة متميزة(حماد، 1995، ص47) .

1.5.2.2. التصورات الفلسفية للإغتراب:

1.1.5.2.2. تصور هيجل للاغتراب(هيجل أبو الاغتراب):

لقد شاع استخدام الاغتراب بمعنى الانفصال في الفلسفة المثالية الألمانية، التي أصلت حالة الانفصال وأقامت نسقاً من الثنائيات المتقابلة. ويعد هيجل من أبرز المتحدثين عن الانفصال المتأصل في وجود الإنسان كفاعل وكموضوع لأفعال الآخرين. فالإنسان المغترب بالمفهوم التاريخي لدى هيجل هو ذاك الإنسان الذي يعيش في عالم ميت لا إنساني، عالم وصفه هيجل: "بأنه حياة متحركة للأموات". ومن ثم أكد ضرورة سلب هذا الوضع السائد، وقد ميز هيجل بين أنواع الاغتراب العديدة على مستوى الشخصية والنظم الاجتماعية والثقافة. وأثار قضية جوهرية وهي أن اغتراب الشخصية يكمن في الصدام بين ما هو ذاتي وما هو واقعي كما هو الحال بالنسبة لاغتراب العبودية.

بتحليل أعمال هيجل المتعلقة بالاغتراب يتبين أن استخدامه لمفهوم الاغتراب ذو طابع مزدوج. أي استخدامه يشير إلى سلب المعرفة وسلب الحرية. وقد كان هيجل أول من استخدم المفهوم بهذا المعنى المزدوج وذلك عندما تحدث عن الوعي قائلاً:

"عندما يكبح الوعي الذاتي ملاذه أو لا يبالي بها يكشف عن الحرية البسيطة لذاته، فالروح المغتربة هي التي يكون وعيها ذا طبيعة منقسمة ومزدوجة ومجرد كائن متضاد" (حماد، 1995).

وإذا كان هدف الإنسان على نحو ما ذهب إليه هيجل هو الحرية. فلأنها الحالة التي تكون الذات راغبة فيها والتي سوف تسترجع بها نفسها.

ففي فكرة الاعتماد عند هيجل يرى أن أول شكل يتخذه الوعي في التاريخ ليس شكل وعي مفرد بل وعي كلي (جماعي) وير ما يمثله هو وعي جماعة بدائية والتي تندمج فيها كفردية داخل المجتمع المشترك، فالمشاعر والأحاسيس والمفاهيم لا تنتمي في واقع الأمر إلى الأفراد بل يتقاسمها الكل بحيث نجد أن ما يتحكم في الوعي هو العنصر المشترك لا الخالص.

كما يشير هيجل إلى انفصال الإنسان من ماهيته، ويرجع هذا الانفصال لالتزام الإنسان بحالتين تبدوان بنظر هيجل متلازمتين للعالم الإنساني وهما، الضرورة و الاغتراب.

حيث تعني الضرورة عند هيجل الاعتماد على الطبيعة ورضوخ الإنسان مما تفرضه عليه من حدود. فالإرادة والضرورة كلاهما يقعان داخل الخبرة الفردية كعامل عقلاني. بذلك تكون ضرورته الخاصة بقدر ما تكون الإرادة إرادته الخاصة.

وإذا أمعنا النظر في تناول هيجل لقضية الضرورة نجده ينتقد بشكل مباشر نزعة اللذة بكافة أشكالها. فهو يرى انه عندما يكبح الوعي الذاتي ملاذه أو لا يأبه بها، فانه يكتشف عن حرية ذاته وذلك لأن نوع الموضوع الذي تعيه الذات والذي تنظر إليه باعتباره حقيقتها الصادقة يمثل في نظر هيجل ما يعنيه بالضرورة. والحرية والتي تمثل البعد الثاني لقضية الاغتراب لدى هيجل، فهمها من خلال العلاقة الجدلية التي تجمع مفهوم الحرية من ناحية ومفهوم الضرورة والاغتراب من ناحية أخرى.

حرية الذات الواعي لا تتعارض مع الطبيعة الخارجية ولا مع الطبيعة الداخلية للفرد. إذ أن مفهوم الحرية لا يوجد في الحرية ذاتها. كما أن فعل الفرد سوف يكشف عن فاعلية ذاته الخاصة، وذلك لأن وعي الفرد سوف ينفي المحتوى كوجود خارجي أو غريب، عن طريق التوحيد كما بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية الأمر الذي يترتب عليه عدم شعور الفرد بالالتزام. ومن ثم يدخل مفهوم المعرفة باعتبارها عنصر ذا علاقة وطيدة بمفهوم الحرية من ناحية وتعبير عن الاغتراب الكامل من ناحية أخرى.

وعند هيجل نجد أن المعرفة تساعد الذات الواعية لأن تجد حقيقتها الأساسية، ليس على أنها شيء آخر اكثر من ذاتها، ولا التجريد النظري للأنا، ولكن الأنا الذي داخله الآخر، الأمر الذي يترتب عليه حرية الذات الواعية التي لا تتمايز عن الوجود الخارجي، والتي تعمل دون التعارض معه.

ويؤكد هيجل على ان الإنسان لا يتطور ولا يتقى مؤكداً الحرية، إلا في علاقته بذاك الآخر الذي يحمله في صميم وجوده. كما يذهب في عرضه لفكرة الحرية إلى أنها تتمثل في قدرة المرء على

تحقيقه لذاته وليس الذات انا محضة، وإنما من الوجهة العينية، شخصية ذات ميول وقدرات مجردة، وتتوقف هذه الميول والقدرات على ما يتلقاه الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه من تدريب وتعلم.

كما ذهب هيجل إلى أن أول خطوة نحو معرفة الإنسان لذاته وتثقيفها هي اعتراف من الإنسان بانتمائه لمجتمع متطور تاريخياً. وبهذه الصورة يرى هيجل أن الإنسان يهتدي لذاته بوصفه كائناً بشرياً متكاملاً، وعليه يهتم بجانبين للحرية: يتمثل الأول في علاقة الحرية بالضرورة حيث ينظر لطاعة الواجبات التي يفرضها المجتمع على أنها مجرد مظهر واحد لتثقيف الذات أو التربية الذاتي بالعقل الموضوعي الذي يتجسم في النظم الاجتماعية وهنا يتقن مفهوم الاعتماد. ولم يكن هذا الجانب الموضوعي الواحد في نظر هيجل بل ان المظاهر البشرية للروح المطلقة في نظره تتمثل في الفن والفلسفة والدين لأنها تمثل مجالات الحياة الروحية (رجب، 1986،ص109-115) .

نخلص إلى القول أن هيجل استمد فكرة الاغتراب من وجود الإنسان في العالم، ففي مؤلفاته في فترة الشباب ركز هيجل على قضيتين أساسيتين هما: الحرية والاغتراب، وقصد بالحرية امتلاك الإنسان لذاته، في حين قصد بالاغتراب انفصال الإنسان عن ذاته وأفعاله وعن الآخرين.

وعند مناقشة هيجل للحرية والاغتراب تعرض لنقد الديانات بالذات المسيحية واليهودية، والتي أدت إلى تغريب الإنسان عن ذاته، حيث الإيمان بإله متعال عن عالم الإنسان أدى إلى اغتراب الإنسان عن ذاته وأفقد حريته وكرامته.

وقد تحدث هيجل عن الاغتراب في فلسفة الواقع بجانبه السلبي والإيجابي، حيث يركز هيجل في مفهومه للاغتراب كعملية واحدة يفقد فيها الإنسان جزءا من ذاته في الوجود الخارجي، وفي هذا الفقد إما ان تعثر الذات على نفسها في العالم الذي أنتجته فتتكامل مع ذاتها، وإما أن يكون العالم الذي أنتجته الذات غريباً عليها ولا ينتمي لها ويقف عدواً لها، فيحدث الاغتراب.

2.1.5.2.2. تصور ماركس للاغتراب:

يعتبر كارل ماركس أول من تناول الاغتراب باعتباره ظاهرة اجتماعية تاريخية سواء من حيث نشأتها أو تطورها، وباعتباره مفهوماً علمانياً مادياً. فقد استقى ماركس مفهوم الاغتراب من أعمال هيجل، حيث كانت نقطة الانطلاق في تفكيره السياسي والاجتماعي هي فكرة اغتراب الإنسان عن الدولة كمواطن: وقد تدرج حتى وصل إلى فكرته الأساسية عن الاغتراب، وهي اغتراب الإنسان عن العمل من خلال فهمه للنظام الاقتصادي، حيث اهتم ماركس في دراسته للمجتمع بالواقعية

والشمولية، وأن الإنسان أهم محور بالذات في العمليات الاقتصادية، وقد تناول ماركس الاغتراب الذي يصاحب العمليات الإنتاجية من أربعة زوايا هي:

- اغتراب العامل عن ناتج عمله.
- اغتراب العامل عن عمله.
- اغتراب العامل عن نفسه.
- اغتراب العامل عن الآخرين.

من هذا المنطلق ركز ماركس على الاغتراب كظاهرة تاريخية تتعلق بوجود الإنسان في العالم، حيث إن مصدر الاغتراب عنده هو الإنسان وليس التكنولوجيا، فالإنسان هو الذي يصنع ويضع الجهد لإنتاج الأشياء التي لا يملكها فعلاً، الأمر الذي يسبب الاغتراب لديه، وأن الحل المناسب لهذا الموضوع يتمثل في الاشتراكية والتي يتحرر فيها الإنسان من تبعية المال والملكية الفردية (حماد، 1995، ص58-59).

2.5.2.2. التصورات السيكولوجية للاغتراب:

1.2.5.2.2. تصور اريك فروم للاغتراب:

أما بالنسبة لفروم، فقد تحدث عن الاغتراب بشكل عام، واستخدم في شرحه لهذا المفهوم مصطلحات عديدة، ويقر فروم أن هيجل هو الذي صاغ مفهوم الاغتراب، وأن هيجل وماركس قاما بإرساء أساس فهم مشكلة الاغتراب، وأنه يحاول تطبيق مفهوم ماركس عن الاغتراب على الموقف المعاصر(شاخت، 1980، ص175).

ففي كتابه المجتمع السوي يقول "المقصود بالاغتراب نمط من التجربة يعيش فيها الإنسان نفسه كغريب، ولم يعد الإنسان كمركز لعالمه وكخالق لأفعاله، بل إن أفعاله ونتائجها تصبح سادته الذين يطيعهم أو الذين حتى قد يعبدهم"(حماد، 1995، ص37). يمكن ارجاع ظاهرة الاغتراب عند فروم الى جذورها التاريخية في أفكار العهد القديم وخاصة في سفر التكوين منذ بداية الخلق، حيث يشير فروم الى الشقاق الذي يحدث بين الله والإنسان نتيجة السقوط في الخطيئة أو التردي في المعصية، وبالتالي يحدث الاغتراب لدى الإنسان، وهو ما قصد به فروم اغتراب الانسان عن الله.

وقد استخدم فروم اصطلاح الاغتراب في كافة مجالات الحياة المعاصرة بصورة فعلية، حيث تناول الاغتراب في علاقة الانسان بالطبيعة، بالآخرين، بالمجتمع، بذاته، وكذلك يتناول هذا الموضوع في علاقة الانسان بعمله وبالأشياء.

ففي علاقة الإنسان بالطبيعة يرى فروم أن الإنسان قادر على تجاوز الطبيعة، وذلك بما يملكه من ناصية للعقل ووعي للذات، وتؤدي عملية الانفصال عن الطبيعة إلى اغتراب الإنسان عنها، وعن الأخرين، بحيث يجد الإنسان نفسه عارياً(شاخت، 1980، ص180).

أما عن اغتراب الإنسان عن المجتمع، فقد قصد فروم أن هيكل المجتمع قد أسس على نحو يجعل معه الأفراد مغتربين بطرق مختلفة، وفي هذا يحذو فروم حذو ماركس الذي رد اغتراب الإنسان إلى الهيكل الاقتصادي السياسي المعاصر، وان الاغتراب أثر تتركه الرأسمالية عل الشخصية. وقد اتفق فروم مع ماركس في أن قهر الاغتراب يكون من خلال إجراء التغييرات اللازمة في كافة جوانب النظام الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والثقافي(شاخت، 1980، ص186).

وقد ركز فروم في مناقشته لمفهوم الاغتراب على قضية اغتراب الانسان عن ذاته، مع العلم أن مفهوم فروم عن الذات مشابه لمفهوم ماركس وهيجل، وذلك من خلال التركيز على معاني الخصوصية، الارادة والاستقلال عن التوجيه الخارجي، ولكن يشدد فروم على ضرورة تطوير الذات والقضاء على أي شيء يحول دون ذلك. ويتمثل الاغتراب عن الذات على نحو ما يتصوره فروم في شيء مماثل لانعدام أو افتقاد الشعور بالذات وبالعفوية والفردية(شاخت، 1980، ص188).

وفي مناقشته لمفهوم الاغتراب، تحدث فروم عن أشكال أخرى للاغتراب مثل: الاغتراب عن العمل، الصداقات المغتربة، اغتراب اللغة، واغتراب الفكر.

2.2.5.2.2. تصور هورناي للاغتراب:

لقد تحدثت كارل هورناي عن الاغتراب باعتباره اغترابا عن الذات أي بكلمات أخرى"انه الحالة التي يصير فيها الشخص ناسيا لمشاعره الحقيقية،وتفصيلاته،واعتراضاته ومعتقداته وباختصار لما يكون حقيقيا"،ومن ثم حاولت هورناي التمييز بين نوعين من الذات:الذات الفعلية(actual self)والذات الحقيقية(real self)،وتشير الذات الفعلية لكل شيء يتعلق بالشخص في الوقت الحالي"الراهن" آما الذات الحقيقية فهي تشير إلى حالة الشعور التي تكلم عنها فرويد،فبعد التحرر

من الشعور إلى اللاشعور أي عن طريق الكبت ،يحدث هنالك ما يسمى بالاغتراب عن اللاشعور أو اللاوعي(شاخت، 1980، ص288).

3.5.2.2.التصورات السوسيولوجية للاغتراب:

ان مفهوم الاغتراب يعتبر من المفاهيم العامة في التحليل السوسيولوجي نظرا للاستخدامات في الدراسات الاجتماعية وقد استخدم مفهوم الاغتراب كثيرا لتفسير انواع مختلفة من السلوك الاجتماعي،ومن اهم القضايا التي استخدم لتفسيرها:التعصب والأمراض الذهنية والوعي الطبقي والصراع والخمول السياسي والثورات والتسلقية والمجاراة والمشاركة الاجتماعية ،كذلك شاع استخدام مفهوم الاغتراب في التراث السوسيولوجي المتعلق بتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة،وذلك للوقوف على طبيعة وحدود اغتراب الإنسان عن المجتمع والتنظيمات الصناعية واغترابه عن نفسه باعتبارها حالات تفسد حياة المجتمعات المعاصرة.

والجدير ذكره ايضا ان مفهوم الاغتراب في الفكر السوسيولوجي قد شغل جانبا بارزا ايضا في ادبيات الكثير من المفكرين السوسيولوجيين امثال(دوركهايم)و(ماكس فيبر)و(ملفن سيمان)وبالتالي يمكن النظر للانسان المغترب حسب التحليل السوسيولوجي على انه الانسان او الشخص الذي لايحس بفعاليته ولااهميته ولاوزنه من الحياة،ويشعر تبعا لذلك بانعدام تأثيره على المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها،والانسان المغترب يشعر بأنه يفتقر الى مرشد او موجه للسلوك ،ويشعر بأن انساق القيم التي يخضع لتأثيرها اصبحت نسبية ومتناقضة وغامضة ومتغيرة باستمرار وبسرعة،وفي علاقاته ونشاطاته الاجتماعية يشعر الانسان المغترب بأنه لايحقق ذاته ولايشعر بسعادة فيها ويتجه تبعا لذلك الى العزلة والنفور عن الناس(شتا،1993،ص225).

1.3.5.2.2. تصور اميل دوركهايم للاغتراب:

أما اميل دوركهايم فقد تناول الاغتراب في سياق تحليله لما سماه بظاهرة (الانومي) أو تحلل المعايير. فهو يعتقد أن سعادة الإنسان لا يمكن تحقيقها بصورة مرضية ما لم تكن حاجاته متناسبة أو متوازية مع الوسائل التي يملكها لإشباعها. فإذا كانت الحالة تتطلب أكثر مما يستطيع ان ينال، أو أنها تشبع بطريقة متناقضة لما يحقق قناعته، فإنه يحس بألم وخيبة وإحباط وقد ذكر مايو أن الهدف الذي شغل دوركايم هو: أن يظهر أن الحضارة الصناعية وهي تمضي في تطورها السريع تعاني من مرض يطلق عليه الانومي "فقدان المعايير".إن الدعوى التي يرتكز عليها دوركايم "ان المجتمع البسيط يعيش بنظام معين تخضع فيه مصالح أفراده لصالح المجموع إلا أن التطور الحديث قد قضى على هذه الحياة التي تتسم بالعمل المرضي من أجل الفرد والمجموع.

إن عزلة الإنسان عن روابطه التقليدية وبعده عن التضامن الاجتماعي هي مصدر اغترابه في المجتمع الحديث. ويشير دوركايم إلى أن التصنيع والديموقراطية الجماهيرية والنزعة العلمانية قد أدت إلى النزعة الفردية التي سادت التاريخ الحديث والتي بدت مظاهرها في اليأس والوحدة وخوف الذات واكتئابها وقلقها الزائد والتي هي مظاهر الاغتراب (عويدات، 1995).

2.3.5.2.2. تصور مالفن وسيمان للاغتراب:

لقد تطور مفهوم الاغتراب وكثرت المجالات التي استخدم فيها، وانتهى الحديث عنه كظاهرة نفسية تنتشر بين الأفراد فتجعلهم يشعرون بالانفصال النسبي عن أنفسهم ومجتمعاتهم، وقد دفع هذا الباحثين إلى إخضاع هذه الظاهرة للبحث العلمي لتحديد نسبة انتشارها، وتوضيح علاقتها ببعض المتغيرات. وقد حمل لواء هذا الاتجاه بعض علماء علم الاجتماع مثل ملفن سيمان، انطواني داندن وبلونر، حيث اهتم أنصار هذا الاتجاه وخاصة سيمان بتطوير التعريفات الواردة في التراث السوسيولوجي، السيكولوجي والفلسفي لموضوع الاغتراب بهدف تطويعها للعمل التجريبي، وقد تناول سيمان مفهوم الاغتراب من الناحية الاجتماعية، وظهر في بحثه المعروف حول معنى الاغتراب، خمسة معان أو أبعاد للاغتراب وهي:

- فقدان السيطرة أو حالة اللاقدرة وهذا المعنى للاغتراب يشير إلى شعور الفرد بأنه لا يستطيع التأثير على المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها. فالفرد المغترب هنا لا يتمكن من تقرير مصيره أو التأثير في مجرى الأحداث الكبرى أو في صنع القرارات المهمة التي تتناول حياته ومصيره فيعجز بذلك عن تحقيق ذاته.
- اللامعنى أو فقدان المعنى وهنا يعني الاغتراب شعور الفرد بأنه يفتقر إلى مرشد أو موجه للسلوك والاعتقاد. والفرد المغترب هنا يشعر بالفراغ الهائل نتيجة لعدم توفر أهداف أساسية تعطي معنى لحياته وتحدد اتجاهاته وتستقطب نشاطاته.
- اللامعيارية وهنا يعني الاغتراب شعور الفرد بأن الوسائل غير المشروعة مطلوبة، وأنه بحاجة لها لإنجاز الأهداف. وهذه الحالة تنشأ عندما تتفكك القيم والمعايير الاجتماعية وتفشل في السيطرة على السلوك الفردي وضبطه.
- الانعزال الاجتماعي أو حالة العزلة واللاانتماء والاغتراب هنا يشير إلي شعور الفرد بالغربة والانعزال عن الأهداف الثقافية للمجتمع. وفي هذه الحالة لا يشعر الفرد بالانتماء إلى المجتمع أو الأمة.
- الاغتراب الذاتي أو النفور من الذات وهنا يشير الاغتراب لشعور الفرد بعدم القدرة على إيجاد الأنشطة المكافئة ذاتياً. بمعنى أن الإنسان لا يستمد الكثير من العزاء والرضا

والاكتفاء الذاتي من نشاطاته ويفقد صلته بذاته الحقيقية ويصبح مع الزمن مجموعة من الأدوار والسلع والأقنعة، ولا يتمكن من أن يشعر بذاته ووجوده إلا في حالات نادرة(الزغل، 1990).

وحسب هذا المفهوم السوسيولوجي المتعدد الأبعاد لظاهرة الاغتراب فإنه يمكن النظر إلى الإنسان المغترب على أساس أنه الشخص الذي لا يحس بفاعليته ولا أهميته ولا وزنه في الحياة. ويشعر تبعاً لذلك بانعدام تأثيره على المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها. والإنسان المغترب يشعر بأنه يفتقر إلى مرشد أو موجه للسلوك والاعتقاد ويشعر كذلك بأن اتساق القيم التي يخضع لتأثيرها أصبحت نسبية ومتناقضة وغامضة ومتغيرة باستمرار وبسرعة وفي علاقاته ونشاطاته الاجتماعية يشعر الإنسان المغترب بأنه لا يحقق ذاته ولا يشعر بسعادة فيها ويتجه تبعاً لذلك إلى العزلة والنفور من الذات(الزغل وآخرون، 1990، ص48-49).

3.3.5.2.2. تصور فيورباخ للاغتراب:

وقد عالج فيورباخ موضوع الاغتراب على أساس نقده للدين، حيث يتناول هذا الموضوع من جانبه السلبي ويؤكد أن الاغتراب حالة من فقدان الوجود الأصيل أو الغربة. وعلى الرغم من أن هيجل قد سبقه في هذا، إلا أن فكرة أن الدين تتمثل في اغتراب الإنسان عن جوهره الحقيقي هي فكرة تنتمي أصلاً إلى فيورباخ، حيث أن الاغتراب لدى فيورباخ يتمثل في الاغتراب الديني بين الإنسان والخالق، والذي هو أساس كل شيء سواء أكان نفسي أو اجتماعي أو فلسفي، فالخالق بخصائصه وقدراته مستقل عن الإنسان، مع العلم أن الحل من وجهة نظر فيورباخ تكمن في التصور الأنثروبولوجي للدين، حيث تعود للذات خصائصها ووجودها (حماد،1995، ص57).

4.5.2.2. تصور الوجوديون للاغتراب:

ويجب علينا في هذا المقام أن لا ننسى الوجوديون، حيث تعود جذور مفهوم الاغتراب في جزء كبير منها إلى الفكر الوجودي، خصوصاً عند كيركيجارد، رائد الوجودية الأول. ففي كتابه العصر الحالي يتعرض لقضية اغتراب الإنسان الحديث من خلال نقده لضياع الفرد داخل الحشد وفقدانه لتفرده وحريته، ويؤكد أن الإنسان الحديث عندما يضحي بحريته مقابل الطمأنينة الزائفة للجمهور يفقد ذاته كإنسان، أي أن الاغتراب ضياع لذات الإنسان في داخل المجموع (حماد، 1995، ص63).

وقد سار هيدجر على خطى كيركيجارد في مفهومه للاغتراب وعدائه للحشد، وأن وجود الإنسان في هذا الحشد وجود زائف، حيث يفقد الإنسان فيه حريته واستقلاله، ويعيش على غرار الآخرين ويقيس الأمور بمقاييسهم، وفي هذا إهدار لقيمة الإنسان الحقيقية (حماد،1995،ص64).

وقد أشار العديد من المفكرين إلى موضوع الاغتراب وتناولوه بالبحث والدراسة، فقد ذهب المفكر المعاصر دانيال الى أن الاغتراب له معنى مزدوج هو الغربة والتشيؤ، والغربة هي حالة اجتماعية نفسية يستشعر خلالها الانسان بوجود مساحة عن مجتمعه فينفصل عنه، والتشيؤء هو مقولة فلسفية تعني أن الفرد يتفاعل كشيء ويتحول الى شيء أخر وتنتزع عنه شخصيته (مجاهد، 1985، ص47).

وقد أكد شنيدر (Shneider, 1957) أن الاغتراب يعود الى فقدان الانسان لروابطه الأولية وعزلته، ويقصد بهذه الروابط علاقة الانسان بمجتمعه المصغر من الأهل والأصدقاء، والتي يتحول بدونها الى جماعة ثانوية. أما سكوت (Scott, 1964) فقد أرجع الاغتراب الى عدم الالتزام بالقيم، وعدم الامتثال الى المعايير الاجتماعية والافتقاد الى تحديد المسؤولية، وعدم القدرة على السيطرة أو التحكم في الامكانات المتاحة (القريطي وأخرون، 1991).

هكذا تبين لنا أن مفهوم الاغتراب قديم قدم الانسان نفسه، حيث لازمه في جميع العصور والأزمنة، فالأديان السماوية الثلاث: الاسلام، اليهودية والمسيحية تلتقي على مفهوم أساسي للاغتراب، بمعنى الانفصال عن الله(النووي، 1979، ص 110).

تبين لنا من خلال الاطار النظري أن الاغتراب مفهوم فلسفي، أسهمت فيه العلوم المختلفة، كعلم الاجتماع، علم النفس، السياسة والاقتصاد.

6.2.2. الاغتراب السياسي:

بالنسبة للاغتراب السياسي توصل العديد من الدارسين إلى أن المغتربين سياسياً لا يميلون عادة إلى المشاركة السياسية، لأن مشاعر اللاقوة السياسية تشكل لديهم موانع نفسية تردعهم عن محاولة بذل أي مجهود من شأنه أن يدعم تكاملهم مع المجتمع ومشاركتهم بنشاطاته كما أنهم لا يميلون إلى الانضمام لعضوية الأحزاب السياسية كشكل من أشكال المشاركة السياسية، ففكرة الحزب قد تبدو مرفوضة لديهم وأكثر من ذلك فهم لا يميلون إلى المشاركة بمختلف البرامج الاجتماعية مقارنة بغير المغتربين وأنهم لا يملكون علاوة على ذلك، حتى الرغبة في أن يصبحوا قادة سياسيين .

ويفسر Eckhardt رفض المغتربين للمشاركة السياسية في النظام السياسي، بأنه يمثل الطريقة الوحيدة التي قد تكون متاحة أمامهم ليعبروا بها عن مشاعرهم باللاقوة السياسية لديهم، وذلك في المجتمعات التي يتمتع بها النظام السياسي عادة بقوة الردع للسلوك المخالف لكن هذا الموقف يتغير في ظل التعددية السياسية حيث تصبح هذه المشاركة هي الوسيلة المناسبة للتعبير عن الرفض أكثر من وسيلة الرفض نفسها وقد خلص إلى نتيجة أن اللاإبالية السياسية وعدم المشاركة في الانتخابات من قبل المغتربين ما هي إلا موقف يقصد به التأثير في البناء السياسي القائم .

وتشير بعض الدراسات إلى نتائج تتجاوز هذا المدى حول علاقة الاغتراب السياسي بالمشاركة السياسية، إذ بينت أن العلاقة بين هذين المتغيرين تكون أكثر وضوحاً في حالة تدني مستوى المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمغتربين سياسياً، فالمغتربون من ذوي مستويات التعليم المنخفضة نسبياً، يكونون أقل ميلاً للمشاركة بالانتخابات العامة كشكل من أشكال المشاركة السياسية، إذا ما قورنوا بغير المغتربين ذوي المستويات التعليمية الأعلى .

ويربط Schnieder بين السلبية السياسية وانسحاب المغتربين من المشاركة السياسية من جهة، وبين تصوراتهم للموقف السياسي من جهة أخرى فهو يرى أن التصورات والمطالب المثالية المبالغ فيها لدى الأفراد تعمق بنظرهم الفجوة بين النموذج السياسي المثالي،والواقع السياسي القائم، مما يدفع بهم نحو الشعور بالعزلة عن هذا الواقع،والميل بالتالي إلى رفضه وهي الفكرة إلى أشار إليها Barakat ذاتها .

ويرى آخرون أن عجز المغتربين سياسياً عن أي فعل سياسي، عجزا حقيقيا، بل يعكس الإيمان الراسخ بأن لا فائدة ترجى من أي فعل .

وعن العلاقة بين الاغتراب السياسي والمشكلات النفسية أشارت الدراسات إلى أن المغتربين سياسياً هم أكثر معاناة من الاكتئاب من غير المغتربين كما أنهم أقل ثقة بالآخرين عموماً،مما دعا البعض إلى الاستنتاج بأن أصول الاغتراب قد تكون نفسية .. ويعارض هذا الاستنتاج كل من Tavisr و Baracat كما أشار آخرون إلى علاقة الاغتراب السياسي بـــ

- الشعور بعدم الرضى.
- عدم الإنجاز.
- اللاقوة الاجتماعية.
- نقص الفرص وحرية الاختيار المتاحة لأفراد المجتمع.

- علاقته بالهوة الواصلة بين الأفراد ومراكز القوة في المجتمع الناتجة عن التنظيم البيروقراطي المتعاظم.
- ضعف قنوات الاتصال بين الأفراد وبين النسق السياسي.
- علاقته بالسياسات الحكومية التمييزية في علاقتها بإفراد المجتمع مما يخلق لديهم ميولاً سياسية مناوئة.

7.2.2. الاغتراب في المجتمعات المعاصرة:

إن الاغـــتراب في المجتمعات المعاصرة يكمن في ثلاث مصادر هي:

- التقدم التكنولوجي (خصوصا الأوتوماتكية والإلكترونيات).
- التنظيم البيروقراطي.
- أنماط الاستهلاك التي تحول الغالبية العظمى من الناس إلى مستقبلين سلبيين ومتفرجين.

أما اغتراب الإنسان المعاصر فإن الظروف المصاحبة للتطور الصناعي والرأسمالي تشكل تربة خصبة للاغتراب الأنومي الذي يخرج عن نطاق المعقول والمقبول. ولقد لعبت الآلة الأوتوماتيكية الدور الأكبر والأهم في إنتاج تلك الظروف، فهي تهدد القيم الروحية للإنسان و "تُسَـــطح" أخلاقه وأفكاره، لأنها تهدد العلاقات الاجتماعية الحميمة بين الناس ومن ثم تهدد المعنى من الحياة والمتعة الكامنة في التفاعل المباشر مع الآخرين.

1.7.2.2. عصر الالة:

لقـــد أدى الاعتماد الكلي في المجتمعات الصناعية على العمل الألي إلى:

- فقدان السيطرة على إيقاع العمل، فالآلة تعمل بروتين ثابت، وعلى العامل أن يتبع إيقاعها.
- فقدان السيطرة على حركات العمل، فالآلة تحدد ما المفروض على العامل أن يقوم به من حركات وأفعال في العمل.
- سيطرة الآلة على حركة الفرد واختياراته، فتركيب الآلة وسير عملها يحددان المجال المكاني لتحركات العامل ونوعية النشاطات الأخرى التي يمكنه القيام بها خلال العمل، كشرب القهوة أو تناول الطعام أو تبادل الحديث مع الآخرين أو استقبال ضيف أو التوقف عن العمل للاستراحة، فكل ذلك يتم ضبطه بدقة حسب أنظمة محكمة.

- تقلص المسؤولية الملقاة على كل فرد في العمل، فالعامل الحرفي التقليدي الذي كان يقوم بأعمال الإنتاج وصيانة أدوات العمل وإصلاحها وشراء المواد الخام وبيع المنتج وتدبير الشؤون المالية، أصبح الآن مجزئا إلى عامل ومهندس وميكانيكي وموظف للمبيعات وخبير تجاري ومدير ومشرف وسكرتير ومحاسب، كل يقوم بمهمته ويضطلع بمسؤولياته.
- ازدياد الضغط على كل مستخدم ليقوم بعمله دون أي تقصير أو تقاعس أو تهاون، فالعملية الإنتاجية كلها مترابطة بإحكام بحيث أن عواقب تقصير أي مستخدم تضر أو تعيق كل العملية الإنتاجية.
- تناقص الحاجة إلى الخبرة العامة وإلى فهم حقيقي للعملية الإنتاجية ككل، فكل مستخدم يعرف كيف يقوم بعمله المحدد وليس من المطلوب منه أن يعرف أو يفهم الأجزاء الأخرى من عملية الإنتاج.
- إنشاء الجهاز البيروقراطي الذي يربط بين الأجزاء المختلفة من العملية الإنتاجية، وكذلك بين المستخدمين الذين يقومون بأعمالهم المحدودة، وبحكم طبيعته كرابط بين الأجزاء والأفراد فإن الجهاز البيروقراطي في الواقع يُــبعد الأجزاء والأفراد عن بعضهم ويجعل العلاقات بينهم غير مباشرة وعبر وسيط.

وبالنتيجة، فقدان السيطرة الكلي على الزمن والإيقاع، على الحركة الحرة، على سير عملية الإنتاج، على توزيع المنتج، على تطور العملية الإنتاجية، على مستوى المعيشة، وبالتالي على نوعية الحياة ومعناها.

2.7.2.2. عصر المجتمعات الإلكترونية:

في هذا الوقت الذي تعدى الأوتوماتكية إلى إلكترونية وخلوية وفضائية، وليس فقط في المصنع والمكتب والشركة بل في البيت والشارع وأماكن الاستجمام وكل مكان يكون فيه الإنسان (كالسيارة والكمبيوتر والتلفزيون والهاتف الخلوي والإنترنت وآلاف الأجهزة والخدمات الآلية الأخرى): إن ضعف الإنسان أمام الآلة يزداد ويزداد معه ضعف علاقاته الاجتماعية الحميمة، فكلما قربته الآلة من الآخرين دخلت بينه وبينهم، وكلما أوصلته الآلة إلى الآخرين أصبح تواصله مع الآخرين منوطاً بها وبغيرها من الآلات. وهكذا فكلما ازداد شعور الإنسان بالسيطرة على التكنولوجيات الحديثة كلما ازداد شعوره بفقدان السيطرة على العالم (عالمه الخاص والعالم بشكل عام) وبخضوعه السلبي لأصحاب القرار المجهولين الذين يتحكمون بمشاعره وأفكاره ومواقفه وعلاقاته وروتين حياته دون أن يعلم كيف ولأية غاية. فالاغتراب الذي يعاني منه الإنسان المعاصر يتلخص إذاً بالشعور الحاد

بالعزلة والوحدة وفقدان الوجهة والغاية، والشعور بعدم الفائدة والنفع، فالعالم يسير والتاريخ يُصنَع على أكتافه ولكن ليس بإرادته ولا بوجوده، وما هو سوى مستقبِـــل، ومتفرج، ومستهلِك.

8.2.2. نتائج الاغتراب: للاغتراب نتائج وأثار عديدة أبرزها:

- التراجع والهامشية: فهنالك الكثير من الناس ممن يعجزون عن التكيف مع حركة المجتمع ومواكبة الاندفاع وراء المغانم المالية وتحقيق المكانة الاجتماعية الأرفع، ومن أسباب ذلك استمرارهم في التمسك بالقيم التقليدية مما يعرقل مواءمة سلوكه مع التغيرات الاجتماعية الجارية، وهم كثيرا ما يغالون في تصورهم للأثر الايجابي لما يفعلون ووقعه الاجتماعي والنفسي في نظر الآخرين، وفي إطار هذه التطورات التكيفية تخف وطأة الإحباط ويتحول الإخفاق المادي إلى نجاح أخلاقي ويتصدر الشرف مختلف الاعتبارات التي ينطلق منها هؤلاء في تبرير مواقفهم الرافضة لبهارج الحياة (شتا، 1993).
- اضمحلال الهوية: يلاحظ في ضوء الأبحاث الحديثة أن أقصى ما تصله حالة الاغتراب في سياقات التغير الاجتماعي والاقتصادي والتصنيع، هو انفصال الإنسان عن ذاته، وهي التي سماها بالفن وسيمان (Seaman) بالاغتراب عن الذات .
- العزلة وضعف الانتماء: وهي التي تكون بارزة غالبا في المجتمعات الحديثة الغربية والتي تكون قائمة على الفردية دون الاهتمام بروح الجماعة وكذلك ضمور التواصل بين سكان المدن الحضرية وبروز الحواجز النفسية والاجتماعية التي تسبق المسافات التفاعلية بينهم (النوري، 1993).

في ختام استعراضنا لمختلف التعريفات والجوانب في مفهوم الاغتراب والاغتراب السياسي فانه يمكن تسخير هذه المفاهيم والاطر في دراسة الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين وعلاقته بالتنمية المجتمعية حيث تشكل هذه المفاهيم والتعريفات اساس ونقطة ارتكاز نظرية للبحث مفهوم الاغتراب السياسي في قياس الفاعلية السياسية ومدى قدرة الفرد على التأثير في مجمل الحياة السياسية على كافة المستويات.وفي حالة شعور الفرد او عجزه في التاثير في مجمل الحياة السياسية فان مستوى اغترابه يكون عاليا.وتنبع اهمية دراسة الاغتراب السياسي ليس من خلال تأثره على الجوانب السياسية فحسب وانما على مختلف مناحي الحياة حيث يعتبر مشكلة اجتماعية تحدد مكانة الفرد ودوره والتوقعات المننظرة منه.

3.2 الدراسات السابقة

شغل موضوع الاغتراب اهتمام الباحثين والمفكرين، وذلك لما له من تأثيرات سلبية على حياة الإنسان، حيث ظهرت العديد من البحوث والدراسات، العربية منها والأجنبية، والتي عالجت هذا الموضوع من زوايا مختلفة. كما وجد العديد من الباحثين اللذين اهتموا بمسألة التنمية بكل مجالاتها ولكن لم يحدث أن كتب احدهم وربط الاغتراب السياسي بعلاقة مباشرة في التنمية المجتمعية وفي أثناء بحثنا عن دراسات سابقة وجدنا أن اقرب الموضوعات التي تفيدنا في بحثنا هذا هي الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية وتأثير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية عليها وبالتالي حددت معنى المشاركة التي وضعناها كمسلمات في دراستنا هذه والتي تقول أن هناك علاقة مباشرة وعكسية بين الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية. وان تفعيل دور المشاركة السياسية لدى سكان مخيم جنين يخفف ظاهرة الاغتراب، وان تخفيف ظاهرة الاغتراب يؤدي إلى المشاركة الشعبية والتي هي عمود التنمية المجتمعية، وقد تناولنا دراسات رتبت من الأحدث إلى الأقدم وهي كالتالي:

- دراسة محمد الفقيه (2001): بعنوان الأحزاب والتربية السياسية في اليمن، والتي هدفت إلى التعرف على أصول النظام السياسي في اليمن، وعلى أساليب التربية السياسية التي تقوم بها الأحزاب اليمنية لأنها ستسهم في تحقيق التنمية في اليمن، حيث يرى الباحث أن الأحزاب السياسية تعاني من قصور في مختلف الجوانب وان الديمقراطية لا يمكن تحقيقها في الواقع السياسي العام ما لم تكن محققة أولا فيما بين الأحزاب، فكانت نقطة انطلاق الباحث من حيث غيبة الوعي لدى المواطنين في كافة نواحي الحياة وبين التربية السياسية التي تمارسها الأحزاب اليمنية وركز الباحث في دراسته على ثلاثة أحزاب هي حزب المؤتمر الحاكم وحزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي.

- وتوصل الباحث إلى أن هناك العديد من العوامل التي أثرت في النظام السياسي اليمني منها آراء الفرق الإسلامية السياسية والكلامية التي أثرت على الفكر السياسي اليمني حول قضية الخلاف على السلطة وهذا من شأنه تعميق التعصب القبلي والسلالي والمذهبي بينهم وكذلك تأثر النظام السياسي بالتيارات السياسية التي وفدت من خارج البلاد، وان اليمن ما زال في طور النمو ويعاني من قصور في التحديث السياسي حيث ما زالت معظم الأحزاب تخضع لنفوذ وسيطرة القبيلة، وهناك العديد من البرامج والوسائل والأساليب التي يجب أن تأخذ بها الأحزاب السياسية اليمنية بعين الاعتبار وان تجربة التعددية ما زالت في طور النمو.

- دراسة منى إبراهيم حامد الضمور (2001): بعنوان البناء الاجتماعي والمشاركة السياسية في قرية الغوير في الأردن. توصلت الباحثة إلى أن العشيرة لها تأثير بارز على المشاركة السياسية للقرية في تحديد مرجعيتهم على أساس عشائري خاصة وقت الانتخابات وان اهتمام أفراد القرية بالسياسة هو اهتمام اقتصادي بالدرجة الأولى ومع ذلك فقد أصبح الولاء للدولة ومؤسساتها أكثر من القبلية بسبب توفير الدولة لكثير من متطلبات القرية كتوفير الماء والكهرباء وغير ذلك.

- دراسة بارعة النقشبندي وذياب المخادمة (2001): بعنوان المشاركة السياسية لطلبة الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية، وقد هدفت إلى دراسة طبيعة المشاركة السياسية لطلبة العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية والتعرف على العوامل المؤثرة على هذه المشاركة حيث توصلت الدراسة إلى أن مشاركة الذكور خارج إطار الجامعة أكثر منه عند الإناث في نفس الإطار، وقد عزا الباحثان السبب إلى انه يعود إلى طبيعة المجتمع المحافظ، أما بالنسبة لمشاركة الطالبات داخل الجامعة فهي أعلى من المشاركة خارجها وان هذه المشاركة متقاربة عند الجنسين، والسبب يعود إلى أن الطلبة يقضون معظم وقتهم في الجامعة، وان المشاركة السياسية داخل الجامعة تحملهم مسؤولية اقل مما يتحملونه خارج الجامعة، ومن الأسباب التي أدت إلى تدني المشاركة لدى الطلبة عدم الثقة في المناخ السياسي حيث يتعاطى الطلبة السياسة بريبة وحذر بالرغم من إيمانهم بأهمية المشاركة السياسية، وكان للأسرة دورا في عدم تشجيع الفتاة على المشاركة السياسية أكثر من الذكور، أما بالنسبة للعامل الاقتصادي فلم يكن له اثر على الذكور أو الإناث.

- دراسة بارعة النقشبندي (2001): بعنوان المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وبعض الدول العربية، فقد ركزت على الدور السياسي للمرأة العربية وخاصة الأردنية إلا أنها أخذت منحى آخر في دراستها من خلال دراسة المتغيرات المؤثرة على مشاركة المرأة السياسية في تفسير نظرية الدولة والإسلام السياسي والمنظمات النسائية ووصلت الباحثة إلى أن المرأة العربية كانت لديها مشاركة سياسية من خلال مناهضتها ضد الاستعمار للحصول على الاستقلال، وانه بعد نشوء الدول العربية الحديثة أصبح للدولة والحركات الإسلامية والمنظمات النسوية دور في التأثير على زيادة تلك المشاركة أو الحد منها.

- دراسة بلقيس الشرعي (2000): بعنوان اتجاهات طالبات كلية التربية بجامعة صنعاء نحو مشاركة المرأة اليمنية في العمل السياسي، حيث أكدت الدراسة أن المرأة لو كانت لديها الفرصة للمشاركة السياسية فستكون سياسية ناجحة، ووصلت الدراسة إلى أن المرأة اليمنية ما زال دورها السياسي ضعيفا وهي شبه غائبة في تولي المناصب العامة للدولة وتوصلت الدراسة إلى أن هناك 5متغيرات تلعب دورا في التأثير على مشاركة المرأة اليمنية في العمل السياسي، وهي: المتغير الديني والمتغير الاجتماعي والمتغير السياسي والمتغير الاقتصادي والمتغير النفسي، وان العمل السياسي يتطلب عملا جماعيا وفرديا للقضاء على كل الآثار السلبية والعادات والتقليد الاجتماعية التي تخالف التشريعات السماوية والدستورية، وان مشاركة المرأة في العمل السياسي سيعود بفائدة على المجتمع وعلى المرأة، وسيرسخ كثيرا من القيم الديمقراطية في اليمن.

- دراسة بارعة النقشبندي (2000): بعنوان المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وهي دراسة لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية، وهدفت إلى التعرف على مدى مشاركة الطالبات داخل إطار الجامعة وخارجها، من خلال مشاركتهن في الانتخابات ووسائل الإعلام المختلفة ومجالس الطلبة والنوادي الثقافية ووصلت الدراسة إلى انه لا توجد فروق بين إجابات الطالبات في الجامعتين، وتؤكد على أن مشاركة الطالبات خارج إطار الجامعة ما تزال محدودة بالنسبة لداخلها، وان المناخ السياسي لم يشجع الفتاة علة زيادة مشاركتها، وكانت اهتمامات الطالبات نحو المشاركة السياسية عن طريق مناقشة الأمور السياسية وتشجيع الآخرين على التصويت والاهتمام بمتابعة الإخبار السياسية في وسائل الإعلام المختلفة، ومقابل ذلك هناك عزوف لدى الطالبات عن المشاركة في الانتخابات وفي الأحزاب، وان المناخ السياسي لا يشجع الطالبات على المشاركة السياسية حيث أن ثقتهن مهزوزة بالتجربة الديمقراطية.

- دراسة عادل تركي سعود القاضي (1999): بعنوان النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن لانتخابات 1993 وقد هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين النظام السياسي الأردني والمشاركة السياسية للأحزاب في انتخابات 1993 وخلصت الدراسة إلى أن النظام السياسي وبحكم سلطته له القدرة في التأثير على المجريات في الساحة وخاصة في الانتخابات وان الأحزاب السياسية تستطيع التأثير على بعض قرارات السلطة.

- دراسة احمد البشاري ورشاد العليمي (1998): كانت بعنوان البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية للانتخابات النيابية لعام 1997 فقد قدمت دراسة مقارنة بين الأحزاب السياسية اليمنية والتي لها تمثيل في البرلمان الحالي وأيضا برامج الأحزاب القانونية والتي لم تفز في الانتخابات حيث كانت هناك اهتمامات مشتركة بين كثير من الأحزاب مع وجود بعض الاختلافات بأهمية عرض البرامج عن الأخرى وان الأحزاب ما زالت تصر على ضرورة تبني الديمقراطية وتعزيز التعددية السياسية للتأكيد على حرية الأفراد.

- دراسة بلقيس احمد أبو إصبع (1997): فقد هدفت إلى التعرف على تكوين النخبة السياسية في اليمن في الفترة (1990-1978) ودراسة أصولها وخصائصها وثقافتها السياسية والدور الذي تلعبه بعض المتغيرات لتحديد ملامح التغير الاجتماعي في اليمن وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن التعليم والوعي الثقافي من ابرز واهم العوامل للوصول إلى التمثيل الأعلى في صفوف النخبة السياسية الحاكمة في اليمن إلا أن ذلك يؤدي إلى زوال الاعتبارات التقليدية والقبلية كمعيار للترجيح والمفاضلة في بعض الأحيان، وأكثر ما يلفت النظر هو خلو النخبة السياسية الحاكمة من العنصر النسائي كلية وترى الباحثة أن ذلك يعود إلى اعتبارات ثقافية واجتماعية وسياسية.

- دراسة محمد حسين الفرح (1997): بدراسة عن الانتخابات السياسية متعددة الأحزاب في اليمن وكانت دراسة تحليلية وثقافية مقارنة بانتخابات 1993 وانتخابات 1997م وأكد الباحث على وجود خلافات سياسية بين بعض الأحزاب وهي التي تؤثر على سير العمل لتلك الأحزاب، وان حرب 1994 كان لها الأثر الواضح كان من أبرزها مقاطعة الحزب الاشتراكي اليمني لانتخابات 1997 وأيضا اختفاء بعض الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة باليمن.

- دراسة حلمي ساري (1997): بعنوان تحليل البرامج الانتخابية لمرشحي الانتخابات النيابية لعام 1997في الأردن، إلى إن البرامج الانتخابية الواردة لدى الفائزين بعضوية البرلمان تتفق في اغلبها مع بعضها البعض وأيضا تتفق مع برامج غير الفائزين في البرلمان وان اختلفت في أهمية احدها على الآخر.

- دراسة جمال مرعي (1996): بعنوان الشباب والمشاركة السياسية في الأردن، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المشاركة السياسية للشباب تأثرها بالظروف الأسرية والاجتماعية

والاقتصادية ومدى تأثرهم بالمناخ السياسي، ووصلت الدراسة إلا انه مازال هناك خوف من المشاركة السياسية وان المناخ الديمقراطي لم يشجع كثيرا على المشاركة السياسية، أما بالنسبة للعامل الاقتصادي فكان أصحاب الدخل المتدني والمتوسط يشاركون أكثر من أصحاب الدخل المرتفع وان الأهل المنتسبين للأحزاب يلعبون دورا مهما في التأثير على مشاركة الشباب، وان هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الشباب والجنس وبين مشاركتهم والعمر، وان مشاركة الشباب لا تتأثر بمكان الولادة وقد عزا الباحث السبب إلى أن أفراد العينة غيروا سكناهم، أما الديانة فلا توجد أي فروق إحصائية تدل على تأثيرها على مشاركة الشباب.

- دراسة زين الحايك وغازي الصوا (1996): بعنوان بعض المحددات الاجتماعية للاندماج السياسي، والتي هدفت إلى قياس الاندماج السياسي لدى طلبة المرحلة الثانوية من الأردنيين والتعرف على اثر بعض المتغيرات حيث وجدت الدراسة أن مستوى الاندماج لدى الطلبة منخفض وهو لدى الإناث أكثر من الذكور وأعاد الباحثان السبب في ذلك إلى التنشئة الاجتماعية وتأثير الوالدين ومستوى تعليمهم ودخل الأسرة لأنه يؤثر في الاندماج السياسي حيث يفضل الوالدان الابتعاد وإبعاد الأبناء عن الشؤون السياسية، كما لا يوجد أي تحفيز أو تشجيع من قبل المؤسسات الأخرى كالمدرسة ووسائل الإعلام لتشجيع الطلاب على الاندماج السياسي وهناك قلة وعي لدى المجتمع الأردني بأهمية إشراك الطلبة في متابعة الأمور السياسية.

- دراسة حمدي عبد الرحمن (1994): بعنوان ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين. حيث سعت هذه الدراسة إلى البحث في ثقافة ووعي المشاركة السياسية لدى الفلاحين المصريين وذلك للوقوف على مدى وجود الوعي والدافع لديهم للمشاركة الإرادية والفعالة في الشؤون العامة من خلال الأنماط المختلفة للمشاركة، وأبرزت هذه الدراسة انخفاض مستوى مشاركة الفلاحين السياسية بوجه عام. غير أن هناك بعض التفاوت في يتعلق بالأنماط المختلفة للمشاركة السياسية، إضافة إلى ارتفاع معدل الإقبال على التصويت في الانتخابات العامة عند الفلاحين المصريين، أما الأنماط الأخرى للمشاركة السياسية كالترشيح للمناصب العامة، وعضوية الأحزاب السياسية فقد أكدت الدراسة على أنها لا تجتذب إلا أعدادا محدودة من الفلاحين.

- دراسة الهام مانع (1994): بعنوان الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، فقد كانت دراسة تحليلية ركزت على الممارسة الحزبية قبل الوحدة وظاهرة التعددية الحزبية في دول العالم الثالث ومن بينها اليمن، حيث وجدت الباحثة أن معظم الأحزاب تحولت إلى جماعات ضغط مسنودة من القبيلة وهذا افقدها خصائص تنظيمات المجتمع الحديث، وما زال هناك غياب للوعي السياسي المطلوب من اجل التعددية الحزبية، حيث مارست الأحزاب السياسية اليمنية دورها بشكل عشوائي بعد قيام الوحدة اليمنية فكانت الصراعات السياسية وقضايا الخلافات بين الأحزاب هي التي توجه العمل السياسي لتلك الأحزاب.

- دراسة أمين المشاقبة (1993): بعنوان الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاتجاهات السياسية للطلبة الجامعيين، وإبراز العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والاتجاهات السياسية للطلبة وانتهت دراسة المشاقبة إلى أن هناك ميلا واهتماما كبيرين لدى العينة نحو الأمور السياسية، وأكدت على تأثير بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السياسية للأفراد. وعلى أن هناك تفاوتا بين اهتمامات الذكور والإناث في ممارسة العمل السياسي والمشاركة السياسية.

- دراسة عبد المجيد العزام (1991): بعنوان اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية، للتعرف على نظرة المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية وعلاقتها ببعض المتغيرات حيث وصل الباحث إلى أن الاهتمام بالمشاركة السياسية لم يكن ذا قيمة سياسية لدى العينة بقدر ما كان لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير الخدمات العامة، وقد أعاد الباحث السبب في ذلك إلى طبيعة المجتمع الأردني وعاداته وتنشئته الاجتماعية حيث يحتم على الأفراد التبعية الأسرية واحترام السلطة الأبوية، وبالنسبة للعمر فكلما زاد العمر قلت المشاركة، وكلما زاد حجم الأسرة أيضا قلت المشاركة السياسية، وأما بالنسبة للتعليم ومكان الإقامة فكلما زاد التعليم زادت المشاركة والعكس صحيح وأيضا الإقامة في المدن الكبرى تزيد من المشاركة السياسية لدى العينة، أما الجنس فليس له اثر بحكم أن المرأة تابعة دائما للرجل.

- دراسة صلاح منسي (1984): بعنوان المشاركة السياسية للفلاحين حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة المشاركة السياسية للفلاحين بشكل عام، وعلى أولوية المشاركة السياسية وأهميتها النسبية عندهم ولقد بينت الدراسة انخفاض الاهتمام السياسي عند

الفلاحين بدليل تدني مستويات متابعة الأخبار السياسية في وسائل الإعلام، ضعف المشاركة السياسية من خلال الترشيح والعضوية الحزبية عند الفلاحين. أما فيما يتعلق بأثير بعض المتغيرات على المشاركة السياسية، فقد انتهت دراسة منسي إلى وجود تأثير لمتغير التعليم على المشاركة السياسية والاهتمام السياسي، كما بينت أن كبار السن من الفلاحين يميلون إلى ممارسة الأشكال السابقة أكثر من غيرهم.

- دراسة السيد عبد المطلب (1979): بعنوان المشاركة السياسية في مصر. سعت هذه الدراسة إلى فهم طبيعة المشاركة السياسية في مصر، طبيعتها وأوضاعها، مركزة على مشاركة المواطن العادي، ولقد درست الظاهرة على مستويين الأول: يتمثل في تحليل نظري لها. والثاني: يتمثل في دراسة امبريقية على عينة اختيرت من المناطق الريفية من المجتمع المصري بصفة عامة. وتعتبر من الدراسات الهامة التي ألقت الضوء على طبيعة المجتمع الريفي وبنائه الاجتماعي والسياسي، وترى هذه الدراسة أن المؤسسات السياسية وخاصة الحزبية فقدت قدرتها على جذب الجماهير للمشاركة وذلك ناجم عن فقدانها القدرة على أداء أدوارها الحقيقية كأوعية للمشاركة السياسية كما وأظهرت دراسة عبد المطلب أن ارتفاع مستوى الدخل لم يؤثر تأثيرا ايجابيا على مستوى المشاركة.

1.3.2. تعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي استعرضناها تنوعت في طرحها باختيار المواضيع التي تتعلق بالمشاركة، وتنوعت في اختيار منهج التحليل فمنها ما كان دراسات وصفية وتحليلية ومنها اتخذت المنهج التاريخي أو المقارن أو دراسة الحالة أو أسلوب المسح بالعينة. وبعد استعراض نتائج هذه الدراسات التي وقعت تحت يد الباحث في موضوع الاغتراب والمشاركة يمكن اجمال النقاط التالية:

- معظم تلك الدراسات تناولت احد الجوانب دون ربطه بالقضايا المجتمعية.
- جاءت بعض نتائج هذه الدراسات متفقة مع ما توصل الية الباحث من نتائج لكن اختلفت بعض نتائج تلك الدراسات مع نتائج الباحث نتيجة للوضع الخاص الذي يعيشه اللاجئ الفلسطيني بشكل خاص وخصوصية المجتمع الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال بشكل عام.
- تناولت بعض هذه الدراسات بعض شرائح المجتمع كالطلبة مثلا على انها ممثلة للمجتع في حين كان الاولى بالباحثين تناول المجتمع لكافة الوانه وشرائحه واطيافه.

- ركزت معظم هذه الدراسات على الاغتراب بشكله العام الشمولي بينما تناول الباحث الاغتراب السياسي نظرا لما يلعبه البعد السياسي في المجتمع الفلسطيني من دور هام ومؤثر في مجمل الحياة الفلسطينية.
- للاجئين الفلسطينين وضع خاص من حيث الشعور بالاغتراب بسبب تهجيرهم ووجودهم في بيئات قسرية قد لا تتوافر في اي مجتمع عالمي.

الفصل الثالث

المفاهيم والأطر النظرية للمشاركة والتنمية المجتمعية

1.3 مقدمة

في هذا الفصل سوف يستعرض الباحث المعلومات التي تهم بحثه والمتعلقة بالتنمية والمشاركة، وسيستعرض هذا الفصل التنمية كمفهوم وأهمية وتعريف، والتنمية المجتمعية التي تحتوي ثلاث مجالات وهي: التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، لنصل إلى مفهوم المشاركة السياسية وأهدافها وصفاتها وعوامل أزمتها في فلسطين وأثارها ومبادئها وأشكالها ودوافعها وكيف تؤثر الثقافة المجتمعية فيها، ثم نتعرض بعد ذلك إلى تنمية المرأة سياسيا ومشاركتها وخصوصا المرأة الفلسطينية ونورد بعض المعلومات والإحصائيات للمقارنة الخاصة بمشاركة المرأة العربية والفلسطينية من مفاهيم وتعريفات وعلاقة التنمية باشكالها بالمشاركة وتأثير المشاركة عليها .

2.3 التنمية

التنمية من ابرز المفاهيم العالمية، وهي عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـــ "عملية التنمية"، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، بداية في علم الاقتصاد، ثم انتقل إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية(شافعي، 1970).

1.2.3. مفهوم التنمية وأهميتها:

يشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة حيث أن التخطيط في عصر العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية الحرة هو القاعدة الأساسية. يشرف على تنفيذ خطط التنمية وبرامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية بحيث تتعاون جميع الهيئات والمؤسسات المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتربوية والصحية بغية توجيه هذه الجهود بأساليب حديثة ومتقدمة للوصول إلى خدمة الجماعات والأفراد والمجتمعات المحلية المستهدفة(شافعي، 1970).

تعود أهمية التنمية لكونها عملية اقتصادية بالدرجة الأولى وأن المجال الاجتماعي يدخل ضمن هذه العملية بينما يجد البعض الآخر فيها عملية ذات هدف اجتماعي شامل يحمل في طياته الجوانب المجتمعية الأخرى من ضمنها الاقتصاد، وهناك فريق ثالث يرى أن التنمية هي بين هذا وذاك.كذلك فإن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف الموضوعة ما لم تتراوح التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا وتنصهران في بوتقة واحدة وفي وقت واحد(شافعي، 1970).

اذا فهي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع. وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في اقصر فترة مستطاعه وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع(الكردي، 1977).

2.2.3. التنمية المجتمعية:

إن التنمية المجتمعية هي تلك التنمية التي تستهدف المجتمع المحلي وتتم فيه وتوظف موارده البشرية والمادية كأداة فاعلة في تحقيق أهدافها، كما وتتضمن أنواعاً أخرى من التنمية (من حيث موضوعها أو القطاع الذي تتم في إطاره) كالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وهي في الوقت ذاته جزء من عملية تنمية أكبر يمكن أن تتم على مستوى المجتمع ككل. إن التنمية المجتمعية هي عملية منظمة وماهرة، تعتمد في جوهرها على الإيمان بأنه لا يمكن مساعدة المجتمعات بدون أن يتقبلوا المشاركة فيها.

تعمل التنمية المجتمعية على مستوى المجموعات المحلية والمؤسسات، وعلى مستوى الأفراد والمجموعات. ويتحتم على التنمية المجتمعية النظر من خلال زاويتين مختلفتين ليس فقط من خلال

العمل المجتمعي مع القاعدة ولكن أيضاً كيف تتعامل المؤسسات المعنية مع احتياجات المجتمعات المحلية(الكردي، 1977).

يعتبر مفهوم التنمية المجتمعية من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل والتباين في وجهات النظر الخلافية. تتراوح النظرة إليها من اعتبارها أنصاف حقائق وترهات غامضة لا معنى لها، إلى اعتبارها مفتاحاً للعصرنة في المجتمعات التقليدية، وما بينهما من موقف متوازن ينظر إليها نظرة تعترف بإمكاناتها من جهة وبحدودها من جهة أخرى. ولعل لولادة هذا المفهوم جاء كردة فعل للسياسات الاستعمارية والدكتاتورية التي تسلخ الفرد عن مجنمعه وتضعف انتماءه وولائه لمجتمعه وتحويله الى كائن عاجز يعيش على هامش الاحداث وليس صانعا لها. ولعلنا في هذا المجال نتذكر فلسطينياً تباكي الاحتلال على تنمية الريف–والتي ولدت ما عرف بروابط القرى البائدة(كيلاني، 2001). غير أن فكرة تفعيل المجتمعات المحلية وتمكينها نحو مزيد من المشاركة والتفعيل ليست بالفكرة السلبية التي ينبغي رميها مع مخلفات الاستعمار.

المهم، بل الأهم، في أي حديث عن التنمية المجتمعية، هو أن يتم وضع الأسس التي تفصّل هذا المبدأ البسيط "تفعيل المجتمعات المحلية واستثمار طاقاتها الكامنة" لتأخذ دورها في التنمية التي ستعود عليها بالنفع محلياً وضمن موقعها من نسيج المجتمع الكبير أو البلد الذي تشكل جزءاً منه"، وتحويله من مجرد شعارات فارغة من محتواها الى عملية تشتمل برامج وخطط فاعلة يتم تمويلها ذاتيا وتوجيه الموارد نحوها. ينبغي أن تخدم الأسس المطلوبة والتفاصيل التي تليها باتجاه جعله مقبولاً ممن يعنيهم الأمر (أطراف هذه التنمية الأساسيين والشركاء): وقابلاً للتنفيذ ضمن ما هو متسنى، وواعداً بنجاح ملموس، ويحمل في أحشائه إمكانات الاستمرار. وبالتالي فإن الانشغال بدراسة عوامل النجاح والعمل على توفير أكبر توليفة منها ضمن هذه الرؤية يشكل المهمة الجدية المطروحة أمام مخططي التنمية المجتمعية والعاملين في برامجها (كيلاني، 2001).

1.2.2.3. عناصر أساسية في التنمية المجتمعية:

هناك عناصر اساسية في التنمية المجتمعية تتمثل في:

- جوهر التنمية هو احترام حقوق الإنسان وهي اساس المجتمع المدني

بداية الاحترام تأتي بالإقرار بحقوق الإنسان وأسس المجتمع المدني بشكل يتداخل مع بنية البرامج والأنشطة التي تتضمنها هذه التنمية، وتساهم مخرجاتها في ترسيخ هذه الحقوق والأسس محولة

إياها إلى واقع في حياة الناس. ويعبر عن ذلك عادة، باعتماد هذه التنمية على مبدأي المشاركة والتمكين.

- طبيعتها المزدوجة

ينظر إلى التنمية المجتمعية كعملية وكمخرجات ناتجة عن تحقيق أهداف برامجها. فالتنمية كعملية تهدف إلى توعية الناس وحفزهم نحو العون الذاتي وتطوير قيادة محلية مسئولة وترسخ القيم الديمقراطية بينهم، أما مخرجات برامجها فتمتد إلى جوانب حياة الناس المختلفة وفي النواحي الأساسية التي ترتبط بحياة المجتمع المحلي المعني.

- إحداث التوازن ما بين الجزئية والكلية

حيث يعاب أحياناً على التنمية المجتمعية بأنها محلية النزعة تمنع امتداد تأثيرها كعملية إلى المستوى الوطني، أي تساهم بازدياد الفجوة بين الخدمة الاجتماعية Social Service والتغير الاجتماعي Social Change. غير أن ذلك لا يعني بالطبع أن الإمكانية غير واردة لإيجاد توازن بين هذين البعدين في التنمية المجتمعية، وذلك بالربط بين التنمية المجتمعية والتنمية الوطنية لإحداث تغير اجتماعي بمعدل ملائم وضمن زمن معقول، أخذاً بعين الاعتبار السياق الذي تحدث فيه التنمية المجتمعية.

- المأسسة في العمل المجتمعي

وتعتبر المنظمة المجتمعية أداة العمل الأساسية في التنمية المجتمعية، حيث تشكل إطاراً يوحد بين عملية التنظيم الاجتماعي للمشاركين وما يشمله من علاقات داخلية وعلاقات خارجية وبين البرامج التي سيقومون على تنفيذها. وحتى يقوم هذا الإطار بوظيفته المطلوبة كأداة فعّالة ينبغي توفير مجموعة من ضمانات النجاح الأساسية تتركز في شروط التأسيس، وينبغي أن يتمتع بصحة تنظيمية في أدائه لبرامجه، بالإضافة إلى توفير شروط الاستمرار(كيلاني، 2001).

٢.٢.٢.٣. التنمية المجتمعية في السياق الفلسطيني:

بتفحص واقع التنمية المجتمعية في السياق الفلسطيني ومدى اتسامها بالسمات الموصوفة أعلاه، يمكننا القول بأنها تتم في فضاء يتشكل من مجموعة من المحاور التي يتراوح كل منها بين نهايتين متطرفتين. ومن الواضح، ضمن هذا الافتراض، أن الوصول إلى منقطة توازن على هذه المحاور سيؤدي إلى امتلاك نموذج ناجح من التنمية المجتمعية.

وتشكل الحقوق الوطنية، (حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية) في الاستقلال وتقرير المصير نقطة التقاء، بينما يتم التعامل مع حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية بمستويات مختلفة من المراعاة والاحترام، وتستغل الأولى أحياناً لتبرير إهمال الثانية أو حتى عدم الاعتراف بها.

وتشمل التنمية المجتمعية درجة من التغيير تعتمد على مضمون التنمية وطبيعة المجتمع المحلي الذي تتم فيه، وتعطي هذه الدرجة شعور من التحدي والجدية لدى المستفيدين من هذه التنمية، إلاّ أن ذلك يجعلها تواجه درجة متناسبة من المعارضة من القوى المحافظة التي تعارض التغيير المتضمن. وينجم عن ذلك مع الوقت تفاعل يفرز ديناميات دافعة أو معيقة. ولا يخفى تأثير الوقوع في أحد القطبين على هذا المحور: إما اضمحلال ناجم عن فقدان الدافعية والاهتمام، أو موت ناجم عن الاندحار أمام قوة غير متناسبة.

وفيما يتعلق بنظرة المؤسسة إلى مساعدة الناس، يجب أن تتحول من نظرة تفهم ذلك كخدمة تقدم إلى مجموعة من الناس نيابة عنهم لأنهم ضعفاء يستحقون الشفقة، إلى نظرة تؤمن بالعمل مع المجتمع المحلي وتبني قضاياه ليصبح منظماً وقادراً على المشاركة في حل مشكلاته وإيجاد آليات عمل تمكّنه من خدمة نفسه بدلا من ان تفرض عليه المشاريع التنموية بحقب معلبة جاهزة قد لا تتفق مع تطلعاته وامالة.وان التنمية المجتمعية هي من صنع المجتمع ولصالح ابنائه وتتم بايدي افراده.

كما وتعتبر المبادرة المحلية جوهر التنمية المجتمعية، إلاّ أن ذلك لا يعني بالطبع الاستغناء عن مصدر دعم وتفاعل يشجع المبادرة المحلية، خاصة فيما يتعلق بالموارد بأنواعها. ولا يخفى ما للمبادرة المحلية من أثر على شعور المجتمع المحلي بملكية العملية التنموية والانتماء إليها، وفي المقابل ما للدعم من توفير متطلبات النجاح الأخرى.

ويشترك تحديد الاحتياجات وجاهزية البرامج مع المبادرة فيما يتعلق بالشعور بالملكية والانتماء، و يزيد عنه فيما يتعلق بقدرة البرامج على التشخيص والتعامل مع الأولويات وما ينجم عن ذلك من

فرص النجاح. غير أن البدء بتحديد الاحتياجات من الصفر دائماً بهدف "الصدق والأصالة" يضيع فرصة الاستفادة مما تراكم من خبرات سابقة في المجالات ذات الصلة.

وهناك أخيرا من يرى ضرورة وجود الديمقراطية كعملية شكلية تتمثل بمجرد عدّ الأصوات واكتمال النصاب مهملاً ما تحتاجه هذه العملية من كفاءة إدارية لقيادة المنظمة المجتمعية كأداة فعالة للتنمية، بينما يعتبر آخرون في المقابل أن الكفاءة الإدارية لدى هذه القيادة تغنيها عن مشاركة أعضاء المنظمة أو الجمهور المستفيد من خدماتها.

3.2.2.3. التنمية الاقتصادية:

تتمثل في عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي والذي يؤدي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على أساس أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ولذلك فهي غاية تهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء الوصل إليها.ونجد أن عملية رفع الدخل القومي الحقيقي لا بد وأن تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على أساس أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي خارج قسمة الدخل القومي على عدد السكان في البلد (كرم، 1991).

اذا هي تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق تغيير ثوري وجذري وشامل ومخطط في العلاقات الاقتصادية القائمة سواء في القاعدة الاقتصادية والبني الفوقية، أوفي هيكل الاقتصاد الوطني المشوه، وفي التركيب الطبقي للمجتمع، وبناء اقتصاد وطني متوازن متطور باستمرار، وتعتمد على الإمكانات والقدرات الفعلية والكامنة في الاقتصاد والمجتمع المعين، وتفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد ممكن وتستند إلى دور الدولة القيادي وقطاعها الاقتصادي المهيمن على العملية الاقتصادية، والى المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة في عملية التغيير المنشودة. وتشترط التمنية الاقتصادية الشاملة في البلدان النامية وجود أدوات أساسية حاسمة لانجازها وهي:

- القطاع العام والقطاع التعاوني.
- استخدام التخطيط الاقتصادي الشامل.
- التعبئة الجماهيرية الواسعة، والمشاركة الواعية والمنظمة في عملية التنمية.
- تغيير طبيعة وأسلوب عمل وعلاقات أجهزة الدولة والإدارة الاقتصادية (حبيب، 1981).

وعناصر التنمية الاقتصادية هي التغيير ألبنياني ودفعة اقتصادية قوية ومتوازنة و الإستراتيجية الملائمة (احمد، 1974).

ويرى عدد من الباحثين وجود عدد من الأسس التي تحدد التنمية الاقتصادية وهي:

- إن تنمية الاقتصاد في فلسطين مرتبطة ارتباطا وثيقا بالموقف السياسي.
- دور الكفاءات المهنية والتكنوقراط في التنمية.
- الجهة المنفذة للتنمية الاقتصادية.
- مصادر التمويل (الحبيب، 1985).

4.2.2.3. التنمية الاجتماعية:

يرى العاملون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية انها تحقيق للتوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي.ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية تعني الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة.ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص. وتعني عند رجال الدين، الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وتحقيق العدالة (حسن، 1977).

اذا هي عملية توفير الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي والترويح... الخ بهدف تنمية قدرات الإنسان ومهاراته في العمل وتحسين كفاءاته الإنتاجية (الكردي، 1977).

إن تحقيق التوافق الاجتماعي (بمعنى تخفيف حدة الصراع داخل الشخص وبينه وبين البيئة إلى أقل حد ممكن)، وتنمية طاقات الفرد، وإكساب وتعميق القيم الروحية ليقود إلى إحداث تأثيرات عميقة وايجابية في بناء الشخصية وبالتالي في أنماط الممارسات السلوكية، وتأكيد الأمن والتأمين الاجتماعي، وتحقيق العدالة وإتاحة سبيل تكافؤ الفرص، وتعديل الاتجاهات بما يتفق مع القيم الروحية.. كل ذلك في إطار أيديولوجية علوية غير وضعية تستهدف تكريم الإنسان كخليفة لله على الأرض.ويكاد يكون هذا المفهوم في تعريف التنمية الاجتماعية هو الذي يمثل الاتجاه الغالب في

كثير من الكتابات والمناقشات العلمية.ويمكن تحقيق ذلك بالوسائل الفعالة القادرة على تحقيق التنمية على مختلف هذه المحاور سواء كانت هذه الوسائل مباشرة أو غير مباشرة، مرئية أو غير مرئية(حسن، 1977).

1.4.2.2.3. أهداف التنمية الاجتماعية:

إن أهداف التنمية الاجتماعية تتمثل في:

- إحداث تغيير جوهري في البناء الاجتماعي القديم للمجتمع أي في النظم السياسية والاجتماعية والمؤسسات والأفكار وأنماط العلاقات الاجتماعية والقيم الاجتماعية الجامدة التي تدعو إلى التواكل والتبعية واتخاذ موقف سلبي من التقدم المادي أو الثقافي.
- إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات اجتماعية وقيم جديدة تسمح للأفراد بتحقيق أقصى إشباع ممكن من الحاجات والمطالب (حسن، 1977).

وعناصر التنمية الاجتماعية تتمثل في التغيير ألبنياني والدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة(حسنين، 1976).

5.2.2.3. التنمية السياسية:

يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المواطنة، وما تقتضيه من حق المشاركة، هذا الحق الذي يعبر عن حقيقة العلاقة بين السلطة والمجتمع والتي تتحقق من خلال عملية تشاركيه بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، غايتها الأسمى هو الإنسان، وتهدف بالنتيجة قيام تعزيز حكم رشيد تتوفر له الشرعية والقيادات الفاعلة. بل ويعتبر أرقى صور هذه العلاقة.

وبهذا المعنى يقول المفكر العربي عبد الكريم غلاب "أن المواطن يأخذ جذره من الوطن، ليس أرضاً ولا ماءً وشجراً ورملاً وحجراً، ولكن الوطن في أوسع معانيه، الذي يمنح المتمني إليه الإقامة، والحماية، والانتماء، والعمل، والكسب، والاستقرار، والتنقل، والتعليم، والاستشفاء، وحق الحكم والتوجيه، واستعمال الفكر واليد واللسان، تلك الحقوق يتيحها الوطن للمواطن ويقتضي منه مقابل ذلك التجنيد لخدمة الوطن وحمايته والدفاع عنه، وتنميته ورفع مكانته والغيرة عليه والتضحية في سبيله بالمال والوقت والذات إلى حد الاستشهاد". ويضيف قائلاً "بأن المواطن هو الذي يصنع

القانون، و يضبط مسيرة الوطن إلى طريق المكان الأرفع، وأن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة" (عبيدات، 2004، غير منشور).

اذا التنمية السياسية هي تنشئة المواطنين وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة، مالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. و تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها ونعني بها مشاركة المواطنين في شؤون الحكم والإدارة، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف. كما تعني من جهة أخرى زيادة المعرفة بين أفراد المجتمع رجالاً ونساءً دون تمييز وتوعيتهم بأبجديات العمل السياسي وبحقوقهم وواجباتهم التي كفلها الدستور ونظمتها التشريعات ذات العلاقة، وتنمية قدراتهم للخروج من دائرة العمل الفردي إلى دائرة العمل الجماعي المنظم (ميعاري، 2003).

1.5.2.2.3. مدلولات التنمية السياسية:

من خلال ما سبق نرى ان هناك مدلولات كثيرة للتنمية السياسية نجملها بما يلي:

- المدلول القانوني: ويتمثل بسيادة قواعد قانونية توصي بالتساوي في التمتع بحماية القانون ووجود سلطة شرعية مركزية قوامها العدالة، قادرة على ضبط كل البنى المركزية واللامركزية، الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.
- المدلول الاقتصادي السياسي: ويتمثل بتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين من خلال نظام كفء وعادل في الإنتاج والتوزيع.
- المدلول الإداري السياسي: و يتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف بطريقة شتى في شتى الميادين.
- المدلول الاجتماعي السياسي: ويتمثل بوجود مجتمع سياسي ذي ثقافة سياسية معينه وهوية متبلورة يتقبل الامتيازات والالتزامات التي يتضمنها نظام سياسي شرعي وديمقراطي. وشرعية هذا النظام لا تقوم على مرتكزات تقليدية وإنما على مرتكزات حديثة في المقام الأول، من قبيل احترام الدستور والقانون ومبدأ تداول السلطة ومبدأ تكافوء الفرص والأداء السياسي المرموق داخلياً وخارجياً(النقرشي، 2005). لذلك من الصعب أن تكون التنمية

السياسية مشروعاً انتقائياً وجزئيا، فهي مهمة عامة متكاملة، لمكونات المجتمع كافة فرادى وجماعات. ويجب أن يحدد هذا الدور بدقة والتزام.

2.5.2.2.3. الغايات والمعيير الاستراتيجية للتنمية السياسية:

وبنفس السياق تحدث النقرشي عن الغايات والمعايير الاستراتيجية للتنمية السياسية وفق المعايير المراد تحقيقها وهي:

- تحديد هوية المجتمع للإشارة إلى مجتمع سياسي متماسك يشعر بالهوية المشتركة والانتماء إلى نظام سياسي وثقافة سياسية متبلورة ومقنعة كدليل على نجاح مشروع التنمية السياسية العام الذي استوعب كل التنوعات في الإطار الوطني أو (القومي).
- تحقيق الشرعية ويقصد بها رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يتولى إدارة شؤون المجتمع والدولة، والقناعة بأن نظام توزيع الأدوار والمكاسب هو النمط الذي يستحق الولاء والتضحية.
- تحقيق التغلغل الضروري ويقصد به امتداد سيطرة الحكومة المركزية إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة، وشمول قيام النظام السياسي بوظيفته في المجالات كافة، وبكيفية مناسبة.
- المشاركة السياسية ويقصد بها تلبية المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية في النظام السياسي من قبل شرائح عدة من المواطنين. أي وضع الأطر المناسبة لتأهيل النظام السياسي للاستجابة لتطلعات المواطنين. ويتم ذلك عن طريق إيجاد القنوات المناسبة للمشاركة المستمرة والفعالة والحرة في الحياة السياسية وصناعة القرار و يوفر قناعة لدى المواطنين بأنهم أعضاء في النظام السياسي.
- التوزيع :ويقصد به توزيع المزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على القطاعات المختلفة على المواطنين كمحصلة لعملية المشاركة ومعيار ذلك العدالة والكفاية.

إن هذه المعايير أو الغايات لا تتحقق بفترة وجيزة من تطور المجتمعات، لذلك فمشروع التنمية مشروع طويل الأجل ومستمر، وهو يمثل إستراتيجية بناء المجتمع المتقدم. وكلما عرفته الشعوب المتقدمة وعملت به، استطاعت أن تضمن لنفسها حالة من التقدم المطرد ولو بنسب محدودة.

ومع اختلاف نماذج التنمية التي انبعثت في تجارب شعوب العالم المختلفة، يتبين أن الغايات كانت متماثلة لأنها وطنية. وإذا كان الأنموذج الليبرالي الغربي يبدو الأنموذج الأنسب إلا أن هنالك نماذج

مغايرة وفلسفات مختلفة، مثل الأنموذج الاشتراكي أو الأنموذج الفاشستي. وكان لكل منها نجاحاته وإخفاقاته (النقرشي، 2005).

3.5.2.2.3. العوامل التي تؤثر وتحد من التنمية السياسية:

يمكن إبراز العوامل التي تؤثر، بل وتحد من التنمية السياسية في الأمور التالية:

- المستوى الثقافي السائد بالمجتمع وسيادة ما يسمى بثقافة الفقر.وقد أثار لويس في دراسة عن ثقافة الفقر أن هذه الثقافة وليدة الشعور بالحرمان واللامبالاة والانعزال... الخ. أما جانس فيرى أن هذه الثقافة وليدة الحرمان الاقتصادي وتركيز رب الأسرة في علاقته بالعالم الخارجي على العمل فقط والخوف من المستقبل كما أشار بار، إلى أن الفقراء ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ضحايا المجتمع وان المنظمات الخاصة بالخدمات لا تؤدي خدمات يحتاجون إليها(عبد اللطيف، 1995).
- الشعور بالاغتراب، وينتج الاغتراب في رأي سيمان عن عدم مقدرة الإنسان في العصر الحديث الحفاظ على تكامل ذاته وبالتالي الابتعاد عن المؤثرات، ويرى كالوارد أن مصدر الاغتراب عن القيم والمعايير هو الفشل أو توقع الفشل في تحقيق الأهداف بوسائل مشروعة والى افتقاد التوجيه(عبد اللطيف، 1995).
- محدودية إدراك البيئة، حيث أشارت الدراسات إلى العلاقة المحدودة بين السكان الفقراء وبيئتهم الحضرية وعدم المعرفة بالمؤسسات المحيطة بهم.
- السعي الشاق وراء لقمة العيش، حيث تشير الدراسات الاجتماعية أن السعي الشاق وراء لقمة العيش يؤدي إلى إعاقة المشاركة مستخدمين في ذلك مبدأ التحميل الزائد والذي يشير إلى أن المشقة التي يعاني منها الفقراء في سبيل الحصول على مورد للرزق مع عدم إعطاء نفس الأهمية للبيئة الاجتماعية لأنها لا تتعلق مباشرة باحتياجاته الشخصية ومتطلباته يؤدي إلى عدم اهتمام الفقراء بالمشاركة.
- التشاؤم من إمكانية التغيير، وهذا الشعور ينتاب الأهالي نتيجة الشعور بالإهمال من جانب الجهات المسئولة وعدم إحداث تعديلات في البيئة التي يعيشون فيها لمدة طويلة. والعكس صحيح حيث يرون أن هناك اهتمام بالمناطق الراقية ومناطق سكنى المؤولين والمتنفذين (عبد اللطيف، 1995).

ويمكننا من خلال ما سبق واستقرائنا للمعلومات النظرية اجمال المعوقات الرئيسية للتنمية في فلسطين والتي تكمن في:

- المشاكل التي ترتبت على قيام اسرائيل على 77% من الاراضي الفلسطينية.
- الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م ومنع اي جهد تنموي فلسطيني.
- سيطرة الاحتلال على معظم المصادر الطبيعية والموارد الاقتصادية وتسخيرها لخدمة اغلاضه واهدافه وحرمان اصحابها منها.
- حداثة التجربة الفلسطينية في ادارة الاراضي الفلسطينية بعد اتفاقيات اوسلو.
- المشاكل المتراكمة من سنوات الاحتلال الطويلة.
- التدخل الاسرائيلي والاجتياحات العسكرية المتكررة والتي تهدف اساسا الى تدمير اي جهد تنموي على كافة الاصعدة.
- محدودية الموارد والرقعة الجغرافية والزيادة السكانية الهائلة.
- ضعف الانتماء والولاء الوطني والقومي في مد يد المساعدة للنهوض باي عمل تنموي داخل الاراضي الفلسطينية ويتمثل ذلك في ضعف التمويل والاستثمار العربي والفلسطيني.
- استمرار تبني المجتمع الفلسطيني لاسلوب المقاومة نهجا في طريق التحرر والذي نجم عنه الانتفاضة الاولى والثانية وما ال الية الوضع من فلتان امني وبيئة غير مستقرة ومناسبة لاي جهد استثماري وتنموي على كافة الاصعدة.
- التعصب الفصائلي والحزبي وعدم افساح المجال للاخر في المشاركة في العملية التنموية.
- الموروث الثقافي في المركزية والتسلط وحداثة تجربة الحرية والديمقراطية.
- عدم تعزيز دور المشاركة للفرد للقضاء على حالة الاغتراب المتنامي لديه.

4.5.2.2.3. المشاركة السياسية :

كلمة المشاركة مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية Participare ويتكون هذا المصطلح من جزأين هما Pars بمعنى جزء Part، والثاني Compar وتعني (القيام ب) وبالتالي فالمشاركة تعني حرفياً To Take Part أي القيام بدور (عبد الوهاب، 1999).

وتتفاوت التعريفات المختلفة عن المشاركة السياسية بوجه عام بين العمومية والتحديد وبين الشمولية والضيق وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل باحث وباختلاف القصد من السياسة. ويرى

إبراهيم أبرش مثلا انه إذا قصد بالسياسة علم الدولة أي ما له من شأن بمؤسسة الدولة وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين فالمشاركة السياسية تدل على اتخاذ القرار السياسي من خلال التصويت والانتخابات، أما إذا كان يقصد بها علم السلطة فيزداد مفهومها اتساعاً ليصبح معناه دالاً على كل أشكال علاقات القوى التي تحكم المجتمع سواءً أكانت قوة بين أفراد المجتمع بعضهم البعض أم بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز سياسي (أبراش، 1998).

وهناك من يضع في تعريفاته للمشاركة السياسية على أساس المتغيرات النفسية حيث يحرص الفرد بناءً على ما لديه من خصائص نفسية معينة، على أن يؤدي دوراً في صنع القرار السياسي وينعكس هذا الحرص على سلوك الفرد السياسي من خلال مزاولته لحق التصويت أو الترشيح لأي هيئة سياسية كما ينعكس على اهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي وتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين (عبد الوهاب، 1999).

١.٤.٥.٢.٢.٣. الديمقراطية والمشاركة السياسية:

ترتبط المشاركة السياسية وبشكل واضح بالديمقراطية حيث أصبحت تأخذ بعداً عالمياً بسبب زيادة نمو ظاهرة الديمقراطية، وقد قسّم الكاتب طارق عبد الوهاب التعريفات التي تناولت المشاركة السياسة إلى أربعة اتجاهات رئيسية ويتمثل الاتجاه الأول في أن المشاركة نشاط أو عمل يستهدف اختيار الحكام والتأثر في القرارات الحكومية وصنع السياسة العامة، أما الاتجاه الثاني، فيستطيع الفرد من خلالها أن يلعب دوراً في الحياة السياسة، وان يشارك في صنع الأهداف العامة للمجتمع. ويختلف هذا الاتجاه عن سابقه بأنه يعمم دور المشاركة ليصبح عملية الهدف منها صنع أهداف عامة للمجتمع وليس اختيار الحكام والتأثير في قراراتهم. أما الاتجاه الثالث: فيتسم بالشمول والاتساع ويعمم المفهوم حيث لا يستبعد أي عمل سياسي، والاتجاه الرابع والأخير، فينظر للمشاركة نظرة ضيقة للغاية حيث يقصرها على عملية التصويت في الانتخابات (عبد الوهاب، 1999).

وقد كانت أبحاث المشاركة السياسية تتمحور حول الديمقراطية في الدول الغربية إلا أنها وفي الوقت الحالي امتدت لتصل إلى دول العالم الثالث، خاصة بعد انهيار حلف وراسو وتفكك الإتحاد السوفييتي، وظهور ما يسمى الآن بالعالم الجديد الذي يرتكز على الديمقراطية كبديل لكافة أنواع الحكم المختلفة (علي، 1997).

وقد اتجهت أغلب الدول النامية نحو الديمقراطية لأنها أصبحت ضرورة لا مناص منها بسبب التضييق والحد من قبل السلطة على مشاركة المواطنين السياسية بدلاً من توسيعها حيث أصبح الخوف من انفجار مطالب للمشاركة السياسية بأشكال أعمال عنيفة يؤدي إلى صراعات لتلك الدول (البيج، 1998).

ويعني ذلك أن المجتمعات والدول العربية ليست منغلقة على نفسها وعلى برنامج الديمقراطية.ولا يمكن القول بان الديمقراطية تنجح في بيئة معينة دون أخرى بسبب الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية لكل مجتمع بل يمكن الاستفادة من تجارب الغير، والتعرف على كيفية بناء الذات لأن الديمقراطية التي يتغنى بها الحكام الآن لم تغير الأنظمة الدكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية بين ليلة وضحاها (الكبسي، 1998).

وقد أصبحت المشاركة السياسية هي المظهر السياسي المعبر عن ديمقراطية الدول لتدل على مستوى الوعي السياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم التقليدية أو الغير تقليدية من اجل صنع القرار السياسي أو مراقبة الحكام. تمثل المشاركة السياسية طموحا من أجل الحصول على الحرية فنستطيع أن نعرفها بأنها مساهمة أو مشاركة المواطنين المباشرة أو غير المباشرة في عملية اتخاذ القرارات في إطار النظام السياسي (النقشبندي، 2000).

وترتبط الحرية بمصطلح الديمقراطية والتي تعني حكم الشعب بالشعب وللشعب، والتي برزت بمفهومها الحديث في الغرب في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، حين طالب بعض الأوربيين بالمساواة و بحق الشعب في اختيار حكومته. ويعني ذلك أن تكون السلطة في متناول جميع أفراد الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة، وان يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته بتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادي للضعفاء اقتصادياً (مهنا، 1999).
ولا نستطيع أن نحصر الديمقراطية في أشكال نظام الحكم فقط لان ذلك سيقلص مفهوم الديمقراطية، لأن مفهوم الديمقراطية يتجاوز القواعد الدستورية ليشكل سلوك اجتماعي وسياسي يعبر عن فكرة المساواة في العلاقات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وحرياته فهي تدخل في شخصية الفرد والجماعة (سليمان، 1998).

ويمكن القول بأن مصطلح المشاركة السياسية مصطلح حديث الظهور ويرتبط ارتباطا مباشراً بمصطلح الديمقراطية بالرغم من أن الإطار المفهومي للديمقراطية أوسع، فهناك الديمقراطية السياسية والتي تعني حق الاقتراع السري والعام لجميع المواطنين، والديمقراطية الاجتماعية وتعني

مبدأ تكافؤ الفرص، والديمقراطية الشعبية التي أطلقها الشيوعيون على نظم الحكم التي أقاموها وتبلور المفهوم الغربي الرأسمالي الحر للديمقراطية في تعدد الأحزاب (الدجاني، 1989).

ولا تزال بعض المجتمعات الإنسانية تستخدم صيغاً مختلفة للتعامل مع التعددية السياسية أو مفهوم الديمقراطية، وقد برز في المجتمعات الإسلامية مصطلح الشورى للدلالة على التعددية السياسية والمشاركة، حيث تعرف في اللغة بأنها الشارة والمشورة، أما في الاصطلاح الشرعي–السياسي الفقهي– استطلاع رأي الأمة المسلمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها لمعرفة الرأي الصواب (الدجاني، 1989).

وغالباً ما نربط المشاركة السياسة بالديمقراطية إلا أن ذلك لا يعني دائماً تلازم الطرفين، فقد تكون هناك مشاركة سياسية ولكن من دون ديمقراطية، وقد تكون هناك مشاركة سياسية في ظل أنظمة دكتاتورية واستبدادية، وقد تصل الديمقراطية ذروة استقرارها ولكن في ظل ضعف في المشاركة السياسية.

والمشاركة السياسية كطموح من اجل الحصول على الحرية تتمثل في مشاركة الفرد في الشؤون السياسية كالتصويت والاتصال والانضمام إلى الأحزاب والنضال من اجل منصب معين أو دور رئيسي في الحزب. كل ذلك يعبر عن سلوك أو نشاط يمارسه الأفراد العاديون بشكل طوعي وإرادي يهدف إلى التأثير على اختيار ممثليهم على المستويين المحلي والقومي وعلى القرارات المتخذة من قبلهم والإسهام في صياغة تلك القرارات سواءً أكان هذا السلوك أو النشاط تقليدياً مألوفاً أو غير تقليدي (الشرعة، 1999).

وهكذا فعملية المشاركة السياسية ترتبط ارتباطاً قوياً بالحياة الديمقراطية للدولة باعتبار أنها مهمة لتحقيق الديمقراطية التي تدل على التعددية والمشاركة التي يتسع مفهومها ليصل إلى أوسع من مدلولها السياسي، للحصول على الحرية في كافة المجالات، كحق المواطنين في العمل السياسي وفي حرية تعدد الأحزاب وحرية الصحافة والمساواة أمام القانون وحرية اختيار العمل وحق معارضة الحكم وهذا ما تطالب به الشعوب جميعها.

2.4.5.2.2.3.اراء في المشاركة:

هناك الكثيرون من الذين يؤكدون بان المشاركة السياسية ليست تصرفاً فردياً عفوياً بل علاقة ثنائية تفاعلية بين النسق السياسي وبين المواطنين. فشخص يطالع كتاباً سياسياً لا يعني انه يمارس مشاركة سياسية وشخص يشارك في اجتماع سياسي حزبي أو مظاهرة أو من يشارك في معارضة بدون توفر الإرادة الحرة، ومن هنا فليست المشاركة السياسية كل فعل مادي فقط بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء والإرادة في التغيير وإحساس من المشارك بأنه جزء من الوطن، وأن المشاركة حق من حقوقه السياسية وانه عن طريقها يستطيع أن يغير في سياسة الدولة وتوجهاتها العامة (أبرش، 1998).

إلا أن هناك من يرون من جهة أخرى أن الإنسان كائن اجتماعي فهو بذلك كائن سياسي حيث يرون أن أساس الوجود الاجتماعي مبني على السياسة وان أي تفاعل بين الناس من اجل تامين احتياجاتهم من مأكل ومشرب وملبس، ومحاولة استخدام نفوذهم من اجل التأثير على الآخرين ليتصلوا به وبآرائه، فيجد الإنسان نفسه يتعاطى بالسياسة (الدجاني، 1989).

وهكذا فهناك الكثير من العوامل التي تدفع المواطنين نحو المشاركة السياسية كالعوامل النفسية حيث يشعر المواطن بأنه إنسان عاقل ويمارس سلوكاً سياسيا للحصول على مصلحة مادية أو معنوية شخصية أم عامة، مؤجلة أم عاجلة وهناك من يشارك من اجل تحسين الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو مطلب لمنصب سياسي أو وظيفي أو كمظهر من مظاهر التضامن العائلي فقط (العزام، 1991). وقد تكون المشاركة السياسية من اجل القضاء على عملية استغلال السلطة والشعور بالاغتراب والذي يعني حالة من عدم الرضا عن الأوضاع السياسية القائمة وعدم الثقة في المؤسسات السياسية والمسئولين بالعجز وعدم القدرة على التعبير (عبد الوهاب، 1999).

وهذا ما أكده جمال مرعي بقوله بان شعور المواطنين بعدم جدوى العمل السياسي وان نتائجه غير مؤكدة وغير مفيدة سيؤدي إلى نوع من أنواع الاغتراب الذاتي (مرعي، 1996).

إضافة إلى ما سبق فإن زيادة المشاركة السياسية ستؤدي إلى تحسين العمل وزيادة قنوات الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين وتسمح بمشاركة شعبية واسعة.

إن عملية مأسسة المشاركة السياسية التي يتميز بها النظام الديمقراطي ليست سوى نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي وهذا سيؤدي إلى تأطير وتضييق الصراع بين القوى السياسية واحتواء للنشاطات السياسية للأفراد والقوى السياسية التي تهدف إلى المساهمة أو التأثير في صنع

واتخاذ القرار السياسي (البيج، 1998). وتكون مشاركة المواطنين نابعة من شعورهم بالولاء أو بدوافع دينية أو قومية أو حتى خوفا من السلطة ويعتبر البعض أن الامتناع عن حق التصويت في الانتخابات فيه تحدي للسلطة (أبرش، 1998).

وبما أن المشاركة سلوك متعلم يكتسبه الإنسان خلال حياته من البيئة المحيطة به وتتجسد تلك المشاركة من خلال الممارسة، ولذلك فهي نشاط وليست مجرد اعتقاد فحسب، فشعور المواطن بأهمية المشاركة واقتناعه بجدواها لا تكفي دون أن تكون هناك ممارسة فعلية، ولا تكون المشتركة إجبارية بل تكون مرتبطة باقتناع الفرد وإيمانه، فهي مشاركة طوعية وإرادية، وهي علاقة ثنائية وليست تصرفاً فرديا عفويا.

وهكذا سنجد انه بالرغم من تنوع التعريفات لمفهوم المشاركة السياسية والتعددية السياسية إلا أنها كانت كلها تلتقي في نقطة واحدة وهي أن المشاركة السياسية عمل إرادي من اجل التعبير عن حرية الأفراد لنيل حقوقهم السياسية، ومهما اختلفت المجتمعات والبيئات في سياستها وأيديولوجيتها وأفكارها فإنها تستطيع تبني مبدأ الديمقراطية ومبدأ التعددية السياسية التي يمكن ترجمتها ضمن آلية محددة في الدولة، ويمكن الأخذ بها مجردة وتطبيقها في أي نظام حكم. وعليه فيمكننا الاستنتاج من التعريفات السابقة للمشاركة السياسية بأنها: ممارسة الأفراد لأي نشاط سياسي بصورة طوعية بهدف التأثير على القرارات السياسية.

وغالباً ما تكون للمشاركة السياسية أهميتها على المواطنين حيث أن زيادة مشاركة الأفراد ستؤدي إلى زيادة تحسين العمل، وزيادة قنوات الاتصال بين المواطنين وبين الحكام وهذا سيزيد من ارتباط الفرد بالدولة وأنظمتها وأهدافها.

وتتأثر مشاركة الفرد بعدة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية تختلف باختلاف البيئات، وتعكس مدى مساهمة الأفراد للتعبير عن إرادتهم وحرياتهم. ومن هنا فيمكن الأخذ بالمشاركة السياسية من أشكالها وممارساتها ولتظهر من خلال مستويات المشاركة والتي تختلف من شخص لأخر باختلاف مستوى التعليم والمكانة الاجتماعية.

إذا المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ

المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والثقافة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.

بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات عن الأنظمة الاستبدادية الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تنفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت. مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكده كل يوم؛ أي إنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعززها كل يوم، وهذه أي الوحدة الوطنية من أهم منجزات الحداثة، ولا سيما الاعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية وإسهام كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والروحي، نعني الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل. إذا المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق. والنظام الذي يقوم على الامتيازات وتسلسل الولاءات ليس نظاماً وطنياً بأي معنى من المعاني. الوطنية هنا مرادفة لكلية المجتمع وعمومية الدولة وسيادة الشعب، وليست حكم قيمة أو صفة أخلاقية.
المواطنون فقط هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد.وثمة علاقة لا تخفى بين الحق والحرية، إذ يتجسدان معاً في الملكية شكلاً ومضموناً؛ فلا تنفصل حقوق الفرد في مجتمع من المجتمعات عن حريته. فالمشاركة السياسية مشروطة بالانتقال من "الجماعة الطبيعية" إلى الجماعة المدنية، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، مجتمع الشغل والإنتاج والمصالح المختلفة والمتباينة والتنافس الخلاق والاعتماد المتبادل، أي إنها مرتبطة بالاندماج الوطني أو الاندماج القومي والانتقال من التشظي والتناثر إلى الوحدة، وحدة الاختلاف، ومن الملة إلى الأمة، بالمعنى الحديث للكلمة، والانتقال من وضعية ما قبل الدولة الوطنية إلى الدولة الوطنية بثلاثة أركانها: الأرض (الوطن) والشعب والسلطة السياسية.للاندماج الوطني، لا بد من توفر عاملان أساسيان هما:

- العمل والإنتاج الاجتماعي، أي قدرة المجتمع على إنتاج حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية وإعادة إنتاجها بحرية.
- قيام الدولة السياسية أو الدولة الوطنية التي يتساوى في عضويتها جميع أفراد المجتمع، بلا استثناء ولا تمييز. فليس بوسع العمل، مجرداً ومشخصاً، أن ينظر إلى الفرد إلا بوصفه منتجاً للقيمة، بغض النظر عن الجنس والدين والانتماء العرقي وسائر التحديدات الذاتية الأخرى، وليس بوسع الدولة بما هي تجريد العمومية أن تنظر إلى الفرد وأن تتعامل معه إلا بصفته مواطناً(الجابري، 1993).

ومن البديهي أن المشاركة السياسية، في زمان ومكان محددين، تتوقف على معنى السياسة وقيمتها ومدى حيويتها وعقلانيتها، في المجتمع المعني، أي على نحو ما تفهمها مختلف الفئات الاجتماعية، وعلى القيمة التي تمنحها لها هذه الفئات، وعلى مدى إدراجها في تحديد ذواتها، لا على نحو ما تفهمها وتعقلها النخبة فقط. والفرق بين هذين المستويين أشبه ما يكون بـــ "فرق الكمون" الذي يولد الطاقة والحركة. فحين يكون الأمر مقصوراً على نخبة لا تزال حداثتها وعقلانيتها موضع شك تغدو أفضل المبادئ والنماذج النظرية بلا قيمة عملية. ومن ثم، فإن عنصر التحديد الحاسم هو النظر إلى السياسية، إما على أنها شأن عام، وصفة ملازمة للمواطنة، أي على أنها علم إدارة الشؤون العامة بوصفها علاقات موضوعية، أو "علم الدولة"؛ وإما على أنها شأن من شؤون النخبة، وجملة من الأهداف والمطالب والتطلعات والرغبات الذاتية، وهو المعنى الغالب على السياسة في بلادنا حتى اليوم، إذا صرفنا النظر، هنا فقط، عن مقاصدها الأساسية التي كشفت عنها الدراسات الأنتروبولوجية والتاريخية(الجابري، 1993).

وتجدر الملاحظة أن مفهوم المشاركة السياسية مفهوم حديث، وافد على الثقافة العربية، وعلى الفكر السياسي خاصة، ولم يتبين بعد، ولم يستوطن؛ أي إن الثقافة العربية لم تتمثل هذا المفهوم وما يتصل به من المفاهيم الحديثة، وتعيد إنتاجها وفق معطيات الواقع وحاجات المجتمع. بل إن جل ما فعلته، حتى يومنا، هو غمس هذه المفاهيم في مستنقع التقليد، ومحاولة تكييفها مع "التراث"، أو إعادة إنتاجها فيه، بحسب ما يرغب التراثيين، من دون أن تدرك أنها تعزز التقليد، وتحد من القدرة التنويرية والتحريرية والتوليدية والإجرائية لهذه المفاهيم، إن لم تخصها(الجابري، 1993).

لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية إلا في نطاق مجتمع مدني حديث ودولة وطنية حديثة لا تبدو لمواطنيها من الداخل سوى بصفتها دولة حق وقانون، لا دولة حزب، ولا دولة نخبة ولا دولة

عشيرة، ولا دولة طائفة أو جماعة دينية، ولا دولة جماعة عرقية، وإلا فنحن إزاء بوادر وإرهاصات عسى أن تكون ذاهبة إلى المستقبل(الجابري، 1993).

ونتفق أخيرا مع ما أورده المفكر برهان غليون الذي يرى "الأنظمة التي استطاعت اجتياز مرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسية، هي تلك التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، وعلى ذلك فإن الديمقراطية التي يدعيها أي نظام سياسية لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي يرخص لها بممارسة العمل السياسي، وإنما من خلال التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، بما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة أفراد الأمة دون تمييز "(غليون، 1998).

3.4.5.2.2.3. أهداف المشاركة السياسية ودلالاتها:

تعتبرا لمشاركة مؤشرا تفاعليا تقاس به صحة العلاقة بين المجتمع والدولة، وخاصة المشاركة السياسية. ويرى الباحث انه لا يوجد مواطنة سياسية بدون المواطنة الاقتصادية وبقدر ما تكون الدولة آو السلطة تعبيرا أمينا عن المجتمع بقدر ما تزداد وتتطور المشاركة السليمة المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية آو الجماعية من خلال منظماتهم وأحزابهم وجمعياتهم الطوعية الأهلية بقدر ما تزداد مساهمة الناس في بناء المجتمع والارتقاء المستمر للسلم الحضاري المجتمعي.

كما أن المشاركة هي دليل عملي وأساسي على أن النظام يمتلك القدرة على تحقيق التنمية السياسية، وأن انعدامها مؤشر ودليل على تخلف النظام السياسي وعدم قدرته على تحقيق أهداف التنمية السياسية و برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الانجازات والسياسات التنموية التطبيقية الحقيقية. والمشاركة السياسية أيضا مؤشر على ديمقراطية النظام السياسي وهي المظهر الرئيسي للديمقراطية وتتجلى في تعزيز دور المواطن في إطار النظام السياسي وضمان مشاركة أو مساهمة جميع المواطنين في عملية وضع السياسة العامة واختيار القادة السياسيين بشكل حر (أبراش، 1998).

4.4.5.2.2.3. صفات المشاركة السياسية:

هناك صفات متعددة للمشاركة السياسية يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعني مساهمة الشعب في رسم السياسات العامة.
- تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي من خلال تجديد القيادات.
- المشاركة ونسبتها هي احد معايير ومشروعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
- المشاركة الواسعة توفر للسلطة إمكانية التعرف بشكل حقيقي وليس وهمي على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته(تيشوري، 2005).

5.4.5.2.2.3. أبعاد أزمة المشاركة في فلسطين:

تتميز أبعاد أزمة المشاركة السياسية في فلسطين بالمواصفات التالية:

- الاختلال في شرائح المجتمع السياسي حيث يوجد تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين مما يعبر عن حالة تزايد الاغتراب السياسي عند المواطن الفلسطيني.
- مشاركة موسمية شكلية غير فعالة مثل ظاهرة المرشح الواحد آو التزكية آو نفس المرشح ونفس الوجوه و الانتخابات غير النظيفة و اختفاء المعارضة الحقيقية.
- مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بفرض خلق المساندة الشكلية للأحزاب والنظم الحاكمة دون آن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي وفي الحياة العامة(تيشوري، 2005).
- الاتجاهات السياسية دون الالتفات الى البرامج (مشاركة شكلية وليست فعلية).

وتقسم الشرائح من حيث المشاركة إلى

- شريحة المشاركين الذين يمارسون حقوقهم ويهتمون بما يجري حولهم من أحداث ووقائع ولديهم الشعور بالثقة بالذات والقدرة على التأثير في العملية السياسية والانتخابية ويتسمون بالتفاعل والتجاوب كما أنهم أعضاء نشيطون في التنظيمات السياسية الوسيطة من أحزاب وجماعات ونقابات وجماعات مصالح وجماعات ضاغطة.

- شريحة المهتمين ويمكن وصفهم بالمتابعين وهم مشاركون بالمعنى الضيق كالتصويت في العملية الانتخابية – مناقشة الأحداث العامة – الاهتمام بالتطورات السياسية.
- شريحة السلبيين وغير المهتمين وهم من لاوعي لهم ولا اهتمام لديهم بما يجري حولهم من وقائع سياسية فتعتصرهم مشكلات الحياة اليومية وتتركز حياتهم حول الوقائع والأحداث غير السياسية وعادة ما توصف هذه الشريحة من الأفراد باللا سياسيين حسب نموذج ميرتون للانسحابيين والانعزاليين.
- شريحة المتطرفين آو ما يعبر عنهم أحيانا بالحركيين آو النشيطين وأفراد هذه الشريحة يقومون عادة بالاضطرابات والمظاهرات و بأعمال الشغب وما شابه ذلك. وقد يتعاونون مع جهات خارجية، ويشكلون المعارضة للنظام آو للحزب الحاكم آو الحزب القائد الذي بيده مقاليد الأمور.

ونستطيع القول بوجه عام أن الشريحة الثالثة والرابعة هي الطاغية في مجتمعنا في حين تتقلص شريحتي المهتمين والمشاركين بسبب الازمة التي يعيشها المثقف الفلسطيني من اثر الانفلات الامني وعدم وضوح الرؤيا السياسية والاجتماعية للفصائل الفلسطينية فالمثقف الان منقسم على نفسه للضبابية في رؤيته حول المشاركة السياسية الفلسطينية ولهذا فقد اخليت ساحة المشاركة السياسية من النمطين الاولين المشاركين والمهتمين لصالح السلبيين والمتطرفين.

6.4.5.2.2.3.عوامل أزمة المشاركة في فلسطين:

ويمكننا حصر عوامل أزمة المشاركة في فلسطين بما يلي:

- التفاوت الاجتماعي الاقتصادي وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.
- انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لانتشار الأمية ونقص الخبرة وغياب الحرية الإعلامية.
- غياب القوى الاجتماعية الوسطى حاملة التغيير وحاملة التنمية وصانعة المشاركة.
- طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.
- ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط.
- إقامة خلايا وتنظيمات ذات أنشطة سرية نتيجة عدم الاعتراف بالمعارضة وقبول النقد والرأي الآخر(تيشوري، 2005).
- المحاسبة وسيادة الشخص وليس البرنامج.

7.4.5.2.2.3. اثار ازمة المشاركة السياسية:

ونرى أن آثار أزمة المشاركة السياسية على مستقبل فلسطين تكمن في:

- لا تستطيع الكيانات التي لا تعرف سوى المشاركة الشكلية الغير فعالة آن تحقق التماسك وان تحقق التنمية الاقتصادية لان غياب المشاركة يمنع استغلال الطاقات والقدرات وبالتالي تصبح التنمية ضعيفة ومبتورة بدون مشاركة جماهيرية حقيقية واسعة.
- لا يمكن للكيانات التي لا تعرف المشاركة آن تتطور وتنمو سياسيا وتبقى الديمقراطية فيها لافتة استعراضية لا غير.
- تبقى النظم البرلمانية في المجتمعات التي لاتعرف المشاركة الفعالة عاجزة عن الوفاء بمطالب الجماهير حيث تكون هذه المؤسسات واجهات فقط.
- إن الكيانات التي لاتعرف المشاركة الكبيرة والفعالة تكثر فيها الولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية والقبلية وتكون مؤسساتها وأحزابها هياكل كرتونية عاجزة عن القيام بدور حقيقي مؤثر في العملية السياسية (تيشوري، 2005).

٨.٤.٥.٢.٢.٣. مبادئ المشاركة السياسية الفعالة:

وهناك مبادئ عامة لا بد من توفرها في عملية المشاركة السياسية لتكون فاعلة وناجحة وهي:

- أن تكون المشاركة على مستويات متعددة رأسية وأفقية، بين مختلف المستويات والهيئات.
- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته يجب ألا تزاوله مجموعة تعتبر نفسها صفوة المجتمع (نخبوية) وأنها جديرة بتحديد الأولويات والاحتياجات واتخاذ القرارات.
- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الفئة المستهدفة بصفة خاصة، كما أن نماذج الخطط يجب أن لا تضعها النخبة فقط، وإنما بالمشاركة مع الفئة المستهدفة.
- يجب أن تتضمن عملية المشاركة الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة، والعكس(أبراش، 1998).

ظهرت المشاركة السياسية تاريخيا بأشكال ومستويات متعددة، تختلف باختلاف الأنظمة السياسية حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتحدد أشكالها تبعاً لنمطه، وبسبب اختلاف أنشطة المواطنين السياسية فبعضها يتطلب الحنكة والمعرفة السياسية وبعضها الآخر تكون عفوية

وبسيطة، وتختلف حسب الهدف من ذلك النشاط السياسي، وعلى هذا الأساس فقد قسم أبرش أشكال المشاركة إلى مشاركة ظرفية ومشاركة دائمة ومستمرة، وتعرف المشاركة الظرفية بأنها فعل يمارسه الفرد لمرة واحدة أو عدة مرات في مناسبات محددة، ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات حيث تختص غير النشيطين سياسياً من الجمهور، أما المشاركة المستمرة فهي الأقل عددا من الجمهور، ومن مظاهرها المشاركة في الأحزاب السياسية والنضال السياسي داخلها والانتماء إلى الجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية والجمعيات الدينية والنقابات الطلابية وحتى العنف السياسي (أبراش، 1998).

وهناك من قسم المشاركة السياسية إلى مشاركة تقليدية، وهي التي ركز عليها أكثر العلماء في دراستهم لأنماط المشاركة السياسية وتتمثل في المشاركة في صنع القرار السياسي أو من اجل التأثير على القرار السياسي والتصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية والعضوية الحزبية وجماعات المصالح والاتصال بالمسئولين أما المشاركة غير التقليدية فهي كالإضرابات والمظاهرات ورفع الشكاوي وتخريب الممتلكات (النقشبندي، 2000).

وقد قدم عبد الوهاب شكلاً أخر لنمط المشاركة وهو المناقشة السياسية غير الرسمية للأفراد أثناء عملهم أو مع عائلاتهم في أوقات الانتخابات أو عند حدوث أي أزمة سياسية حيث يكون بمقدورهم الاستمرار بالعلم بما يدور من حولهم دون مشاركة أخرى، وممكن أن يصوتوا في الانتخابات إن أمكن (عبد الوهاب، 1999).

9.4.5.2.2.3. مستويات المشاركة:

ان مستويات المشاركة السياسية تختلف عن أشكال المشاركة لان أشكال المشاركة تعني تركيز المواطنين لنشاطهم السياسي في احد أشكال المشاركة بينما كيفية توزيع الناس على أشكال المشاركة السياسية هو ما نعنيه هنا بمستويات المشاركة. وهناك من قسم مستويات المشاركة على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول وهو الأعلى وهم النشطاء سياسياً، وقد اشترط فيهم ثلاثة شروط أساسية، وهي العضوية في منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح معين وحضور اجتماعات سياسية ومشاركة في حملات انتخابية أو توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية.

- المستوى الثاني، فهم المهتمون أو الذين لهم علاقة بالنشاط السياسي كالتصويت في الانتخابات.
- المستوى الثالث وهم الأقل مشاركة وهم الهامشيون والذين لا يميلون إلى العمل السياسي والمضطرون للمشاركة من وقت لأخر أو عند تعرض مصالحهم لأي خطر(الشرعة، 1999).

وقد حدد علماء الاجتماع مستويات المشاركة السياسية على مدى انخراط الفرد في العمل السياسي، حيث قدموا درجات المشاركة على هذا النحو:

- تقلد منصب سياسي أو إداري أو السعي نحو ذلك المنصب، والعضوية النشيطة أو العادية في التنظيم السياسي.
- التصويت في الانتخابات واعتبروا هذه أشكال ايجابية.
- أما المستويات السلبية، فهي اللامبالون، والشك السياسي عند انعدام الثقة بين الفرد والسياسيين، والشعور بالغربة، بأن يشعر المواطن بأنه غريب في بلده ولا تعنيه الأحداث السياسية التي تجري من حوله (مرعي، 1996).

يلاحظ أن المشاركة السياسية لها مفهوم واسع فالمفهوم الضيق يقصد به اهتمام المواطن بالسياسة من خلال ملاحظة ومتابعة القرارات السياسية والأوضاع السياسية للدولة والمفهوم الواسع يتمثل في مشاركة المواطن في اتخاذ القرار السياسي أو الوصول إلى منصب سياسي معين ومن خلال الإطلاع على أشكال المشاركة التقليدية كالتصويت في الانتخابات والحملات الانتخابية وتقلد منصب سياسي أو السعي لشغل منصب سياسي، وقد أخذت جل اهتمام الكثير من الباحثين في دراساتهم أما المشاركة غير التقليدية كالمسيرات والمظاهرات فلم تنل حظاً وفيرا من الأبحاث والدراسات واعتقد أن السبب يعود إلى أنها مشاركة نادرة الحدوث وتحدث عادة بشكل غير رسمي من خلال تنظيمات أو تجمعات في ظروف معينة.

وعليه فإن مستويات المشاركة عديدة ويصعب تحديد أعلى مستوياتها واقلها فهناك تداخل واضح فيما بينها فكل تصنيف يرتكز على مقومات معينة تختلف حسب اختلاف وجهات نظر علماء السياسة فقد يكون أعلى مستوى للمشاركة في تصنيف معين هو الأقل فاعلية في تصنيف.
وفيما يتعلق بدوافع المشاركة السياسية فنلحظ ضرورة وجود فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية، عاجلة أو مؤجلة، تحفزه على المشاركة. ومنها: العمل من أجل الصالح العام،

حب العمل مع الآخرين، الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين، الحصول على مركز في الهيئات أو الجمعيات أو الأحزاب، كسب احترام وتقدير الآخرين، تكوين الأصدقاء، الحصول على كسب مادي، تلبية بعض الاحتياجات، وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة(أبراش، 1998).

ولا بد من وجود ثقافة مجتمعية تساهم في دفع الفرد إلى المشاركة السياسية، حيث أنها تعتبر من المحددات الأساسية لمدى الوعي الثقافي والسياسي لأي شعب، وما يتمتع به المجتمع من ديمقراطية فعلية، كما أنها هامة في تحديد الأولويات والاحتياجات من جهة، والمشاركة الفاعلة في صياغة الشأن العام من جهة ثانية. إن كل ذلك مرتبط بنوعية ومقدار والتمتع بهذا الحق باعتباره المعيار والمقياس الدقيق لمستوى الديمقراطية، وتعبيراً عن الثقافة السياسة السائدة في المجتمع وسموها ورفعتها. إن المجتمعات التي تتصف بالديمقراطية وتالياً بحق المشاركة السياسية في النظام السياسي تكون درجة الاستقرار والرخاء عندها أكبر واشمل، وذات مردودات ايجابية على المجتمع ككل. من هنا نلاحظ أن هناك علاقة مباشرة لثقافة المجتمع على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، وعلى الرغم من عدم التطابق بين الثقافة السياسية للمواطن، وثقافة المجتمع بشكل عام، إلا أن البعد الاجتماعي للثقافة يؤثر بشكل ملحوظ في ثقافة المرأة السياسية منه لدى الرجال في مجتمع يوصف بأنه مجتمع تقليدي. وتجربة المرأة السياسية في تاريخه تجربة متواضعة.

يمكن القول بأن الثقافة المجتمعية في إطارها الفلسطيني ترتبط بشكل مباشر في الثقافة المجتمعية العربية، والتي تتشكل من العقيدة والعادات والتقاليد والأعراف انطلاقاً من أن الإسلام يصلح لكل زمان ومكان، والعرف الاجتماعي والتقاليد هي إحدى الضوابط المجتمعية، وكل ذلك محكوم بالحلال والحرام، والعيب، والمشروع، واحترام السلطة، والامتثال، والتدين، وأخلاق العمل، وإطاعة ولي الأمر، وغير ذلك. إن هذا المركب الثقافي يتحدد أيضاً في المجتمع الفلسطيني بمجموعة من الشروط الموضوعية مثل خصوصية الفئة السكانية التي ينتمي إليها الفرد.

رغم طبيعة المرحلة الراهنة بإخفاقاتها وتعقيداتها السياسية والاجتماعية والأزمات التنظيمية المصاحبة إلا أننا يجب أن نشير موضوعيا إلى أن خصوصية الواقع الفلسطيني تتطلب عملية تفاعل منطقية بين المهام الوطنية والمهام الديمقراطية، بحيث نجعل من عملية التفاعل آلية من آليات النهوض بواقع المرأة، وما يرافقها من إعادة النظر من قبل الأحزاب والفصائل الفلسطينية بآليات ديمقراطيتها الداخلية المغيبة والغائبة في كثير من الأحيان، وذلك من أجل الانتقال إلى مرحلة تستجيب لمتطلبات الواقع الحالي مما يؤدي إلى تفعيل دور الأطر النسوية على اختلافها ويعزز مواقفها ويجعلها أكثر نشاطاً وحيوية(شفيق، 1985).

5.5.2.2.3. التنمية السياسية والمرأة:

استطاعت المرأة العربية أن تتقدم وتحتل لنفسها موقعاً في السلطة فتوجد خلال عام 1997 م في الأردن وزيرة للصناعة وفي مصر ثلاث وزيرات وفي تونس وزيرة واحدة وفي سوريا وزيرتان وفي السودان وزيرتان وفي الكويت وكيلات وزارة أما المغرب فالنساء مقصيات كلياً عن الجهاز الوزاري (بدوي، 1997).

أما في السلك الدبلوماسي فيتراوح عدد السفيرات العربيات بين صفر وعشر سفيرات ففي تونس 3 سفيرات ونسبة الدبلوماسيات في السلك الدبلوماسي في سوريا1% وفي المغرب 12.2% وفي مصر 10 سفيرات و35 سيدة بدرجة وزير مفوض (بدوي، 1997).

ومن المؤكد أن المشاركة الضعيفة للمرأة لم تنبع من فراغ، فبحكم الواقع الاجتماعي والسياسي يختلف وجود المرأة في مراكز صنع القرار خاصة أن المرأة استطاعت اجتياز الكثير من الصعوبات التي كانت إلى حد ما تقف عائقاً أمام عمل المرأة السياسي بالرغم من الجهود التي تبذل من أجل ذلك ويرى النقشبندي أن من أهم العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في العمل السياسي هو تأثير الدولة من خلال سن قوانينها وتشريعاتها التي غالباً ما تكون احد أهم العوائق الرئيسية أمام مصالح المرأة وأيضا تتأثر مشاركة المرأة من عمل المنظمات النسوية والحركات الإسلامية سواء بالسلب أو الإيجاب (النقشبندي، 2001).

نلاحظ مما سبق أن تمثيل المرأة ما زال ضعيفا وان هذا الضعف لا يقتصر على المرأة العربية وإنما يعد ظاهرة عالمية، واعتقد أن سبب الضعف يعود إلى كثير من العوامل المجتمعة المتمثلة في البناء الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي والنظرة السلبية لعمل المرأة وتوليها المناصب السياسية إضافة إلى عدم وعي المرأة بحقوقها السياسية، وعدم الثقة في عمل المرأة السياسي وفي تقلد المناصب العليا وصنع القرار لذلك بقيت هذه المناصب محتكرة للرجال فقط، رغم تمكن المرأة من تجاوز العديد من العوائق لإثبات نفسها في كثير من الميادين بعد بذل الكثير من الجهود المتواصلة من قبل النساء ومن المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بقضايا المرأة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال، وإنما تشمل المشاركة النساء والرجال على حدٍ سواء. إن

توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر جميع شرائح المجتمع، بما فيها النساء، يساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية نابعة، ومستندة إلى الخيار الديمقراطي. لذا فإن من أولى مقدمات مشاركة المرأة الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها، وبالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز.

إن توسيع قاعدة المشاركة يعزز مبدأ المواطنة، بشقيها الحقوق والواجبات، وبالتالي يعزز مبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، ويعزز مكانة المرأة في المجتمع، على طريق إحداث تغييرات جوهرية، تشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل. إن الاعتراف، من الناحية الشكلية، بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع، بما فيها المرأة، والسعي الدائم لإتاحة المجال أمامها لجهة التعليم والعمل وغير ذلك، لا يكفي. كما يجب الإقرار بأن التنمية، بمفهومها الشامل والمستدام، لا يمكن أن تتحقق دون مساهمة المرأة في بلد يعتمد أساساً على موارده البشرية، من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. من هنا فإن المشاركة السياسية هي شأن عام لا يمكن للفرد أن يكون مؤثراً أو مشاركاً أو فاعلاً فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة، وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي. إن تبوأ المرأة المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية لم يعد يعتبر أحد المطالب الأساسية لديمقراطية النظام السياسي فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أن مشاركتها السياسية هي تعبير حقيقي وفعلي عن مصالحها. فبدون مشاركة المرأة مشاركة فعالة لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة، وبما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية. إن ذلك يتطلب قبل كل شيء إجراء تغييرات جوهرية على مجمل التشريعات والقوانين التي تحد من تطور ونماء المرأة. إلى جانب ذلك لا بد من التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية، وبخاصة اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. ولكن المجتمع السياسي الفلسطيني، بتركيبته القائمة، يتحيز نحو الرجال، الأمر الذي يؤدي لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، ومن ضمنها النساء، ليس إلى عدم المبالاة، بل والإحساس بالاغتراب السياسي(عزت، 1998).

1.5.5.2.2.3. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:

إن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار، تكمن بإتاحتها المجال أمام النساء بأن تشارك بشكل فعال في وضع الخطط والبرامج و السياسات والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها وتوجيهها وتقيمها، مما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط وإنما على

المجتمع بشكل عام. إن شكل المشاركة وقيمتها وأثرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل وطبيعة الآليات الديمقراطية السائدة في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم تمركز القوة بيد فئة دون الأخرى، بل سيتيح ذلك توزيع مصادر القوة داخل المجتمع. إن المشاركة السياسية ليست بهذه البساطة والسهولة، ففي ظل الثقافة السائدة التي قسمت العمل على أساس الجنس، تبدو المشاركة السياسية صعبة ومعقدة.

أما وضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين فلا يزال في بداياته على الرغم من حجم التضحيات التي قدمتها المرأة الفلسطينية على مدار التاريخ الفلسطيني، والذي تؤكده المعطيات والأرقام الرسمية لمدى مشاركة المرأة.

وعند الحديث عن المشاركة السياسية في بلدان العالم الثالث، نجد أن هناك تركيزاً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، باعتبارها أكثر أعضاء المجتمع تهميشاً. وإن هناك ضرورة لإطلاق طاقتها، وتحقيق مكانتها. أقدمت كثير من الهيئات الدولية الممولة للنشاط التنموي في العالم الثالث على طرح برامج واسعة هادفة إلى تمكين المرأة "في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية في إطار يحاول (لبرلة) هذه المجتمعات. وفي فلسطين، عدا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كمؤسسة تمثيلية عامة، تنشط العديد من الأطر والمراكز في مجال تقوية المرأة. وتطرح برامج مختلفة، من نواحي مختلفة، ترتبط في كثير من الأحيان بأجندة الممول، أو على الأقل رؤيته عن بعد، للنتائج المترتبة على تنفيذ البرامج المختلفة. وهنا يمكن تعريف المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين بالإمكانات والقدرات الواقعية والكامنة لدى المرأة الفلسطينية بشكل فردي أو جماعي، والتي تجعلها مساهمة في صنع القرار السياسي(عزت، 1998).

2.5.5.2.2.3. مؤشرات حول واقع مشاركة المرأة الفلسطينية:

فيما يلي سنورد بعض مؤشرات حول واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في السلطة وعملية صن القرار:

المشاركة الشخصية في الحياة العامة أصبحت الآن أحد أهم أركان الحقوق السياسية الشخصية للمواطنين. إن المشاركة تعني القيادة، وقبول الخيار الديمقراطي على مستوى القيادة. وعلى ذلك فإن من حق الفرد المشاركة في جميع مناحي الحياة انطلاقاً من مسؤولياته. فعلى الصعيد الفلسطيني مازالت المرأة الفلسطينية تواجه تحديات حقيقية لجهة مشاركتها في السلطة وعملية صنع القرار، على الرغم من مشاركتها الفاعلة في عملية النضال الفلسطيني بكل مراحلها. وبالرغم من كل

الخطوات التي خطتها المرأة الفلسطينية لجهة مشاركتها السياسية، إلا أنها ما زالت مشاركة متواضعة بالمقارنة مع حجم تضحيات المرأة وفاعليتها المجتمعية. ويمكن استعراض مشاركة المرأة من خلال المؤشرات التالية. تشارك المرأة بنسبة 7.5% في أعلى هيئة من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني، فمن بين عدد أعضائه البالغين 744 عضواً هناك 56 عضواً من النساء. أما في المجلس المركزي فعدد النساء 5 من أصل 124 عضواً، وهو الهيئة الوسطى بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، أما في اللجنة التنفيذية فلا وجود للنساء فيها. أما المجلس التشريعي كهيئة تمثلية منتخبة فقد ترشحت لعضويته 28 امرأة من بين 672 مرشحاً. واستطاعت خمس نساء منهن الفوز في عضوية المجلس مقابل83 رجلاً(الثامن من آذار، 2004).

وكانت مشاركة المرأة في المفاوضات مغيبة. أما على صعيد مشاركتها في الطواقم الفنية الخاصة بمؤتمر مدريد للسلام مثلا، فقد تم ضم 66 امرأة لهذه الطواقم من أصل 366 مشاركاً فيها. أما على صعيد السلطة التنفيذية فهناك امرأتان برتبة وزير من أصل 24 وزيراً. و على صعيد تعيين النساء في المجالس البلدية والقروية ولجان المشاريع فقد بلغت 15 امرأة من أصل 355 بنسبة 0.5% في العام 1997مشاركة، بينما ارتفع هذا العدد في نهاية العام 1999 إلى 40 امرأة من أصل 3680 أي حوالي 1%، وارتفع العدد مرة أخرى في العام 2000 ليصل إلى 63 امرأة مقابل 3597 رجلاً، أما توزيع العضوات على المستوى الجغرافي فتشمل جميع محافظات الضفة الغربية باستثناء أريحا. ولا يوجد أي عضوة في قطاع غزة. أما مشاركة النساء في السلطة القضائية فهناك ثلاث قاضيات من أصل 68 قاضياً وقاضية حتى العام 1997، أي بنسبة 4.4%. أما مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني فهي تتراوح بين 5-25% في المراكز القيادية للأحزاب والفصائل الفلسطينية، أما عضوية الاتحادات العمالية فتصل حتى 6.7% من الإدارة(الثامن من آذار، 2004).

3.5.5.2.2.3. معيقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:

ما زال المجتمع الفلسطيني مجتمعا ذكورياً، فالموروث الثقافي ما زال يقف عائقا أمام المرأة لانتزاع حقوقها والاعتراف أنها مواطنة تتمتع بكافة حقوق المواطنة.إلى جانب ذلك يتصف المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعا أبويا يحدد به الأب وشيخ العشيرة، المشاركة من عدمها.

كما أن القوانين السائدة، ومنها قانون الانتخابات، إلى جانب القوانين الأخرى، تفرض قيودا على المشاركة السياسية. وقد ساهم تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية في ارتفاع قلة فرص نجاح النساء في الانتخابات، ففي مجتمع ذكوري/أبوي لن يكون التصويت لصالح المرأة. والمجتمع المدني

الفلسطيني ما زال دون مستوى الاهتمام بقضية المرأة وأحزابه السياسية لم تول المشاركة السياسية للمرأة اهتماما استثنائيا إلا في الأدبيات والتنظير، فحال المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية هو حالها في المجتمع. والمؤسسات المهنية ما زالت حكرا على الرجال بشكل عام.

أن وعي المرأة لقضية حقوقها ودورها، ما زال وعياً ناقصاً، فالثقة بقدرة المرأة على القيام بالأدوار القيادية ما زالت محدودة، فأصوات الناخبات تذهب إلى مرشحين وليس إلى مرشحات في العام. من جهة ثانية فإن النظام الانتخابي المعمول به حالياً ومدى دمقرطته يعتبر من أهم الإشكاليات والمعيقات لجهة مشاركة المرأة السياسية(أبراش، 1998).

إن قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995 لم يأت في سياق تطور فلسطيني، أو من خلال حوارات سياسية أو مجتمعية، بل جاء تعبيراً عن تطلعات فئة معينة، ومحكوماً في ذات الوقت للاتفاقيات الموقعة مع سلطات الاحتلال. ويشكل النظام الانتخابي عائقا أمام المشاركة السياسية حيث يمكن وصفه بأنه قانون تقليدي من حيث الشكل والجوهر. كما أن شكل وطبيعة قانون الانتخابات المطبق يعرقل عملية التنمية السياسية، وبخاصة حين أبقى على قاعدة تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية تؤدي إلى تعميق البعد العشائري والقبلي والحمائلي والعائلي والجهوي، والفئوية السياسية. بل أن هذا القانون يحرم العديد من الأحزاب السياسية من الوصول إلى البرلمان. والأخطر من ذلك فإن القانون السائد في ظل مجتمع عشائري لا زالت تحكمه العادات والتقاليد، ومحافظ في رؤيته للمرأة، ويعطي دلالات على أن العمل السياسي ينطلق من مصالح ذاتية وعائلية ومحلية ومن رؤية تقليدية نمطية لا تعترف بمكانة ودور المرأة على هذا الصعيد. لقد تناولت بعض الدراسات والمقالات والحوارات المختلفة، والتي تعني بقضية المرأة لجهة مشاركتها السياسية ما يعرف (بالكوتا) وما رافق ذلك من تبرير لذلك من أن المرأة لا تصوت للمرأة، وأن المرأة عدو المرأة، وإنها مقصرة بحق نفسها، ومع ذلك فالقانون الحالي يساوي بين المرأة والرجل. ومن نافل القول أن (الكوتا) مخالفة للمادة (26) من القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية (القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية للمرحلة الانتقالية) وللمواد (6و7) من قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995، (قانون الانتخابات الفلسطيني، 1995) وتلغي مبدأ المساواة الوارد في تلك القوانين. وإلى جانب ذلك تواجه المرأة الفلسطينية عقبات وتحديات في المشاركة السياسية أهمها ضعف الوعي السياسي وانتشار الأمية، و الإجراءات التي تحد من مشاركتها بشكل فعَال، وانشغال المرأة بظروف الفقر، إلى جانب بنية المجتمع الأبوية التي حددت الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل. إن معظم المعوقات ناجمة عن عادات وتقاليد وقيم اجتماعية سائدة وممارسات سياسية. أما

العوائق والعقبات الاقتصادية، فتشكل عائقاً أساسياً في مشاركة النساء. إن وجود المرأة في الهيئات السياسية المختلفة واشتراكها في عملية صنع القرار لم يعد ترفاً، بل باتت اليوم ضرورة ملحة.

يضاف إلى ذلك تعالي بعض الأصوات التي ترى أن خروج المرأة إلى العمل يدمر الأسرة وأن مكانها ومملكتها هو بيتها، وأن دور المرأة يتمثل في الإنجاب وتربية الأطفال، وأن المرأة لا تستطيع أن تنجح في العمل العام. في الواقع أن هذه المواقف تعكس موقفاً ساعياً للتنصل من المسؤولية الملقاة على عاتقنا كأفراد وجماعات في تحمل مسؤولياتنا المتمثلة في أن المشاركة السياسية هي انعكاس حقيقي لمشاركة المرأة للرجل في ميادين العمل العام.

الى جانب العوائق التي ذكرت سالفا يمكننا حصر معيقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بما يلي:

- معوقات عامة كالموروث القديم وحداثة التجربة الديمقراطية وانتفاء صفة الاستقلالية في بعض سلوك المرأة السياسي والتركيز على التنشئة السياسية على الرجل دون المرأة.ضعف التعليم و ضعف التوجه الحزبي نحو مشاركة المرأة عملياً.
- معوقات قانونية راجعة إلى ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق وعدم اقتصارها على المساواة أمام القانون وأيضا مصادر التشريع المعتمدة والتي تقيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- معوقات اجتماعية وثقافية تعود إلى ضعف الثقافة السياسية والمدنية بشكل هام وسيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية.وأيضا استمرار التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل بحيث تكاد تقتصر الأدوار الثانوية على المرأة، وتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة خارج وداخل البيت يحول بينها وبين إمكانية مشاركتها في الحياة العامة.
- معوقات اقتصادية تتعلق بانتشار الفقر.
- معوقات ذاتية تعود إلى عدم وعي النساء بأهمية دورهن نتيجة التربية العائلية والمدرسية التي يتلقوها منذ الصغر وارتفاع نسبة الأمية والأمية القانونية وأيضا ضعف تناول الحركة النسوية لمسألة المشاركة السياسية وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة غير مقتصرة على النساء.
- معوقات سياسية ومنها غياب التقاليد الديمقراطية وهيمنة القبلية والعشائرية وعدم تمتع النساء العربيات بالمواطنة الكاملة.

- معوقات دينية منها اعتماد تفاسير الدين لتكريس التمييز وتعدد المدارس الفقهية واختلاف تفسيراتها.

3.3 خلاصة

في ختام هذا الفصل نستطيع ان نجمل اهم الافكار بايجاز مقتضب. المشاركة اصبحت اداة ووسيلة فعالة للتحديث والعصرنة تتمشى وطبيعة التطور في المجتمعات المتقدمة والعصرية واصبحت كثير من الدول النامية تتبنى هذا النموذج ولو انها لم ترتقي بالاخذ به شكلا ومضمونا وفي بعض الاحيان يغلب الشكل على المضمون.

وترتبط عملية المشاركة بالديمقراطية وحرية الافراد في التعبير والعمل وهي من اهم المقومات الاساسية لهذه العملية حيث تنمي بالافراد الانتماء والولاء وتشعرهم بقيمتهم ودورهم الخلاق في العملية التنموية بكافة ابعادها ومجالاتها.

في المجتمع الفلسطيني تعتبر التجربة الديمقراطية تجربة حديثة العهد ولكنها تسير بخطى وئيدة من خلال عملية المشاركة. وفي مرحلة التحول الديمقراطي السريع قد تظهر بعض الاشكاليات نتيجة للصراع بين الموروث والحداثة لا بد من مواجهة هذه المشاكل بصورة علمية ممنهجة حتى تكون بيئة خصبة في عملية تنشئة جديدة تظهر نتائجها في الاجيال القادمة اعتقادا منا ان عملية المشاركة والديمقراطية هي عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات وليست وصفة جاهزة نتعامل معها ونطبقها كما يريد الغير.

لقد كان للظروف السياسية التي مر بها الشعب الفلسطيني دورا اساسيا في ابراز النشاط النسوي في عملية النضال والنهوض بالمجتمع فنسبة المتعلمات في المجتمع الفلسطيني قد تتفوق على اقرانها في الدول النامية. وقد فتح التعليم الباب على مصراعيه للمرأة الفلسطينية للعمل في مختلف المجالات للمساهمة في تنمية المجتمع والرقي فيه رغم كل الحواجز والمعيقات الاجتماعية والنفسية.

الفصل الرابع

أساليب الدراسة

1.4 المقدمة

إن أي دراسة يعتمد نجاحها على اختيار المنهج العلمي المناسب لها والذي يلائمها ويتبع اختيار المنهج الملائم اختيار الأداة المناسبة لجمع المعلومات. وفي هذا الفصل سنستعرض المنهج المستخدم في الدراسة وأداته التي اختارها الباحث بما يتلاءم مع الدراسة، ومجتمع الدراسة الذي ستؤخذ منه العينة وطريقة اختيارها. وسنوضح أيضا في هذا الفصل، أبعاد الدراسة الزمانية والمكانية وحدودها وسنستعرض مدى صدق الأداة وثباتها وإجراءات الدراسة وكيفية تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها وجمعها.

2.4 المنهج المستخدم

إن موضوع الاغتراب السياسي وعلاقته بالتنمية المجتمعية موضوع مهم للغاية ويحتاج إلى دراسة مستفيضة من الناحية الكمية والنوعية، ولغايات جمع المعلومات المطلوبة حول جوانب المشكلة وحول العوامل والمتغيرات التي تتعلق بالدراسة فقد تم استخدام منهجية مناسبة لموضوع الدراسة، ولذلك اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية وربط المعلومات بالواقع الحالي بعد قراءة أبجديات موضوع الدراسة.

3.4 أداة الدراسة

لجمع البيانات والمعلومات من أفراد العينة استخدم الباحث الإستبانة كأداة للدراسة والتي صممت لأغراض دراسته واستخدم الباحث مقياس ليكرت للحصول على إجابات المبحوثين(ميخائيل، 1991) وضم الإستبانة (74) فقرة ووزع ضمن قسمين كالتالي:

- القسم الأول يشمل معلومات عامة عن المبحوث وهي:

  - الجنس (ذكر، أنثى).
  - العمر (20–30) (31–40) (41–50) (50 فما فوق)
  - التحصيل العلمي (لا يقرأ ولا يكتب، أساسي، ثانوي، دبلوم فما فوق).
  - الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل).

- القسم الثاني فيشمل (70) سؤالاً تبين تأثير الاغتراب السياسي على مجالات التنمية المجتمعية وهي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية. وفي كل مجال عدة فقرات.

  - **مجال علاقة الاغتراب السياسي بالتنمية الاقتصادية وقد خصص لهذا الفقرات من (1-12):**

1 يعمل على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد.
2 يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي للدولة.
3 يتسبب في انخفاض دخل الفرد.
4 يقلل من التخطيط للاقتصاد الشامل.
5 يحد من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.
6 يؤدي إلى خلل في بناء الاقتصاد وتوازنه.
7 يحد من استخدام الإمكانات المادية المتاحة.
8 يحد من استخدام الموارد الطبيعية.
9 يؤدي إلى غياب العدالة الاقتصادية.
10 يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
11 يؤدي إلى أن تكون المرأة عالة على المجتمع اقتصاديا.
12 يؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك.

- **مجال علاقة الاغتراب السياسي بالتنمية الاجتماعية وقد خصص لهذا الفقرات من (44-13):**

13 يحد من التعليم بشكل عام.
14 يقلل من المشاركة في الأنشطة المجتمعية الصحية (ندوات التثقيف والبرامج الموجهة).
15 يقلل من الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.
16 يقلل من فرص الحصول على عمل مناسب.
17 يقلل من فرص الحصول على إسكان مناسب.
18 يحد من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد.
19 يحد من توفر العدالة الاجتماعية.
20 يقلل من المشاركة في الأنشطة الترويحية.
21 يعيق المشاركة في إحداث تغييرات في أنظمة المجتمع المختلفة
22 يؤدي إلى الانشغال بالمظاهر.
23 يعيق تحقيق العدالة الاجتماعية.
24 يعيق تغيير القيم الاجتماعية السائدة.
25 يعيق إحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية السائدة.
26 يؤدي إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية الداخلية.
27 يؤثر سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير اللاجئ.
28 يؤثر على نمو العائلية والعشائرية.
29 يؤدي إلى الاعتماد على القوانين العشائرية في الحياة اليومية.
30 يؤدي إلى انتشار الجريمة
31 يؤدي إلى انتشار المخدرات.
32 يؤدي إلى انتشار الانحرافات الأخـــلاقية والسلوكية في المجتمع بأنواعها
33 يعيق الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية وخاصة للمرأة.
34 يعيق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وخاصة المرأة.
35 يحد من فرص مشاركة النساء في أنشطة المجتمع المختلفة.
36 يزيد من نسبة الأمية في المجتمع (الأمية التكنولوجية).
37 يحد من قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.
38 يقود إلى التمزق بين المادية المفرطة والروحانية الغيبية.

39 يحد من التفاعل الايجابي بين الناس من اجل تأمين احتياجاتهم الأساسية

40 يسبب ضعف الحياة الاجتماعية.

41 يسبب الميل للابتعاد عن التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع دوافع وأهداف المغترب.

42 يؤدي إلى عدم تمييز الإنسان ما بين غرائزه الطبيعية وقدراته العقلية الأمر الذي ينعكس على المجتمع في شكل فوضى أخلاقية.

43 يؤدي إلى تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب.

44 يؤدي إلى ابتعاد المرأة عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والنوادي الثقافية.

- **مجال علاقة الاغتراب السياسي بالتنمية السياسية وقد خصص لهذا الفقرات من (45-70):**

45 يقلل من فرص المرأة بالانخراط بالحياة السياسية.

46 يحد من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

47 يحد من معرفة الفرد بحقوقه وواجباته السياسية.

48 يحد من المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة.

49 يحد من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي.

50 يحد من الوعي السياسي للأفراد.

51 يؤدي إلى تدني نسبة المنتخبين.

52 ينتج عنه اخذ القانون بالقوة.

53 يؤدي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية.

54 يخلق مناخا فوضويا للمعارضة.

55 يعمق الهوة الواصلة بين الأفراد ومراكز القوة في المجتمع.

56 يحد من المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية

57 يقود إلى غياب التفاعل مع أعضاء المجلس التشريعي في المحافظة.

58 يؤدي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.

59 يحد من تحقيق المساواة بين الأفراد والذي تعبر عنه الدولة للدلالة على مستوى الوعي السياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكام.

60 يحد من الطموح في الحصول على الحرية السياسية.

61 يحد من العلاقة التفاعلية الثنائية بين النسق السياسي والمواطنين.

62 يحد من القيم والعواطف والشعور بالانتماء والإرادة في التغيير.

63 يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.

64 يؤدي إلى عدم اشتراك المواطنين في الحملات الانتخابية والدعوة إليها

65 يحد من بناء ثقافة سياسية.

66 يفقد الشخص في الحصول على المعلومات من مصادرها الممكنة وبالتالي تقل خبرته وثقافته ويفقد التأثير في المجتمع ايجابيا.

67 يؤدي إلى انتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد

68 يؤدي إلى تقليل دور المرأة على القرارات السياسية حتى داخل الحزب

69 يقلص توفير الظروف للمرأة بأن تكون قيادية

70 يؤدي إلى قلة التنسيق بين القطاعات النسوية المختلفة.

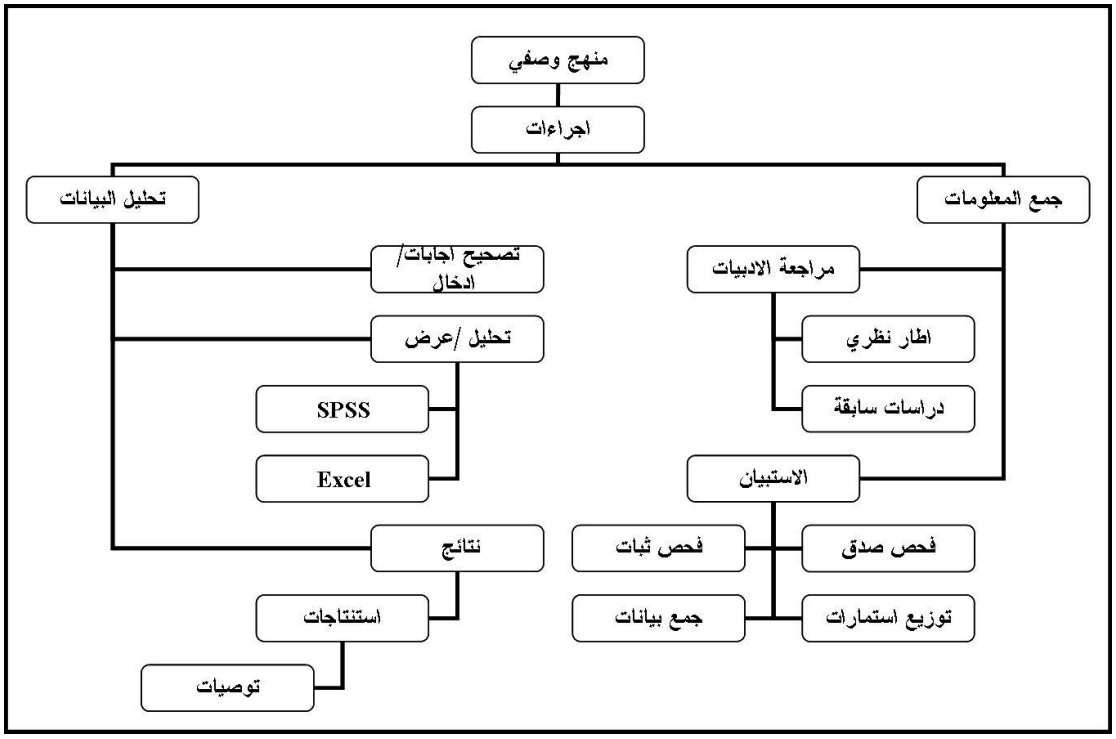

شكل 1.4: منهجية الدراسة وأدواتها ومراحل إعدادها ومتطلباتها.

4.4 مجتمع الدراسة

يشمل جميع الإناث التي تسكن مخيم جنين واللواتي يبلغ عددهن 2625 نسمة حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني والذي تحدث عن نسبة الإناث في المجتمع الفلسطيني بأنها تبلغ 43%من نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن عشرين عاما، وبناءا على هذه النسبة كان العدد من عدد سكان مخيم

جنين الذين يبلغ عددهم 12210، إضافة إلى جميع حملة شهادة الدبلوم فما فوق من الذكور والبالغ عددهم 420نسمة حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني والذي تحدث عن نسبة الذكور المتعلمين في المجتمع الفلسطيني بأنها تبلغ 16%من نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن عشرين عاما، وبناءا على هذه النسبة كان العدد من عدد سكان مخيم جنين الذكور الذين يبلغ عددهم 2625 حسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني). وهؤلاء هم المغتربين سياسيا من أهالي مخيم جنين الذي تبلغ مساحته 480 دونماً مربعاً بالإضافة إلى 14 دونماً أضيفت أليه لاحتياجات الإعمار بعد اجتياح نيسان 2002. أنشئ هذا المخيم عام 1953 وينحدر سكانه من أهالي 70 قرية فلسطينية من داخل الأرض المحتلة عام 1948. يبلغ عدد سكان مخيم جنين 12210 منهم 50% ذكور و50% إناث موزعين على 2920 أسرة، حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة 5 أفراداً استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان عام 1997.

5.4 عينة الدراسة

تم اختيار (304) أشخاص من مجتمع الدراسة، والتي شكلت 10% منه و تم اختيار هذه العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة تسمح أن يتمتع كل شخص في المجتمع بنفس فرصة الاختيار ليكون موضع التحليل، حيث تم ترتيب المتعلمين في مجتمع العينة من الذكور وترتيب النساء في مجتمع العينة في أرقام منتظمة، ثم قام الباحث باختيار الوحدة الأولى في العينة من الشريحتين المستهدفتين عشوائيا، ثم توالت عملية الاختيار بحيث روعي في الاختيار أن تكون المسافة بين أي وحدة من الوحدات والوحدة السابقة في العينة لها ثابتة بجميع وحدات العينة(رمضان، 1984). وفيما يلي خصائص هذه العينة.

جدول 1.4: يوضح جنس العينة.

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	42	%13.8
أنثى	262	%86.2
المجموع	304	%100

نلاحظ من الجدول السابق (1.4) أن 13.8% من العينة هي من الذكور وعددهم 42 وان 82.2% من الإناث وعددهن 262.

جدول 2.4: ويوضح الفئات العمرية للعينة.

الفئة العمرية	العدد	النسبة
من 20-30 سنة	113	%27.2
من 31-40 سنة	125	%41.1
من 41-50 سنة	24	%7.9
50 سنة فما فوق	42	%13.8
المجموع	304	%100

نلاحظ من الجدول السابق (2.4) أن 37.2% من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية من 20-30 سنة وعددهم 113 و41.1% من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية من 31-40 سنة وعددهم 125 وان 7.9% من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية الواقعة بين 41-50 سنة وعددهم 24 وان 13.8% من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية 50 سنة فما فوق وعددهم 42.

جدول 3.4: ويوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
لا يقرأ ولا يكتب	5	%1.6
أساسي	29	%9.5
ثانوي	107	%35.2
دبلوم	51	%16.8
بكالوريوس فما فوق	112	%36.8
المجموع	304	%100

نلاحظ من الجدول السابق (3.4) أن 1.6% من العينة يقعون تحت فئة لا يقرأ ولا يكتب وعددهم 5، و9.5% يقعون تحت فئة التعليم الأساسي وعددهم 29 و35.2% يقعون تحت التعليم الثانوي وعددهم 107، و16.8% يقعون تحت فئة دبلوم وعددهم 51 و36.8% تحت فئة بكالوريوس فما فوق وعددهم 112.

جدول 4.4: ويوضح مستوى التعليم لدى الذكور في العينة.

الجنس	مستوى التعليم	العدد	النسبة
ذكر	**دبلوم**	16	%38.1
	بكالوريوس فما فوق	26	%61.9
	المجموع	42	%100

نلاحظ من الجدول السابق (4.4) أن 38.1% من الذكور تحصيلهم العلمي دبلوم وعددهم 16، وان 61.9% من الذكور يقعون تحت فئة بكالوريوس فما فوق وعددهم 26.

جدول 5.4: ويوضح مستوى التعليم لدى الإناث في العينة.

الجنس	مستوى التعليم	العدد	النسبة
أنثى	**لا يقرأ ولا يكتب**	5	%1.9
	أساسي	29	%11.1
	ثانوي	107	%40.8
	دبلوم	35	%13.4
	بكالوريوس فما فوق	86	%32.8
	المجموع	262	%100

نلاحظ من الجدول السابق (5.4) أن 1.9% من النساء في العينة يقعون تحت فئة لا يقرأ ولا يكتب وعددهن 5، و11.1% يقعون تحت فئة التعليم الأساسي وعددهن 29 و40.8% يقعون تحت التعليم الثانوي وعددهن 107، و 13.4% يقعون تحت فئة دبلوم وعددهن 35 و32.8%يقعون تحت فئة بكالوريوس فما فوق وعددهن 86.

جدول 6.4: ويوضح الحالة الاجتماعية لأفراد العينة.

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب/ء	102	%33.6
متزوج/ة	139	%45.7
مطلق/ة	22	%7.2
أرمل/ة	41	%13.5
المجموع	304	%100

نلاحظ من الجدول السابق (6.4) أن 33.6% من العينة تقع ضمن فئة أعزب وعددهم 102و45.7% من العينة تقع ضمن فئة متزوج وعددهم 139 و7.2% من العينة تقع تحت فئة مطلق وعددهم 22 و13.5% من العينة تقع تحت فئة أرمل وعددهم 41.

جدول 7.4: يوضح الحالة الاجتماعية للذكور في العينة.

الجنس	الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
ذكر	أعزب	18	%42.9
	متزوج	17	%40.5
	مطلق	5	%11.9
	أرمل	2	%4.8
	المجموع	42	%100

نلاحظ من الجدول السابق (7.4)أن 42.9% من الذكور يقعون ضمن فئة أعزب وعددهم 18و40.5% منهم يقعون ضمن فئة متزوج وعددهم 17 و11.9%منهم يقعون تحت فئة مطلق وعددهم 5 و4.8% منهم يقعون تحت فئة أرمل وعددهم 2.

جدول 8.4: يوضح الحالة الاجتماعية للإناث في العينة.

الجنس	الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أنثى	عزباء	84	%32.1
	متزوجة	122	%46.6
	مطلقة	17	%6.5
	أرملة	39	%14.9
	المجموع	262	%100

نلاحظ من الجدول السابق (8.4)أن 32.1% من الإناث يقعن ضمن فئة **عزباء** وعددهن 84و46.6% منهن يقعن ضمن فئة متزوجة وعددهن 122 و6.5% منهن يقعن ضمن فئة مطلقة وعددهن 17 و14.9% منهن يقعن ضمن فئة أرملة وعددهن 39.

6.4 حدود الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة على امتداد فصلين دراسيين هما الفصل الدراسي الأول والثاني للعام الأكاديمي 2007/2006.أما الحدود المكانية فقد اقتصرت على مخيم جنين الذي يحده من الشرق مدينة جنين ومن الغرب واد برقين ومن الشمال شارع حيفا ومن الجنوب منطقة الجابريات. أما الحدود البشرية فقد اقتصرت على فئة النساء والمتعلمين الذكور من حملة الدبلوم فما فوق من سكان مخيم جنين.

7.4 ثبات أداة الدراسة

لقياس ثبات الأداة تم استخدام معامل كرونباخ ألفا حيث بلغ في هذه الدراسة. 0.83 وهو جيد جداً للعلو م الاجتماعية.
وقد بلغ معامل كرونباخ ألفا لمجال التنمية الاقتصادية. 0.81 وبلغ في مجال التنمية الاجتماعية. . 0.85 وبلغ في مجال التنمية السياسية. 0.84 وهو جيد للعلوم الإنسانية.

8.4 صدق أداة الدراسة

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات الخاصة والأبحاث والكتب التي تخص الموضوع تم تصميم الإستبانة حيث ضمت الاستمارة (74) فقرة، وقام الباحث بمراجعتها بصورة متأنية بهدف التحقق من ملائمتها للأغراض الخاصة بالإستبانة وتمثيلها للمجالات التي تهدف إلى قياسها، ومن اجل التأكد من صدق الأداة تم عرضها على مشرف المشروع وتم إقرارها كما تم عرضها على مجموعة من المحكمين ممن لهم صلة ودراية بتطوير الإستبانة حيث عرضت على (6) محكمين من أساتذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع، وقد أسهم اطلاعهم على الأغراض الخاصة المرسومة للاستبانة والمجالات التي تسعى لتغطيتها والفقرات الخاصة بكل مجال، في التحقق من تمثيل عناصر الإستبانة للبيانات المطلوبة وملائمة الأسئلة المطروحة لكل مؤشر، كما أسهم في تأسيس صدق المحتوى أو ما يسمى الصدق المنطقي للاستبانة، ولقد أخذت الملاحظات التي قدمها المختصون والمشرف بعين الاعتبار، مما كان له الدور في تطوير الإستبانة ورفع مستوى صلاحيتها وللتثبت من قدرة الأسئلة على قياس ما يراد قياسه. وبعد الانتهاء من إعداد الأسئلة بصورتها الأولية وإخضاعها للتحليل المنطقي من قبل مجموعة المحكمين وتعديلها في ضوء هذا التحليل قام الباحث بتجريب أولي للاستبانة كدراسة استطلاعية أولية حيث تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة مكونة من (50) شخصا وعلى ضوء إجابات هذه العينة تمت إعادة صياغة الأسئلة التي تبين أنها تعاني من الغموض كما ألغيت الأسئلة غير الضرورية وأضيفت أسئلة جديدة أظهرت الدراسة الاستطلاعية ضرورة تضمينها استبانه الدراسة.

9.4 إجراءات الدراسة

بعد الإطلاع على الأدبيات السابقة تم تصميم الإستبانة لمعرفة العلاقة بين الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين والتنمية المجتمعية. وبعد تصميم الإستبانة بصورتها النهائية تم توزيعا على أفراد العينة بطريقة المقابلة الشخصية، وعلى هذا تكون الدراسة قد مرت بالمراحل التالية:

- جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في تحديد مشكلة الدراسة.
- تحديد مشكلة الدراسة من قبل الباحث التي أراد معالجتها وقام بصياغتها على شكل سؤال رئيسي وثلاث أسئلة فرعية، وقام الباحث بصياغة فرضية رئيسية وثلاث فروض فرعية.
- قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة من هذا المجتمع وقام بتوضيح حجم العينة وأسلوب اختيارها.

- قام الباحث بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من المبحوثين بواسطة أداة الدراسة التي اختارها وهي الإستبانة بطريقة منظمة ودقيقة.
- بعد جمع البيانات قام الباحث بإدخال ما جمع من معلومات بواسطة الإستبانات وعددها (304) إلى الحاسوب وترميزها لمعالجها إحصائيا، وبعد التحليل قام الباحث بتفسير النتائج والتعليق عليها ومن ثم استخلص التعميمات والاستنتاجات والتوصيات منها.

10.4 طرق تحليل البيانات في الدراسة

استخدم الباحث حزمة SPSS الإحصائية في تحليل البيانات، وقد اعتمدت في التحليل على (التكرارات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية). وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى 0.05 عن طريق الاختبارات الإحصائية مثل اختبار (المعاملات وملخص النموذج R^2).

١١.٤ خلاصة

بناءا على ما ذكر سابقا تكون الدراسة قد مرت بمرحلتين أساسيتين هما:

- مرحلة البحث الوصفي حيث هدفت إلى استكشاف وتوضيح ظاهرة الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين وعلاقتها بالتنمية المجتمعية وجمع المعلومات والبيانات عنها وكانت مهمة الوصف هنا تمهيدا للمرحلة الثانية وهي
- مرحلة البحث التفسيري حيث سعت هذه المرحلة إلى استخلاص النتائج والتعميمات والتوصيات حول علاقة الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في جنين بالتنمية المجتمعية. وهنا يتضح أن العلاقة بين المتغييرين وثيقة إذ من الصعب على أي باحث صياغة أسئلته وفروضه دون أن تكون لديه صورة منظمة وواضحة عن الظاهرة التي يريد تفسيرها وبذلك تؤسس عملية التفسير والتحليل على المرحلة الأولى وهي عملية الوصف الدقيق المتكامل(محمد، 1980).

الفصل الخامس

النتائج ومناقشتها

1.5 المقدمة

في هذا الفصل سوف يقوم الباحث باستعراض النتائج الإحصائية للدراسة ومناقشتها حيث تم احتساب معدل الاغتراب السياسي من خلال القانون التالي:
معدل الاغتراب السياسي = 1- معدل المشاركة السياسية

ومعدل المشاركة السياسية = آراء الأشخاص المبحوثين حول اثنا عشر فقرة يفترض أن إجابتهم عليها موافق بشدة للاستنتاج أن معدل مشاركتهم السياسية عالي، وقد تم القسمة على 5 لان مقياس الرأي يحتمل 5 إجابات (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة). وهذه الفقرات هي أن الاغتراب السياسي:

- يحد من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.
- يحد من معرفة الفرد بحقوقه وواجباته السياسية.
- يحد من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي.
- يحد من الوعي السياسي للأفراد.
- ينتج عنه اخذ القانون بالقوة.
- يخلق مناخا فوضويا للمعارضة.
- يحد من المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية.
- يؤدي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.

- يحد من تحقيق المساواة بين الأفراد والذي تعبر عنه الدولة للدلالة على مستوى الوعي السياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكام.
- يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.
- يحد من بناء ثقافة سياسية.
- يؤدي إلى قلة التنسيق بين القطاعات النسوية المختلفة.

2.5 عرض النتائج ومناقشتها

1.2.5.عرض نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

مستوى الاغتراب السياسي هو عبارة عن متغير مستقل يؤثر في التنمية الاقتصادية.
وسوف يتم تحليل واختبار الفرضيات بناءا على مستوى الاغتراب السياسي من خلال استخدام معادلة الانحدار المتعدد

$Y= ao+bo*x1$

حيث أن Y تعني التنمية الاقتصادية وX1 تعني مستوى الاغتراب السياسي
حيث انها الاسلوب الاحصائي الامثل لمثل هذه البيانات بعد استشارة عدد من الاخصائيين في مجال الاحصاء وبعد تقدير المعلومات من نتائج هذه المعادلات يتم اختبارها من خلال اختبار T TEST وفحص F TEST.

جدول 1.5: يوضح قيمة **T** المحسوبة (المعاملات).

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة	فترة الثقة عند %5ά	
	المعامل	الأخطاء المعيارية	beta			القيمة الدنيا	القيمة العليا
المعامل الثابت	4.696	0.035	0-.854	132.989	0.000	4.627	4.766
معامل المتغير المستقل	3.848−	0.135		-28.532	0.000	-4.114	-3.583

ومن خلال تحليل معادلة الانحدار للمتغيرين بناءا على البيانات التي حصلنا عليها من خلال أداة جمع المعلومات (الإستبانة) وعند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حصلنا على المعادلة التالية:

Y= 4.696-3.848x1

- **الفرضية الفرعية الأولى**

- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية الاقتصادية عند مستوى الدلالة α =0.05.

الاختبار الإحصائي للفرضية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

H0: B0=0
H1: B0≠ 0

ومن خلال التحليل تبين أن القيمة المطلقة ل Tالمحسوبة = 28.532 و T الجدولية لحجم عينة مقدارها 304 و α /2 =1.972

وبناءا على مقارنة القيمتين ل T المحسوبة والجدولية تبين أن T المحسوبة اكبر من T الجدولية ولهذا سيتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

ومن خلال تحليل معادلة الانحدار المقدرة يتبين لنا وبعد قبول الفرضية البديلة وجود علاقة عكسية ما بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاقتصادية لمجتمع العينة.

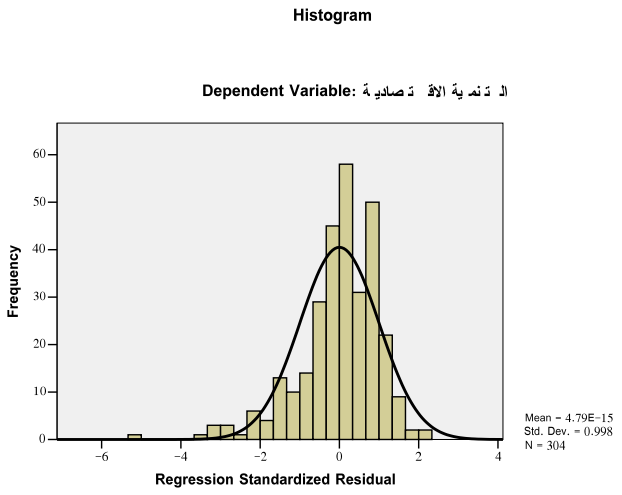

شكل 1.5: يوضح العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاقتصادية.

جدول 2.5: ويبين ملخص النموذج (R^2).

النموذج	R	R^2	R^2 المرجحة	تقديرات الأخطاء المعيارية	التغييرات الإحصائية			
					تغييرات R^2	تغييرات قيمةF المحسوبة	درجات الحرية 1	قيمة F المحسوبة للنموذج
	.854[a]	.729	.729	.35637	.729	814.058	1	.000

يلاحظ من الجدول السابق (2.5) اعتدال قيمة R^2 والتي تساوي 0.729 وهذا يعني أن البيانات التي تم جمعها حول المتغيرين السابقين قد ساهمت بمقدار 0.73 بتفسير النموذج، أي أن التغير في متغير التنمية الاقتصادية يفسره التغير في مستوى الاغتراب السياسي بمقدار 0.73 وباقي التغير يعود لعوامل أخرى.

جدول 3.5: يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية الاقتصادية.

الرقم	الاغتراب السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يعمل على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد.	4.21	1.29
2	يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي للدولة.	3.87	1.33
3	يتسبب في انخفاض دخل الفرد.	3.82	1.24
4	يقلل من التخطيط للاقتصاد الشامل.	3.85	1.31
5	يحد من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.	3.80	1.25
6	يؤدي إلى خلل في بناء الاقتصاد وتوازنه.	4.04	1.30
7	يحد من استخدام الإمكانات المادية المتاحة.	4.12	1.27
8	يحد من استخدام الموارد الطبيعية.	3.59	0.90
9	يؤدي إلى غياب العدالة الاقتصادية.	3.55	1.03
10	يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.	3.71	1.28
11	يؤدي إلى أن تكون المرأة عالة على	3.85	1.09

	المجتمع اقتصاديا.		
12	يؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك.	4.03	0.88
التنمية الاقتصادية		3.87	0.68

نلاحظ ومن الجدول السابق (3.5) واستنادا إلى متوسط الاجابات على فقرات التنمية الاقتصادية (3.87) فان هناك علاقة سلبية بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاقتصادية واهم الجوانب السلبية لهذه العلاقة هي أن الاغتراب السياسي:

- يعمل على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد. (4.21)
- يحد من استخدام الإمكانات المادية المتاحة.(4.12)
- يؤدي إلى خلل في بناء الاقتصاد وتوازنه.(4.04)
- يؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك.(4.03)

واقل أوجه هذه العلاقة السلبية بين مستوى الاغتراب والتنمية الاقتصادية تكمن حسب نتائج الدراسة في الجوانب التالية:

- يؤدي إلى غياب العدالة الاقتصادية.(3.55)
- يحد من استخدام الموارد الطبيعية.(3.59)
- يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.(3.71)
- يحد من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.(3.80)

- **مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى**

في عالمنا المعاصر ورغم كل التطورات الحاصلة من النواحي التكنولوجية و التي تصل قوتها لحدّ استطاعتنا أن نصفها بالإمبرطوريات القائمة على أسس التكنولوجيا الحديثة و التي تزيل كافة الحدود المصطنعة بين الدول المتقدمة منها و المتخلفة على السواء و توّحدها من حيث استيعابها لمستوى هذا التطور واستخداماته، ما زال هناك الكثير من الدول تعاني أنظمتها من مفاهيم و ممارسات لا ديمقراطية تعيق تقدم الكثير من جوانب الحياة و لكنها على الأكثر تعمل تأثيرها الأسوأ على التنمية الاقتصادية و تطورها كجانب مهم و له تأثير مباشر على إخراج الشعوب من قوقعتها و الانفتاح على قضاياها الداخلية و العالمية. وإذا نظرنا إلى نتائج الدراسة التي تفسر العلاقة بين

الاغتراب السياسي والتنمية الاقتصادية على الصعيد الفلسطيني والذي تمثل في مجتمع الدراسة لوجدنا أنها مقنعة وتعبر عن الواقع الذي نعيش، فالاغتراب يحد من الطاقة الانتاجية للفرد. وقد تحدث ماركس في كتاباته عن اغتراب العمال عن وسائل الانتاج والذي نجم عنه انخفاض الطاقة الانتاجية وقد رأى ماركس ان الحل يكمن في ملكية وسائل الانتاج من الخاص الى العام. ومن المعروف بديهيا ان الانسان الذي يعمل في مزرعته او مصنعه يعمل بجد وتواصل لدفع الطاقة الانتاجية التي تصل الى اعلى معدلاتها في حين ان الاجير لا يتهم ببذل اعلى جهد لتحقيق اعلى انتاج لصالح ارباح شخص اخر.هذا الكلام ينطبق تماما على الاشخاص الذين يشعرون بغربة عن مجتمعاتهم وبالتالي فان هدف وتطوير وتنمية مجتمعاتهم لا تحظى بأولوية عندهم.

كذلك فان الاشخاص المغتربين عن مجتمعاتهم لا يسهمون مساهمة فعالة في تنمية اقتصاديات مجتمعهم من حيث توظيفهم مواردهم وامكانياتهم للمجتمع لان شعور الانفصال بين الفرد والمجتمع هو الشعور السائد لديهم وبالتالي فان مفهوم التنمية المجتمعية والتنمية المجتمعية المستدامة والتخطيط المستقبلي للاجيال القادمة لا يأخذ من افكارهم وسلوكهم الى النذر اليسير فتراهم يغرقون في البذخ والترف بدلا من توظيف تلك الامكانيات لصالح الفرد والمجتمع.

هذا الاساس والشعور بالغربة يزيد من تخلف المجتمع ويؤدي به الى الهاوية ويصبح المجتمع ومقدراته هي عبارة عن مشاريع شخصية يريد الفرد تحقيق اعلى معدل للربح على حساب جهد وتعب الاخرين وخير دليل على ذلك الافراد الذين يتاجرون بالمخدرات وينشرون الامراض الاجتماعية لمأرب شخصية ويمكن القول بأن كثير من العملاء الفلسطينيين الذين يعملون ضد مجتمعهم يكون منطلقهم في الاساس هو عدم الاحساس بأن الفرد جزء من هذا المجتمع. ومع ارتفاع مستويات الاغتراب السياسي فقد يكون هناك علاقة حقد وكراهية بين الفرد والمجتمع، فالفرد بدلا من ان يكون معول بناء لصالح المجتمع يتحول الى معول هدم.

وبنظرة سريعة إلى واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يشكل مجتمع العينة جزءا منه نرى ما يلي :

- أن السياسات الاقتصادية في فلسطين مفروضة على السلطة الفلسطينية ضمن أجندات من المانحين الذين يشكل الأوروبيون والأمريكيون منهم النسبة المئوية الكبرى وبالتالي فان الأجندة الاقتصادية للدول المانحة تختلف في فلسطين بشكل كلي عن الأجندة الفلسطينية، وبالتالي فان هذه المشاريع تأخذ شكل مشاريع الطوارئ وليس شكل المشاريع التنموية. لذا نرى أن الجزء الأكبر من موازنتها يشكل المصاريف الإدارية والتشغيلية لهذه المشاريع

للخبراء الأجانب وغيرهم. وخير دليل على ذلك مشروع الحديقة المنزلية الذي تقوم به مؤسسة ألـــusaid الأمريكية حيث أن كل حديقة منزلية تكلف عمليا 300 $ بينما يتم حسابها على أنها تكلف الشعب الفلسطيني 1500$. وبالمحصلة، ليس هناك أي فائدة عملية من هذه الحديقة المنزلية في أن نسمي هذا المشروع مشروعا اقتصاديا تنمويا. وهكذا فإن أهم آثار مثل هذه المشاريع هو تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد والذي هو احد نتائج العلاقة بين الاغتراب والتنمية الاقتصادية .

- إذا نظرنا إلى سياسة الاستبداد التي تمارسها شريحة الكمبرادوريين المنبثقة عن اتفاق أوسلو، لوجدنا أن هذه الشريحة التي وصلت إلى مركز صنع القرار بشكل طفيلي، هي التي تتحكم بالقرار الاقتصادي للشعب الفلسطيني، وتمارس الفساد بكل أنواعه بدءا من سن القوانين التي تخدمهم وتقود إلى تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مستهلك يخدم مصالحها الاقتصادية حتى وان ارتبطت هذه المصالح بالاستعمار إلى السيطرة على ما يسمى بالمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من الدول الأوروبية صاحبة الأجندات المختلفة تماما عن الأجندة الفلسطينية. أن هذا السلوك الاقتصادي سواء من الدول المانحة التي تفرض السياسات الاقتصادية الخاطئة والتي لا تؤدي إلى أي نوع من التنمية الاقتصادية في فلسطين، أو من شريحة الكمبرادوريين في رأس الهرم السلطوي، لا تنتج سوى خلل واضح في بناء الاقتصاد وتوازنه، وعدم مشاركة المواطنين بوضع هذه السياسات أو تنفيذها. وان النتيجة المباشرة لهذا الخلل، هي غياب العدالة الاقتصادية التي تقود إلى الحد من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.وهنا يكمن الخطر على التنمية الاقتصادية الفلسطينية والذي يشكل مجتمع العينة جزءا منه ونستطيع أن نعمم هذه النتيجة على اللاجئين الذين يعيشون نفس الظروف في كل أنحاء الوطن.

٢.٢.٥. عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

مستوى الاغتراب السياسي هو عبارة عن متغير مستقل يؤثر في التنمية الاجتماعية.
وسوف يتم تحليل واختبار الفرضية بناءا على مستوى الاغتراب السياسي من خلال استخدام معادلة الانحدار المتعدد

$Y= a1+b1*x2$

حيث أن Y تعني التنمية الاقتصادية **و**x2 تعني مستوى الاغتراب السياسي

حيث انها الاسلوب الاحصائي الامثل لمثل هذه البيانات بعد استشارة عدد من الاخصائيين في مجال الاحصاء وبعد تقدير المعلومات من نتائج هذه المعادلات يتم اختبارها من خلال اختبار T TEST وفحص F TEST.

جدول 4.5: يوضح قيمة **T** المحسوبة **(**المعاملات**)**.

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة	فترة الثقة عند ά5%	
	المعامل	الأخطاء المعيارية	beta			القيمة الدنيا	القيمة العليا
المعامل الثابت	4.913	0.022	-.955	219.434	0.000	4.869	4.957
معامل المتغير المستقل	-4.814	0.086		-56.285	0.000	-4982	-4.646

ومن خلال تحليل معادلة الانحدار للمتغيرين بناءا على البيانات التي حصلنا عليها من خلال أداة جمع المعلومات **(**الإستبانة**)** وعند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حصلنا على المعادلة التالية:

Y= 4.913-4.814x2

- **الفرضية الفرعية الثانية**

- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية الاجتماعية عند مستوى الدلالة α =0.05.

الاختبار الإحصائي للفرضية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

H0: B1=0
H1: B1≠ 0

ومن خلال التحليل تبين أن القيمة المطلقة ل Tالمحسوبة = 56.285وT الجدولية لحجم عينة مقدارها 304 و α= 2/ 1.972

وبناءا على مقارنة القيمتين ل T المحسوبة و T الجدولية تبين أن T المحسوبة اكبر من Tالجدولية ولهذا سيتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

ومن خلال تحليل معادلة الانحدار المقدرة يتبين لنا وبعد قبول الفرضية البديلة وجود علاقة عكسية ما بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاجتماعية لمجتمع العينة.

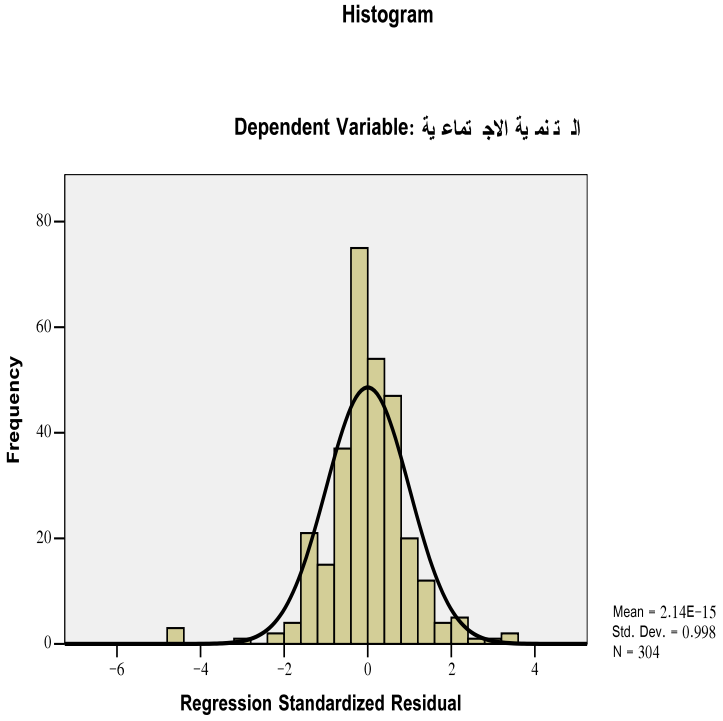

شكل 2.5: يوضح العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاجتماعية.

جدول 5.5: ويبين ملخص النموذج (R^2).

النموذج	R	R^2	R^2 المرجحة	تقديرات الأخطاء المعيارية	التغييرات الإحصائية			
					تغييرات R^2	تغييرات قيمةF المحسوبة	درجات الحرية 1	قيمة F المحسوبة للنموذج
	.955[a]	.913	.913	.22598	.913	168.020	1	.000

يلاحظ من الجدول السابق (5.5) ارتفاع قيمة R^2 والتي تساوي 0.91 وهذا يعني أن البيانات التي تم جمعها حول المتغيرين السابقين قد ساهمت بمقدار 0.91 بتفسير النموذج، أي أن التغير في متغير التنمية الاجتماعية يفسره التغير في مستوى الاغتراب السياسي بمقدار 0.91 وباقي التغير يعود لعوامل أخرى.

جدول 6.5: يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية الاجتماعية.

الرقم	الاغتراب السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	يحد من التعليم بشكل عام.	3.89	1.10
14	يقلل من المشاركة في الأنشطة المجتمعية الصحية (ندوات التثقيف والبرامج الموجهة)	3.59	1.23
15	يقلل من الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.	3.25	1.17
16	يقلل من فرص الحصول على عمل مناسب.	3.36	1.19
17	يقلل فرص الحصول على إسكان مناسب.	3.59	1.49
18	يحد من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد.	3.84	1.32
19	يحد من توفر العدالة الاجتماعية.	4.09	1.06
20	يقلل من المشاركة في الأنشطة الترويحية.	4.22	1.00
21	يعيق المشاركة في إحداث تغييرات في أنظمة المجتمع المختلفة.	4.07	1.07
22	يؤدي إلى الانشغال بالمظاهر.	4.09	1.41
23	يعيق تحقيق العدالة الاجتماعية.	4.13	1.16
24	يعيق تغيير القيم الاجتماعية السائدة.	3.90	1.25
25	يعيق إحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية السائدة.	4.00	1.21
26	يؤدي إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية الداخلية.	3.96	1.07
27	يؤثر سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير	4.28	1.10

	اللاجئ.		
28	يؤثر على نمو العائلية والعشائرية.	4.17	1.27
29	يؤدي إلى الاعتماد على القوانين العشائرية في الحياة اليومية.	3.47	1.00
30	يؤدي إلى انتشار الجريمة	3.51	1.06
31	يؤدي إلى انتشار المخدرات.	3.65	1.32
32	يؤدي إلى انتشار الانحرافات الأخـــلاقية والسلوكية في المجتمع بأنواعها.	3.77	1.12
33	يعيق الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية وخاصة للمرأة.	3.86	1.04
34	يعيق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وخاصة المرأة.	3.79	1.17
35	يؤدي إلى تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب.	3.50	1.27
36	يحد من فرص مشاركة النساء في أنشطة المجتمع المختلفة.	4.10	1.44
37	يزيد من نسبة الأمية في المجتمع (الأمية التكنولوجية).	4.20	1.10
38	يحد من قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.	4.11	1.02
39	يقود إلى التمزق بين المادية المفرطة والروحانية الغيبية.	4.13	1.04
40	يحد من التفاعل الايجابي بين الناس من اجل تأمين احتياجاتهم الأساسية	3.91	1.13
41	يسبب ضعف الحياة الاجتماعية.	4.24	1.17
42	يسبب الميل للابتعاد عن التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع دوافع وأهداف الإنسان المغترب.	4.31	1.14
43	يؤدي إلى عدم تمييز الإنسان ما بين غرائزه	3.58	0.94

	الطبيعية وقدراته العقلية الأمر الذي ينعكس على المجتمع في شكل فوضى أخلاقية.		
44	يؤدي إلى ابتعاد المرأة عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والنوادي الثقافية.	3.63	0.94
التنمية الاجتماعية		3.88	0.76

نلاحظ ومن الجدول السابق (6.5) واستنادا إلى المعدل العام (3.88) أن هناك علاقة سلبية بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاجتماعية واهم الجوانب السلبية لهذه العلاقة هي أن الاغتراب السياسي:

- يسبب الميل للابتعاد عن التخصص في الأنشطة
- التي تتناسب مع دوافع وأهداف الإنسان المغترب.(4.31)
- يؤثر سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير اللاجئ.(4.28)
- يسبب ضعف الحياة الاجتماعية.(4.24)
- يقلل من المشاركة في الأنشطة الترويحية.(4.22)
- يزيد من نسبة الأمية في المجتمع (الأمية التكنولوجية).(4.20)

واقل أوجه هذه العلاقة السلبية بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاجتماعية تكمن حسب نتائج الدراسة في الجوانب التالية حيث أن الاغتراب السياسي:

- يقلل من الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.(4.25)
- يقلل من فرص الحصول على عمل مناسب.(4.36)
- يؤدي إلى الاعتماد على القوانين العشائرية في الحياة اليومية.(3.47)
- يؤدي إلى تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب.(3.50)
- يؤدي إلى انتشار الجريمة.(3.51)

- **مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية**

انخفاض مستوى الاغتراب يعزز انتماء اللاجئ للمجتمع الفلسطيني بينما ارتفاع مستوى الاغتراب لا يقوي علاقة اللاجئ بالمجتمع الفلسطيني وقد يرجع السبب في ذلك ان الفرد الذي يشعر بالاغتراب هو ضحية هذا المجتمع وبالتالي ينتابه احساس بالغربة عن هذا المجتمع واحساس بالكراهية تجاهه، وما الواقع الذي تعيشه العلاقة بين المخيمات الفلسطينية ولاجئيها والمدن والقرى الفلسطينية الا نتائج لهذه المشاعر بانسلاخ اللاجئ عن المجتمعات التي تحيط به.

الاغتراب يعزل الفرد عن قيمه الاجتماعية ويساعد على العزلة والانسحاب من المجتمع ويقف موقف المتفرج من الادوار الاجتماعية المطلوبة والمتوقعة منه، ويكون ليس له أي دور في هذا المجتمع وكأنه عنصر خامل، فلا يجامل ولا يفرح او يحزن مع الاخرين في حياتهم الاجتماعية. فالفرد المغترب يصاب باللامبالاة وبجمود الحس الجمعي ويبهبط طموحه ويفقد الرغبة في التقدم الفكري وهذا ما يبرر زيادة حجم الامية التكنولوجية في المجتمع.

فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وقد نظم حياته على مر التاريخ بمجموعة من القوانين التي تنظم العلاقة بين الأفراد أنفسهم، وبين الأفراد والجماعات، وبين الجماعات والجماعات، والأفراد والجماعات والبيئة المحيطة بهم. فإذا غابت هذه القوانين وترهلت، اضطر الإنسان للبحث عن الأولويات في حاجاته وهي الحاجة للأمن، والتي تأتي بالمرتبة الثانية في تصنيف العالم ماسلو للحاجات بعد الحاجات الفسيولوجية. وفي مجتمعنا الفلسطيني لا توجد هناك قوة قانون تنظم العلاقة التي تحدثنا عنها سابقا فالنظام السياسي والاحتلال معا مسئولان عن غياب قوة القانون التي تنظم تلك العلاقة وكأنها سياسة خطط لها.

فالاغتراب يؤدي الى التحلل القيمي وضعف سيطرة المعايير الاجتماعية على السلوك، وفي هذا التفكك تكون بنية المجتمع عاجزة عن ضبط وتنظيم علاقات الناس وضمان الحدود الدنيا من التفاهموسنأخذ هذه الصورة كمثال على ما سلف. بعد انهيار منظومة القوانين واقصد القوة التي تحمي هذه القوانين التي تنظم حياة الأفراد في المجتمع الفلسطيني اضطر الأفراد للبحث عن قوانين أخرى تنظم حياتهم وتحمي مصالحهم سواء كانت هذه المصالح ايجابية أو سلبية، وهنا كانت الحاجة إلى القانون العشائري والقبلي والتوازن العائلي أو ألمناطقي أو الفئوي فمن الأفراد من استقوى بالفئة أي بالفصيل السياسي ومنهم من استقوى بالعائلة ومنهم من استقوى بالمنطقة الجغرافية التي تشكل وحدة الحال بين الجماعات، والتوازن هنا يعني الإبداع في إظهار القدرات التي تبرز شخصية العائلة أو الفئة أو المنطقة الجغرافية والتي يؤدي استخدامها بالضرورة إلى نتائج سلبية على المجتمع.

وكون هذه الشريحة اعتمدت على قواعد غير مقبولة لتحقيق مصالحها، فان هذا السلوك يؤدي إلى نتائج خاطئة، واكبر أخطائها يكمن في العلاقة السلبية بين اللاجئ وغير اللاجئ وضعف الحياة الاجتماعية، وانتشار الجريمة، وهذا بحد ذاته انحلال يعتري القيم ويضعف دورها في تنظيم الحياة الاجتماعية.

3.2.5.عرض نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

مستوى الاغتراب السياسي هو عبارة عن متغير مستقل يؤثر في التنمية الاقتصادية.
وسوف يتم تحليل واختبار الفرضيات بناءا على مستوى الاغتراب السياسي من خلال استخدام معادلة الانحدار المتعدد

$Y= a2+b2*x3$

حيث أن Y تعني التنمية الاقتصادية وX1 تعني مستوى الاغتراب السياسي
حيث انها الاسلوب الاحصائي الامثل لمثل هذه البيانات بعد استشارة عدد من الاخصائيين في مجال الاحصاء وبعد تقدير المعلومات من نتائج هذه المعادلات يتم اختبارها من خلال اختبار T TEST وفحص F TEST.

جدول 7.5: يوضح قيمة T المحسوبة (المعاملات).

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة	فترة الثقة عند α5%	
	المعامل	الأخطاء المعيارية	beta			القيمة الدنيا	القيمة العليا
المعامل الثابت	4.932	0.018	-.969	279.222	0.000	4.897	4.966
معامل المتغير المستقل	-4.562	0.067		-67.625	0.000	-4.695	-4.430

ومن خلال تحليل معادلة الانحدار للمتغيرين بناءا على البيانات التي حصلنا عليها من خلال أداة جمع المعلومات (الإستبانة) وعند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حصلنا على المعادلة التالية:

Y= 4.932-4.562x3

- **الفرضية الفرعية الثالثة**

- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية السياسية عند مستوى الدلالة α =0.05.

الاختبار الإحصائي للفرضية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

H0: B2=0
H1: B2≠ 0

ومن خلال التحليل تبين أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة = 67.625وT الجدولية لحجم عينة مقدارها 304 و α= 1.972 /2.وبناءا على مقارنة القيمتين ل T المحسوبة و T الجدولية تبين أن T المحسوبة اكبر من T الجدولية ولهذا سيتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1. ومن خلال تحليل معادلة الانحدار المقدرة يتبين لنا وبعد قبول الفرضية البديلة وجود علاقة عكسية ما بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية السياسية لمجتمع العينة.

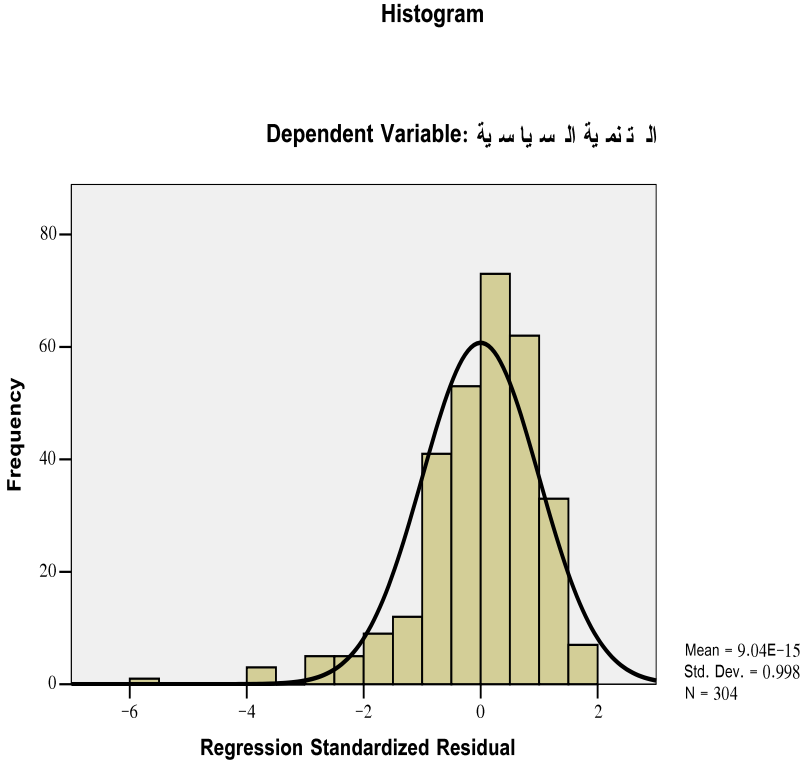

شكل 3.5: يوضح العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية السياسية.

جدول 8.5: ويبين ملخص النموذج (R^2).

النموذج	R	R^2	R^2 المرجحة	تقديرات الأخطاء المعيارية	التغييرات الإحصائية			
					تغييرات R^2	تغييرات قيمةF المحسوبة	درجات الحرية 1	قيمة F المحسوبة للنموذج
	.969[a]	.938	.938	.17825	.938	573.100	1	.000

يلاحظ من الجدول السابق (8.5) ارتفاع قيمة R^2 والتي تساوي 0.94 وهذا يعني أن البيانات التي تم جمعها حول المتغيرين السابقين قد ساهمت بمقدار 0.94 بتفسير النموذج، أي أن التغير في متغير التنمية السياسية يفسره التغير في مستوى الاغتراب السياسي بمقدار 0.94 وباقي التغير يعود لعوامل أخرى.

جدول 9.5: يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية السياسية.

الرقم	الاغتراب السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
45	يقلل من فرص المرأة بالانخراط بالحياة السياسية	3.74	1.25
46	يحد من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.	3.83	1.07
47	يحد من معرفة الفرد بحقوقه وواجباته السياسية.	3.91	0.99
48	يحد من المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة.	3.84	1.14
49	يحد من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي.	3.59	1.22
50	يحد من الوعي السياسي للأفراد.	3.32	1.10
51	يؤدي إلى تدني نسبة المنتخبين.	3.71	0.95
52	ينتج عن الاغتراب السياسي اخذ القانون بالقوة.	4.15	1.12

53	يؤدي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية.	4.18	1.03
54	يخلق مناخا فوضويا للمعارضة.	4.00	1.14
55	يعمق الهوة الواصلة بين الأفراد ومراكز القوة في المجتمع.	4.16	1.06
56	يحد من المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية	4.16	0.91
57	يقود إلى غياب التفاعل مع أعضاء المجلس التشريعي في المحافظة.	4.34	1.18
58	يؤدي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.	4.35	0.92
59	يحد من تحقيق المساواة بين الأفراد والذي تعبر عنه الدولة للدلالة على مستوى الوعي السياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكام.	4.08	1.07
60	يحد من الطموح في الحصول على الحرية السياسية.	4.16	1.04
61	يحد من العلاقة التفاعلية الثنائية بين النسق السياسي والمواطنين.	3.93	1.11
62	يحد من القيم والعواطف والشعور بالانتماء والإرادة في التغيير.	4.34	0.96
63	يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.	4.29	1.13
64	يؤدي إلى عدم اشتراك المواطنين في الحملات الانتخابية والدعوة إليها.	4.11	1.26
65	يحد من بناء ثقافة سياسية.	3.55	0.94
66	يفقد الشخص في الحصول على المعلومات من مصادرها الممكنة وبالتالي تقل خبرته وثقافته ويفقد التأثير في المجتمع ايجابيا.	3.54	1.05

67	يؤدي إلى انتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد	3.71	1.27
68	يؤدي إلى تقليل دور المرأة على القرارات السياسية حتى داخل الحزب.	3.85	1.10
69	يقلص توفير الظروف للمرأة بأن تكون قيادية	4.01	0.90
70	يؤدي إلى قلة التنسيق بين القطاعات النسوية المختلفة.	3.87	1.12
التنمية السياسية		3.95	0.71

نلاحظ ومن الجدول السابق (9.5) واستنادا إلى المعدل العام (3.95) أن هناك علاقة سلبية بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية السياسية واهم الجوانب السلبية لهذه العلاقة هي أن الاغتراب السياسي:

- يؤدي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.(4.35)
- يقود إلى غياب التفاعل مع أعضاء المجلس التشريعي في المحافظة.(4.34)
- يحد من القيم والعواطف والشعور بالانتماء والإرادة في التغيير.(4.34)
- يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.(4.29)
- يؤدي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية.(4.18)

واقل أوجه هذه العلاقة السلبية بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية السياسية تكمن حسب نتائج الدراسة في انه:

- يحد من الوعي السياسي للأفراد.(3.32)
- يفقد الرغبة لدى الأفراد للحصول على المعلومات من مصادرها الأولية وبالتالي تقل خبرته وثقافته ويقلل من قدرته في التأثير ايجابيا في المجتمع.(35.4)
- يحد من بناء ثقافة سياسية.(3.55)
- يحد من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي.(3.59)
- يؤدي إلى تدني نسبة المنتخبين.(3.71)
- يؤدي إلى انتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد.(3.71)

- **مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة**

أن المغتربين سياسياً لا يميلون عادة إلى المشاركة السياسية، لأن مشاعر اللاقوة السياسية تشكل لديهم موانع نفسية تردعهم عن محاولة بذل أي مجهود من شأنه أن يدعم تكاملهم مع المجتمع ومشاركتهم بنشاطاته كما أنهم لا يميلون إلى الانضمام لعضوية الأحزاب السياسية كشكل من أشكال المشاركة السياسية، ففكرة الحزب قد تبدو مرفوضة لديهم وأكثر من ذلك فهم لا يميلون إلى المشاركة بمختلف البرامج الاجتماعية مقارنة بغير المغتربين وأنهم لا يملكون علاوة على ذلك، حتى الرغبة في أن يصبحوا قادة سياسيين .

لقد بينت هذه الدراسة أن الاغتراب السياسي يؤدي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات، ولو تابعنا نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات في مجتمعنا الفلسطيني لوجدنا أن نسبة لا تقل عن الثلث لم تشارك في الانتخابات، وهذه النسبة تابعة لقواعد الاغتراب السياسي. و تجلى هذا الأمر بظهور ما عرف بالصوت الاحتجاجي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة. وهذه النتيجة هي تجسيد فعلي لما هو على الأرض: فالناخب الفلسطيني اللاجئ مر بأكثر من تجربة انتخابية، تبدأ من المرشحين وبرامجهم الانتخابية بحيث نجد أن هناك بعض المثقفين– الكتبة، هم من صاغوا البرامج الانتخابية لهؤلاء المرشحين، وقام هؤلاء بحفظها عن ظهر قلب، وتحولت من برامج انتخابية إلى خطب جماهيرية يستمع الناس إليها ويهزؤون بها لمعرفتهم بحقيقة هذه الشعارات. وبالمقابل لم يقوموا بطرح البدائل لهذه الخطب التي تمارس عليهم. أما جمهور الناخبين، فلم يكن يناقش هذه البرامج مع أصحابها(المرشحين) في الحملات الانتخابية لأن ما يعنيهم غالبا هو رضا هذا المرشح للحصول على كسب مادي منه، أو لم يناقشوهم لأنهم قرروا سابقا عدم إعطائه أصواتهم. وفي وقت الانتخابات يدلي بصوته وكأنه سلعة أو قناع، بدليل أن تفاعله مع الأعضاء المنتخبين يغيب بعد انتهاء الانتخابات مباشرة، ويؤدي صوته الانتخابي إلى إصابته بالإحباط على اختياره ويتنصل في معظم الأحيان من صوته الانتخابي بعد أن يكتشف أن هذا المرشح لا يعبر إلا عن نفسه أو عائلته أو حزبه الضيق.

ان الاغتراب اودى بالمغتربين الى رفض المشاركة السياسية في النظام السياسي، وهذا يمثل الطريقة الوحيدة التي قد تكون متاحة أمامهم ليعبروا بها عن مشاعرهم باللاقوة السياسية لديهم، وخصوصا ان النظام السياسي في فلسطين يتمتع بقوة الردع للسلوك المخالف، لكن هذا الموقف يتغير في ظل التعددية السياسية حيث تصبح هذه المشاركة هي الوسيلة المناسبة للتعبير عن الرفض

أكثر من وسيلة الرفض نفسها وهنا نخلص إلى نتيجة أن اللاإبالية السياسية وعدم المشاركة في الانتخابات من قبل المغتربين ما هي إلا موقف يقصد به التأثير في البناء السياسي القائم.

أما في مناطق أخرى من العالم فالوضع مختلف. وسنعطي هنا مثالين عمليين لأهمية الصوت الانتخابي، الأولى هي التجربة الاسبانية في الانتخابات، والتي أدى الصوت الانتخابي فيها إلى فوز حكومة وتكتل أولوياته رفض الاحتلال الأمريكي للعراق وانسحاب القوات الاسبانية منها بعد فوزه وهذا حصل فعلا. فالصوت الانتخابي هو الذي أدى إلى انسحاب القوات الاسبانية من العراق. والثانية هي التجربة الفنزويلية الشهيرة، حيث تحدى الناخب الفنزويلي السياسة الأمريكية بإعادة انتخاب الرئيس هوجو شافيز رئيسا لفنزويلا، وبهذا انتصر الصوت الانتخابي على الغطرسة الأمريكية وعملائها.

أما امتناع الكثير من المواطنين عن حق التصويت، نتيجة شعورهم بضرورة تحدي السلطة القائمة الذي ينبع من عدم الرضا عن سياساتها والشعور بعدم الاتفاق معها، وبالتالي الشعور بعدم القدرة على التغيير لأنه ليس شريكا فيها بالرأي أو بالقرار، فان هذا هو الذي يعبر عن النسبة المئوية للمنتخبين في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث أن هناك المئات من الأصوات الناخبة في مخيم جنين لم يقم أصحابها بالتسجيل في السجل الانتخابي وان تم التسجيل لبعض مئات أخرى فقد تغيبوا عن الإدلاء بأصواتهم وهذا دليل آخر على صحة نتائج الفرضية التي تقول أن الاغتراب السياسي يحد من الوعي السياسي للأفراد ويحد أيضا من بناء ثقافة سياسية.

كيف يؤدي الاغتراب إلى الحد من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي؟

سنتحدث هنا في إطار واحد وهو لصيق بما ألحقه الاغتراب بالتنمية المجتمعية، فإذا كان رمز القبيلة هو المفكر الأول والأوحد والذي يقرر لمن تذهب الآف الأصوات وبالتالي ذوبان الفرد في شخصية زعيم العشيرة، فكيف سيساهم هذا الفرد في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي على أسس ايجابية تقضي على مظاهر الاغتراب السياسي، وتؤسس لتنمية مجتمعية؟

وتشير النتائج من الجانب الآخر أن الاغتراب السياسي يؤدي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية وانتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد، وهذا ما ثبت على ارض الواقع بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، وما تبعها من موجة مؤلمة من القتل والخلاف الحزبي الضيق دمر مقدرات الشعب الفلسطيني بكل الاتجاهات. ويشير هذا الأمر إلى عدم احترام التعددية

السياسية وانتشار إرهاب الحزب الواحد الذي يريد فقط الحفاظ على مكتسبات حزبية شخصية، أما تدني نسبة المنتخبين وهو احد آثار الاغتراب السياسي على التنمية المجتمعية فهناك مجموعة من نصوص القوانين الخاصة بالمشاركة السياسية هي في الأصل وضعت لتحد من المشاركة تحت أسباب ومبررات واهية كقوانين الانتخاب في المجالس البلدية والبلديات، التي تمنع المواطن اللاجئ من الإدلاء بصوته، رغم أن هذا اللاجئ منتفع من خدمات البلدية ومصدر مادي لها في الربح. إلا أن القوانين تمنع مشاركته في صنع قرارها واختيار القائمين عليها فكيف لا يغترب سياسيا؟

عرض نتائج الفرضية الرئيسية

التنمية المجتمعية: هي عبارة عن معدلات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية حسب المعادلة التالية Y=Y1+Y2+Y3/3 حيث Y1 تعني التنمية الاقتصادية و Y2 تعني التنمية الاجتماعية و Y3 تعني التنمية السياسية

جدول 10.5: يوضح قيمة **T** المحسوبة (المعاملات).

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t المحسوبة	الدلالة	فترة الثقة عند 5%α	
	المعامل	الأخطاء المعيارية	beta			القيمة الدنيا	القيمة العليا
المعامل الثابت	4.847	0.021		225.754	0.000	4.889	4.805
معامل المتغير المستقل	-4.408	0.028	-.952	-53.751	0.000	-4.247	-4.247

ومن خلال تحليل معادلة الانحدار للمتغيرات بناءا على البيانات التي حصلنا عليها من خلال أداة جمع المعلومات (الإستبانة) وعند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حصلنا على المعادلة التالية:

Y= A3+B3x3

Y=4.847-4.408x3

- **الفرضية الرئيسية**

- لا توجد علاقة بين مستوى الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جنين والتنمية المجتمعية عند مستوى الدلالة α =0.05.

الاختبار الإحصائي للفرضية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

H0: B3=0
H1: B3≠ 0

ومن خلال التحليل تبين أن القيمة المطلقة ل T المحسوبة = 53.751 وT الجدولية لحجم عينة مقدارها 304 و α= 1.972 /2

وبناءا على مقارنة القيمتين ل T المحسوبة و T الجدولية تبين أن Tالمحسوبة اكبر من T الجدولية ولهذا سيتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1.

ومن خلال تحليل معادلة الانحدار المقدرة يتبين لنا وبعد قبول الفرضية البديلة وجود علاقة عكسية ما بين معدل الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية لمجتمع العينة.

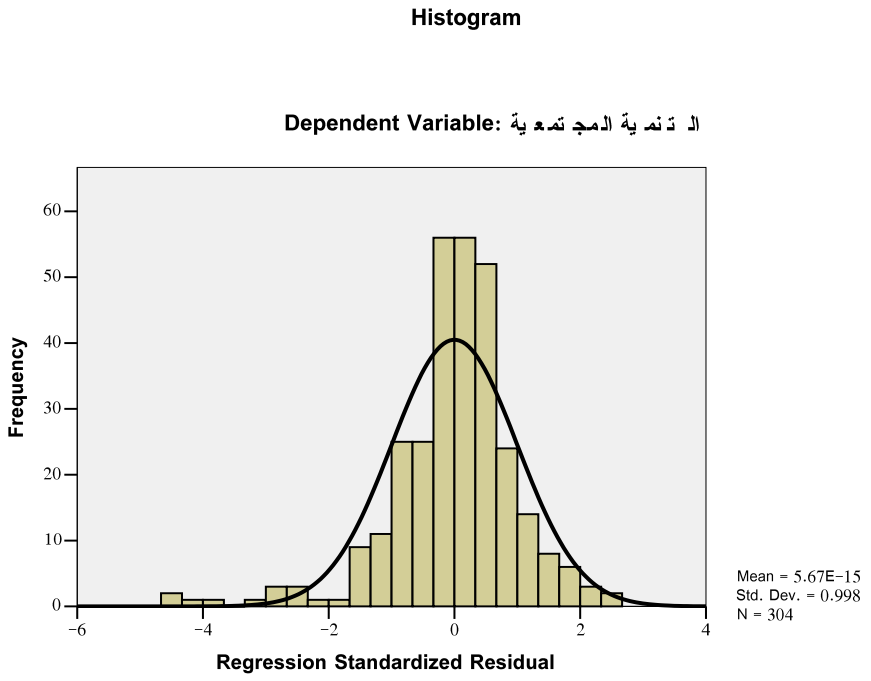

شكل 4.5: يوضح العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية.

جدول 11.5: ويبين ملخص النموذج (R^2).

النموذج	R	R^2	R^2 المرجحة	تقديرات الأخطاء المعيارية	التغييرات الإحصائية			
					تغييرات R^2	تغييرات قيمةF المحسوبة	درجات الحرية 1	قيمة F المحسوبة للنموذج
	.952[a]	.905	.905	.21668	.905	2889.19	1	.000

يلاحظ من الجدول السابق (11.5) ارتفاع قيمة R^2 والتي تساوي 0.91 وهذا يعني أن البيانات التي تم جمعها حول المتغيرات السابقة قد ساهمت بمقدار 0.91 بتفسير النموذج، أي أن التغير في متغير التنمية المجتمعية يفسره التغير في مستوى الاغتراب السياسي بمقدار 0.91 وباقي التغير يعود لعوامل أخرى.

جدول 12.5: يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية المجتمعية.

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التنمية المجتمعية	3.90	0.70

كما نلاحظ ومن الجدول السابق (12.5) واستنادا إلى المعدل العام (3.90) أن هناك علاقة سلبية بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية التي يحدد العلم مجالاتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وافترضنا أنها عبارة عن متوسطات كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية**

التنمية المجتمعية تضم ثلاث مجالات هي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية. وقد ناقش الباحث هذه المجالات باستفاضة سابقة ودلل على العلاقة السلبية بين معدل الاغتراب السياسي وكل من مجالات التنمية المجتمعية، وبالتالي فإن علاقة الاغتراب بالتنمية المجتمعية ككل والاغتراب السياسي هي علاقة سلبية وعكسية.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

1.6 مقدمة

لأن التنمية المجتمعية تنطلق من المعرفة أولا، والمعرفة تصنع بأدوات البحث العلمي وطرقه، يمكن القول أن من يمتلكون المعرفة قادرون باستمرار على الفعل في التنمية وفق أهدافهم واستراتيجياتهم الفردية والجماعية، وإنهم قادرون باستمرار على تغيير استراتيجياتها وتحويل وجهتها إلى حيث يطمحون. من خلال الإطار النظري الذي تناول فيه الباحث الاغتراب السياسي بأشكاله ومكوناته ونتائجه وآثاره الاجتماعية المدمرة للتنمية، ومن خلال المعلومات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة وهي الأداة البحثية في هذه الدراسة، التي استخدمت المنهج الوصفي، وبعد التوصل إلى النتائج الإحصائية في هذه الدراسة من خلال تحليل البيانات وعرض هذه النتائج ومناقشتها، لا بد للباحث في هذا الفصل من استعراض بعض الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها.

2.6 الاستنتاجات

يرى الباحث أن هذه الاستنتاجات في غاية الأهمية، حيث تجسد الفهم العلمي الحقيقي المبني على المعرفة البحثية لهذا المرض الاجتماعي المدمر الذي يقضي على مقدراتنا يوما بعد يوم.

- هنالك العديد من العوامل والتحديات التي ساهمت ولا تزال تساهم في الحد من التنمية المجتمعية، وفي مقدمة هذه العوامل دور الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القمعية والتدميرية التي مارسها ولا يزال على مدى العقود الأربعة الماضية تجاه شعبنا. يعتبر الاحتلال العامل الأول والمباشر في تأثيره ألتدميري على التنمية المجتمعية، كما أنه عاملا غير مباشر في

العديد من المشاكل الأخرى والتي ساهمت مجتمعة أو منفردة في التأثير السلبي على التنمية المجتمعية بصورة متفاوتة، واحد هذه الإشكالات المدمرة التي تعاني منها التنمية المجتمعية هي الاغتراب السياسي، الذي ينتج عنه عدم المشاركة المجتمعية بكافة جوانبها والتي هي العمود الفقري للتنمية المجتمعية.

- الاغتراب السياسي يؤثر بشكل سلبي وعكسي على التنمية والعلاقة بينهما هي علاقة عكسية سلبية وان الاغتراب يؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويحد من المشاركة في كل هذه المجالات التي هي العمود الفقري للتنمية المجتمعية.
- المشاركة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد ويكتسبه خلال عمليتي التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة للفرد ليلعب دوراً فعالاً داخل مؤسسات التنشئة المبكرة، كالأسرة والمدرسة، وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفاعلية في الحياة السياسية فيما بعد. إن الأطفال الصغار الذين تتاح لهم فرصة المشاركة في عملية صنع القرار في الأسرة والمدرسة، تكون احتمالات مشاركتهم السياسية أكبر عندما يدخلون الحياة السياسية.
- هناك علاقة طردية بين التنشئة من جانب والمشاركة من جانب آخر، فكلما تضمنت مناهج التنشئة الاجتماعية–السياسية قيم المبادرة الإيجابية، كلما ارتفعت درجة ونسبة المشاركة، وبالتالي لا يمكن فصل مضمون نظام التنشئة كمحدد أساسي للمشاركة عن النظام ألقيمي–الثقافي السائد في المجتمع، والذي يعد عاملاً مرجعياً حاكماً للواقع وسلوك الأفراد فيه، خاصة وإذا كانت الأبوية–السلطوية تمثل قلب النظام ألقيمي–الثقافي والتي تنعكس في نسق متكامل من المحرمات والموانع.
- المشاركة السياسية كقيمة عليا للحياة الديمقراطية في أي مجتمع من جانب، وكتجسيد عملي للمواطنة من جانب آخر، تتوقف إلى حد كبير على ظروف الواقع المجتمعي وعلى مدى قدرة البناء السياسي (الدولة بمؤسساتها وكيانات المجتمع المدني) على الاستجابة للبناء الاجتماعي– الاقتصادي، فكلما كان البناء السياسي متسقاً مع البناء الاجتماعي والاقتصادي، كلما ارتبط ذلك بدرجة أكبر من الاستقرار السياسي المحفز على المشاركة. وفي المقابل، إذا شهد التطور التاريخي عدم توافق بين البناء الاجتماعي– الاقتصادي من ناحية والبناء السياسي من ناحية أخرى فإن ذلك يعني أن هناك أزمة تعترض العملية الديمقراطية والمشاركة.
- إن تراجع العلاقة ما بين المنظمات الأهلية من ناحية والمؤسسة الرسمية والحركات الاجتماعية (حركة المرأة، البيئة، العمال، الفلاحين .....الخ) والأحزاب السياسية من

ناحية أخرى، على قاعدة التنسيق والتشاور والتعاون والاستقلالية أدت إلى غياب المشاركة المجتمعية وبالتالي أدت إلى نشوء أسباب جديدة للاغتراب السياسي في المجتمع الفلسطيني

- أن غياب المشاركة وطغيان الحزب الواحد والفئوية على العمل الحزبي في فلسطين، والتخبط في البرنامج السياسي الاستراتيجي والمرحلي والقمع والرقابة، أدى إلى تحويل المشاركة السياسية لتنحصر في أشكال محددة نتيجة لكبر الهزائم التي لحقت بنا وبمشروعنا الوطني، ولعدم وضوح الخيار السياسي.
- لابد من ضرورة مشاركة الشباب في المؤسسات والأحزاب السياسية على أن يأخذوا دوراً واضحاً يرتبط بقضايا التحرر الوطني والاجتماعي وصولاً إلى المجتمع الحر الديمقراطي المدني في فلسطين عبر إتاحة الفرصة لهم للتأثير في صنع القرار برغم كل المعيقات التي تقف سداً منيعاً أمام ذلك، لأن المستقبل للشباب والحركة الشبابية التي لابد أن تولى الأهمية لها كونها مرشحة لأن تلعب دوراً طليعياَ في هذا المضمار التحرري الوطني والديمقراطي والاجتماعي.
- المشاركة بكافة أشكالها ومجالاتها حق من حقوق الإنسان الأساسية كما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وهو أداة للتنمية الفعالة وأسلوبا للممارسة السياسية والمسؤولية الاجتماعية والتربوية لأفراد المجتمع، وهي تعطي الإنسان الحق في إخضاع كافة القضايا التي تؤثر عليه وعلى جماعته للمناقشة وإبداء الرأي وتنمي الشعور القومي لديه.
- حتى يتسنى للمرء أن يعبر عن قناعاته بوضوح وبجرأة من موقع الاختلاف مع النظام السياسي القائم، يفترض وجود الديمقراطية التي من خلالها يمكن الحديث عن مشاركة جادة لكل قوى المجتمع بمن فيهم الشباب تحقيقا لرغباتهم وقناعاتهم وتعبيرا عن الشعور بالانتماء للمجتمع الذي يعيشون فيه.
- الأهمية السياسية للشباب تكمن في أن للسن دور كبير في تحديد درجة الاهتمام السياسي، وضمن هذا المفهوم فان الشباب هم القوة السياسية المتحررة والمنفتحة والأكثر راديكالية، والحزب الذي يحوز على ثقتهم ويكسب عقولهم وسواعدهم يتقدم بثبات لتحقيق أهدافه سواء كانت وطنية تحررية، أم ديمقراطية اجتماعية.
- يعتبر العمل الاجتماعي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي. ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوما بعد يوم، فهناك قاعدة مسلم بها مفادها أن الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية تعقدا وأصبحت في تغير مستمر. ولذلك، كان لابد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء الفراغ العام وتكمل الدور الذي تقوم به بمساندة الجهات

الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة المنظمات الأهلية. وفي أحيان كثيرة يعتبر دور المنظمات الأهلية دورا سباقا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأصبحت تضع خطط وبرامج تحتذي بها الحكومات.

- بنجاح العمل الاجتماعي لا بد من توفر عوامل عدة، أهمها المورد البشري: فكلما كان المورد البشري متحمسا للقضايا الاجتماعية ومدركا لإبعاد العمل الاجتماعي، كلما أتى العمل الاجتماعي بنتائج ايجابية وحقيقية. كما أن العمل الاجتماعي يمثل فضاء رحبا يمارس فيه أفراد المجتمع ولاءاتهم وانتماءاتهم لمجتمعاتهم، كما يمثل مجالا مهما لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.
- انطلاقا من العلاقة التي تربط بين العمل الاجتماعي والمورد البشري، يمكن القول بأن عماد المورد البشري الممارس للعمل الاجتماعي هم الشباب، خاصة في المجتمعات الفتية. فحماس الشباب وانتمائهم لمجتمعهم كفيلان بدعم ومساندة العمل الاجتماعي والرقي بمستواه ومضمونه.
- رغم ما يتسم به العمل الاجتماعي من أهمية بالغة في تنمية المجتمعات وتنمية قدرات الأفراد، إلا أننا نجد نسبة ضئيلة جدا من الأفراد يمارسون هذا العمل الاجتماعي. فهناك عزوف من قبل أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم عن المشاركة في العمل الاجتماعي بالرغم من أن الشباب يتمتع بمستوى عالي من الثقافة والفكر والانتماء.
- إن الاغتراب السياسي يؤثر وبشكل مباشر وعكسي على العملية التعليمية والتي هي جزء مهم جدا في التنمية المجتمعية، ويؤثر سلبا في اللحاق بركب الصحوة التكنولوجية في هذا القرن.
- الاهتمام بتطوير نظام التعليم ليكون مواكبا للصحوة التكنولوجية مع الاهتمام بالجانب الثقافي وتنمية الرغبة في البحث والمعرفة لدى الطلاب منذ الصغر، وتشجيعهم على الاهتمام بالحصول على المعلومات من الوسائل المتاحة كافة.
- يجب أن لا يكون الاعتماد كليا على الهيئات التعليمية ولكن على كل فرد أن يبدأ في تثقيف نفسه وإدراك أهمية التكنولوجيا في حياته، وأن يكون له الدور في نشر الوعي التكنولوجي في المجتمع أيضا، وهناك دائما فرصة للتعلم مهما تأخر الوقت أو تقدم العمر.
- لابد لجميع الشباب أن يدركوا أهمية التكنولوجيا في حياتهم، وأنها وسيلة لكل هدف نسعى إليه. لذلك على الشباب أن يهتموا بالجانب الثقافي في حياتهم لأننا نعيش الآن موجة عصر المعلومات. و على الهيئات التعليمية والحكومات وكبار الشركات أيضا الاهتمام بالشباب، وإعطائهم الفرصة لتنمية أنفسهم وليكونوا لهم دورا في المجتمع.

- تعد الإنتاجية المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها، والاغتراب يؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية عكسيا وهذا التأثير العكسي يؤثر مباشرة على نوع التعليم وجودته، والمحصلة أن إنتاجية الفرد تتأثر بمقدار التعليم الذي حصل عليه ونوعيته، وتقدم أي دولة في عصر ثورة المعلومات وعالمية المعرفة، يتوقف على قيمة المعارف فيها: إن قيمة أي منتج اليوم تتحدد بقيمة مكون المعرفة في هذا المنتج وهذه القيمة هي المكون الأساسي في عصر الاقتصاد المعرفي.

3.6 التوصيات

تأسيسا على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث يوصي للجهات المعنية وهي رئاسة الدولة أولا ومن ثم التربية والتعليم العالي، ووزارة الشباب، وهناك توصيات للجهات غير الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأخيرا الجهات الداعمة أو المانحة بما يلي:

أ توصيات للجهات الرسمية

- استحداث وزارة جديدة هدفها التخطيط والتنفيذ لقضايا التنمية التي تهم المجتمع الفلسطيني من الناحية المجتمعية (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا) على غرار الدول المتقدمة التي تعنى بقضايا التنمية وخاصة التنمية السياسية، يكون اسمها(وزارة التنمية المجتمعية).
- العمل على بناء القدرات المؤسسية بإدارة تخطيط وتطوير المشاركة بما يضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع للمشاركة في بناء مجتمع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع نسبة المشاركة في الحياة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، وهذا من شأنه أن يخفف من الأسباب التي تؤدي إلى الاغتراب السياسي.
- تعزيز المشاركة في رسم السياسات الحكومية، وفي مواقع صنع القرار على مختلف الأصعدة وذلك من خلال:

أ. زيادة تمثيل الشباب من الجنسين في هياكل السلطة، ولاسيما في مواقع اتخاذ القرار.

ب. اعتماد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على أساس المؤهل والكفاءة في التعيين والترقية، والسعي لاعتماد مبدأ التمييز الايجابي كوسيلة عملية للإسراع في القضاء على التمييز ضد المرأة ولزيادة نسبة تمثيلها في كل من المجلس الوطني و المجلس

التشريعي وفي أجهزة الحكم المحلي والمجالس البلدية والقروية ولجان الخدمات في المخيمات وفي النقابات المهنية والعمالية.

ج. وضع الآليات التي تفسح المجال أمام انتخاب المسئولين النقابيين من الشباب والنساء والهيئات والمؤسسات الإقليمية والعربية والدولية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف مظاهر الاغتراب لدى الشباب والمرأة الفلسطينية عموما والشباب والمرأة اللاجئة بشكل خاص.

- تعزيز الحياة الديمقراطية في المؤسسات الرسمية عن طريق زيادة نسبة المشاركة في مراكز صنع القرار من قبل العاملين في هذه المؤسسات و تنظيم الحلقات النقاشية والدراسية حول آليات اتخاذ القرار للعاملين في المؤسسات الرسمية.
- يجب العمل من قبل الجهات الرسمية على تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية وعلى رأسها المشاركة السياسية والعمل على نشر الوعي القانوني الذي من شأنه أن يؤدي إلى سن قوانين جديدة تخدم هذا الغرض وتطوير القوانين الموجودة بما يضمن مشاركة فاعلة من كل أطياف الشعب الفلسطيني، مع التركيز على المرأة والشباب وعلى رأسها تطوير قانون الانتخابات الفلسطيني.
- تطوير علاقات تنسيق وتعاون وشراكة بينها و بين المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص مبنية على أساس الاحترام المتبادل، وحرية واستقلالية العمل للجميع، والذي يضمنه القانون، من أجل أن يسيرا معا وجنبا إلى جنب لتحقيق التنمية المجتمعية وذلك باقتراح آليات لتسهيل وتمكين المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للإسهام والمشاركة في إعداد الخطة الوطنية الشاملة للتنمية والخطط التنموية القطاعية بهدف الوصول معا بهذه الشراكة والعلاقة التعاونية إلى عمود التنمية الفقري وهو المشاركة الشعبية من خلال التخطيط و التنفيذ المشترك للعديد من الفعاليات والبرامج التنموية.
- العمل على تشجيع التفاعل والحوار المتواصل والمنتظم عبر أشكال مختلفة منها الاجتماعات واللقاءات الدورية المتواصلة وتشكيل لجان التنسيق الوزارية، وتشكيل لجان تنسيقية مع كافة التجمعات الأهلية كل ذلك بهدف تشجيع النقاش والحوار، وتبادل الأفكار والمفاهيم والآراء، بهدف تطوير العمل التطوعي وزيادة إسهاماته وفاعليته في التطوير المجتمعي والإنساني وفي الإسهام في تحقيق التنمية المجتمعية.
- التوجه إلى المؤسسات الداعمة وإقناعها بضرورة توفير التمويل للمشاريع التي تعزز المشاركة والتي تؤدي إلى الحد من التأثير السلبي للاغتراب السياسي على التنمية المجتمعية.

ب توصيات خاصة بوزارة التعليم العالي

يرى الباحث أن هناك دورا محوريا يجب أن تلعبه وزارة التربية والتعليم العالي في معالجة آثار الاغتراب السياسي والذي يؤثر بشكل مباشر وعكسي على العملية التعليمية ككل، وهذا الدور يجب أن تلعبه الوزارة لكي يصبح التعليم في فلسطين استثمارا يؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي هي مجالات التنمية المجتمعية وذلك من خلال :

1. إحداث تحولات جذرية في النظم والسياسات التربوية الفلسطينية لتخريج متعلمين يتفاعلون مع لغة القرن (21) ومستجدا ته وتقنياته بكفاءة وفاعلية عبر:

- إعداد الطاقة العاملة المؤهلة الخبيرة بتأهيل التربويين وتجديد كفاياتهم وتجويدها لأداء الدور التطويري المتوقع منهم وتمكينهم من تطبيق البرامج عمليا باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتطوير أساليب البحث العلمي وتقنياته، وتوظيف نتاجا ته مما يقود إلى زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات: العمل، والنمو الاقتصادي، والحراك الاجتماعي، وتطوير الاتجاهات الإيجابية لدى الفرد نحو القضايا التنموية الرئيسة، مثل :(التربية الأسرية، البيئية، السكانية، والتربية السياسية والمشاركة والديمقراطية.)يقود هذا إيجاد وتهيئة المواطن الأرفع ثقافة والأكثر قدرة على المنافسة والأكثر وعياً بحقوقه وواجباته المدنية، والأكثر مشاركة في تنمية مجتمعه وبالتالي نصل إلى طاقات مؤهلة وخبيرة، وتتم إتاحة فرص عديدة لهم ليتعرفوا على طاقاتهم الكامنة بعد تنميتها حيث ستعمل هذه الخبرات مع الطلاب في المدارس والجامعات على تحقيق التنمية المجتمعية من خلال

  - إعداد مناهج مدرسية وجامعية متطورة تعلم الجيل الجديد مبادئ النظام الأساسي الفلسطيني، وتاريخ فلسطين القديم والحديث، ومرجعيتها الفكريـــة، ونظامها السياسي، وتوظيفها عملياً لغرس قيم الانتماء والمشاركة والمواطنة والعمل والإنتاج والإنجاز من خلال:

❖ المناهج والكتب المدرسية
❖ النشاطات التربوية المرافقة للمنهاج
❖ التقنيات التربوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
❖ منظومة البحث والتطوير التربوي
❖ برامج التعليم والتدريب التربوي.

- تشجيع المدارس والجامعات على وضع وإعداد برامج مرافقة للمنهاج، من أجل تعميق المفاهيم المرتبطة بالتنمية المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) ونشرها.
- تعزيز ثقافة المشاركة والديمقراطية والتسامح والتعايش مع الاختلاف لدى الأجيال من خلال تعزيز مهارات التفكير الناقد والإبداعي والتحليلي والمستقبلي بواسطة وضع منهاج متكامل للتوجيه الوطني"أهدافاً ومحتوى ومهارات وإجراءات" تنويع أساليب التوجيه الوطني لتشمل: برامج تدريبية، وورش للعصف الذهني والتوعية، وزيارات ميدانية.... تنويع برامج التوجيه لتشمل برامج تربوية واجتماعية وثقافية وبيئية وإرشادية وكشفية وسياحية.... تعريف الطلبة والشباب بأحدث المستجدات وتعزيز ثقافتهم بهدف تمكين الطلبة من مهارات الحياة المعاصرة كالاتصال والتفاوض والحوار وحل المشكلات....الخ.
- صقل مهارات الشباب في الاتجاه الذي يلبي متطلبات التنمية والمعرفة والمستقبل من خلال اعتماد التعددية والتنوع مصدر إثراء وإغناء، وتشجيع تأسيس البرلمانات والجمعيات والهيئات الشبابية وتجذ ير الديمقراطية داخلها وتعزيز المبادرات الطلابية والشبابية الإبداعية التي تقوي الإحساس بالانتماء والتضامن والمسؤولية والقيادة لديهم وتفعيل المجالس المدرسية والجامعية ومنها مجالس الطلبة وتفعيل برامج تهيئة القيادات الواعدة وبخاصة في مجال قيادة التغيير.

ج توصيات خاصة بوزارة الشباب والرياضة

- تفهم طبيعة مرحلة الشباب باعتبارها قابلة للإرشاد والتشكيل والصياغة وفق الإطار المجتمعي، و تمكين الشباب من إدراك أدوارهم كمواطنين يتمتعون بحقوق وطاقات متميزة للتأثير الفاعل على مسار حياتهم ومستقبل مجتمعهم، يعزز عنصر المشاركة لديهم وبالتالي يخفف دوافع الاغتراب السياسي لديهم.
- قيام طواقم الوزارة الخاصة بتنمية الشباب بوضع صيغ تعاونية تشاركية تنسيقية تكاملية ضمن إطار شامل متوازن لتمكين الشباب من التعبير عن آرائهم وفقاً لقدراتهم ودرجة نضجهم وذلك لفتح حوار معمق مع الشباب وبين الشباب أنفسهم، وتمكينهم من التعبير عن رؤيتهم كشركاء في القرار والتنمية.
- إيجاد آليات مناسبة لتحفيز ورعاية الإبداع والتميّز وذلك بإيلاء البحوث التربوية والعلمية الاهتمام الكافي، وربطها باحتياجات القطاعات الوطنية المختلفة وعلى رأسهم الشباب.
- استثمار المنابر التربوية والإعلامية والدينية لتعزيز قيم المواطنة الصالحة وممارساتها. وذلك بتفعيل الاهتمام بالتربية السياسية والمدنية بهدف تحقيق الانسجام والتناغم بين مجمل

البرامج والأطروحات المعنية بتمكين الشباب وبالتالي تقبل الشباب والإنصات الفاعل إليهم، والعمل معهم بإيجابية وتعزيز ثقتهم بأنفسهم الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على الأسباب الرئيسية للاغتراب السياسي وهو عدم المشاركة.

- مواكبة التحولات المتسارعة بالتفكير الناقد والإبداعي والمعرفة المنسجمة مع روح العصر وذلك بتوجيه نشاطات الأندية الرياضية والثقافية لخدمة مفاهيم: المشاركة والاندماج، والوحدة الوطنية والتنمية، الأمر الذي يؤدي إلى بناء شبكة شراكات فاعلة بين مختلف المؤسسات الوطنية المعنية، والتي تعمل على تعزيز شبكات تبادل المعلومات حول الشباب كحقائق وأرقام وسمات وقضايا وبرامج تعمل على تجذير الانتماء والولاء للوطن وخدمته، والمساهمة في تحقيق التنمية السياسية.

د توصيات للجهات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني

- تعزيز المشاركة والحياة الديمقراطية في المؤسسات غير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع للمشاركة في بناء مجتمع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.
- ترسيخ الحياة الديمقراطية الداخلية فيها من خلال: الانتخابات الديمقراطية الداخلية، والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار، والمكاشفة والمسائلة والمحاسبة وتطوير العلاقات ما بين المنظمة ومرجعيتها وأعضائها. وكذلك ما بين إدارة المنظمة من ناحية ومجلس إدارتها وهيئتها العامة من ناحية ثانية وان لا تعتبر نفسها بديلا للأحزاب والقوى السياسية بالإضافة إلى توسيع قاعدتها الأمر الذي يعتبر حثا للمواطن المغترب على المشاركة وممارسة الديمقراطية.
- ترتيب برامج للتبادل والزيارات سواء الداخلية أو الخارجية للتعرف على التجارب الناجحة تعزيز العلاقة مع الهيئات الدولية ذات الصلة بالشباب والمرأة.
- تطوير برامج تثقيفية وتعليمية تأخذ شكل الحملة الوطنية للتوعية والعمل الاجتماعي هدفها تعزيز انتماء المواطنين ومشاركتهم في مجتمعهم بحيث تتاح الفرصة للمواطنين التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمة في المجتمع وإعطاؤهم الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع وبالتالي المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع والمشاركة في اتخاذ القرارات، وهذا من شأنه القضاء على الأسباب الرئيسية للاغتراب السياسي التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني وهي: الحرمان من المشاركة.

- تبني الأولويات التنموية الوطنية وفق خطة التنمية الفلسطينية من خلال تمكين المنظمات الأهلية من التمسك بالأولويات التنموية وجعل المؤسسات التنموية المانحة تتبني الأولويات التنموية الوطنية تعزيز دور ومشاركة المنظمات الأهلية في تحديد وإعداد الخطط التنموية القطاعية والوطنية وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين المنظمات الأهلية من ناحية، ومع القطاع الحكومي والخاص من ناحية أخرى وهذا من شأنه خلق المشاركة بين المنظمات الأهلية والحكومية والخاصة التي هي عمود التنمية المجتمعية وبالتالي التخلص من آثار الاغتراب السياسي المدمرة للتنمية المجتمعية.
- إقامة ورشات عمل لتدريب المواطنين من الجنسين على المهارات القيادية للمشاركة الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني.
- تشجيع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار والقيادة، و العمل على زيادة أعداد قيادات المجتمع من الشباب وتمكينهم وبناء قدراتهم وذلك بتوعية الجمهور وخاصة النساء والشباب لأهمية ممارسة حقوقهن في الترشيح والانتخاب والمشاركة في جميع مواقع صنع القرار.
- القيام بفعاليات جماهيرية لتوعية المجتمع بأهمية المشاركة في صنع القرار.
- تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة، والسعي لرفع مستوى القبول المجتمعي لأنشطتها المتعلقة بتنمية المجتمع وتعزيز الثقة بنفسها وذلك عن طريق الندوات وورش العمل والمحاضرات والأنشطة التي تؤدي إلى تغيير الصورة النمطية أو التقليدية التي تجعل عملية صنع القرار حكراً على الرجل، وبالمقابل ترسيخ وتدعيم القيم والأعراف الاجتماعية الإيجابية والمشجعة لجهود التنمية ومكافحة القيم السلبية والمعرقلة للتنمية وتطور حياة الأسرة.

هـ- توصيات للجهات الداعمة

يرى الباحث أن الجهات الداعمة يجب أن تعمل على دعم مشاريع مجتمعية كالقيام بفعاليات جماهيرية ومشاريع التدريب التي من شأنها أن تعمل على:

- توعية الجمهور وخاصة الشباب والنساء لأهمية ممارستهم حقوقهم في الترشيح والانتخاب والمشاركة في جميع مواقع القرار.
- رفع كفاءة الشباب في أداء دورهم الأسري وتعزيز دورهم في المشاركة في الحياة العامة بما في ذلك النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- دعم المرأة والشباب ومؤسساتهم وتمكينهم لتقلد الوظائف العامة التي تسهم في وضع السياسات العامة للوطن.
- توفير فرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي التعاوني.
- إنشاء شبكة شراكات فاعلة بين مختلف مؤسسات الوطن.
- وضع نظام معلوماتي يضمن إيصال المعلومات إلى المؤسسات والأفراد بالشكل والزمان المناسب.

و توصيات لوزارة التنمية المجتمعية

- يرى الباحث أن على هذه الوزارة المستحدثة القيام بدور التنمية المجتمعية في فلسطين بناءا على المناهج العلمية التي تكفل نجاحها، وأولها التخطيط للعملية التنموية استراتيجيا، وتتبنى خطط علمية إستراتيجية في المجال التنموي المجتمعي وخاصة التنمية السياسية(مرفق خطة مقترحة لإستراتيجية وطنية للتنمية السياسية أعدها الباحث، انظر ملحق رقم (12.1).
- تتبنى الوزارة دعوة الباحثين والكتاب والمفكرين للعمل على تطوير نظرية الاغتراب العربية، ومعالجتها بالحث العلمي المستند إلى أصوله العربية الحقيقية ليصبح مرجعا للباحثين الشباب.

4.6 خلاصة

في هذا الفصل الذي يشكل آخر فصول الدراسة استعرض الباحث ما توصل إليه وارتآه من استنتاجات وتوصيات لموضوع الدراسة الذي تمثل في البحث عن علاقة الاغتراب السياسي بالتنمية المجتمعية، ومحاولة وصفها وتفسيرها.

ورغم عدم القدرة على توفير وصفة جاهزة لمواجهة الاغتراب السياسي ومعالجة الآثار المترتبة عليه، فالاغتراب ظاهرة اجتماعية معقدة، فإن أي استراتيجيه للقضاء على الاغتراب السياسي يجب أن تنطلق من تعزيز قدرات الأفراد في المجتمع، وتوسيع خياراتهم، وتمكينهم من كسب معركتهم ضد الاغتراب السياسي. ويُعتبر دور السلطة أساسياً في القضاء الاغتراب السياسي أو الحد منه، حيث يكمن جوهر العملية التنموية المناصرة للقضاء على الاغتراب السياسي في الإصلاح المؤسسي المؤدي إلى زيادة نصيبهم في هيكل القوة في المجتمع، ذلك أن الإصلاح المؤسسي المؤدي إلى مشاركة شعبية تمثل قلب التنمية المجتمعية.

ومع أن السلطة أيا كانت، هي التي تضطلع بالدور الرئيس في وضع ألاستراتيجيه اللازمة لمواجهة الاغتراب السياسي، إلاً أن المجتمع المدني والمغتربين أنفسهم يجب أن يبذلوا قصار جهدهم من أجل الخروج من محنة الاغتراب السياسي، فالضغط الذي يمارسه الناس للدفاع عن حقوقهم وإزالة العقبات من طريقهم، وتعزيز فرصهم في العيش الكريم والمشاركة، هو الذي سيؤدي في النهاية إلى القضاء على الاغتراب السياسي.

ولكي تكون إستراتيجية القضاء على الاغتراب السياسي فعّالة، ينبغي أن تُعطى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الرسمية مساحة واسعة للعمل على أوساط المجتمع و ينبغي أن ينظر إليها على أنها شريك أساسي للسلطة في القضاء على الاغتراب السياسي، ذلك أن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الرسمية يمكن أن يكون لها ميزة نسبية في تعزيز أساليب المشاركة في التنمية باعتبارها تعمل من خلال الاتصال الوثيق مع الفئات الاجتماعية المستفيدة من نشاطها.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فإن جهود مكافحة الاغتراب السياسي تتطلب وجود سلطة فاعلة قادرة على تهيئة الظروف السياسية اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تتصف بالعدل والإنصاف، وهذا يتطلب وجود حيز ديمقراطي يُعبِّر فيه الناس عن مطالبهم، ويعملون جماعياً من أجل توزيع أكثر عدلا للسلطة والثروة، والسلطة باعتبارها واحدة من الكيانات السياسية الأكثر فقراً في العالم وتعتمد في معظم سياساتها على المساعدات في كل الجوانب، مطالبة بأن تتبنى – وعلى وجه السرعة – إستراتيجية شاملة للخروج من محنة الاغتراب السياسي تكون مستجيبة للعناصر الأساسية التي تحقق التنمية المجتمعية وعلى رأسها التنمية السياسية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن :
هل يستطيع الفلسطينيون مواجهة التحديات التي تفرضها حالة الاغتراب السياسي عليهم ؟ أم أن الاغتراب السياسي سيظل قدر الفلسطينيين عامة واللاجئين خاصة؟

هل سنستبدل الجدل الدائر بالأولوية "من أحق بالاهتمام والأولوية أولا التنمية الاقتصادية أم التنمية الاجتماعية"؟

يرى الباحث "أن التنمية السياسية هي أساس التنمية المجتمعية وعمودها الفقري وان استطعنا القضاء على الاغتراب السياسي سنحقق تنمية سياسية تقودنا إلى تنمية اقتصادية واجتماعية تشكل في مجموعها التنمية المجتمعية التي نتطلع إليها" .

قائمة المراجع

- احمد، ك، ا. (1974): التخطيط الاجتماعي. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- البشاري، ا والعليمي، ر. (1998): البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية.دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، كتاب الثوابت، صنعاء، اليمن.
- البيج، ح. (1997 (: المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد9/223.
- البيج، ح. (1998): الديمقراطية والتعاقب على السلطة. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد136.
- الثامن من آذار. (2004): ملحق تصدره وزارة شؤون المرأة. ص 10.
- الجابري، محمد عبد. (1993): إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي.المستقبل العربي، العدد 167، بيروت، ص 13.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.www.pcbs.pna.org. 31/1/2006م.
- الحايك، زين والصوا، غازي (1996): بعض المحددات الاجتماعية للاندماج السياسي. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد23، العدد2، ص239-217.
- الحبيب، ف، ا. (1985): التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الدجاني، ا. (1989): التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي. منتدى الفكرالعربي، عمان.
- الزغل، علي. (1990): الشباب والاغتراب. دراسة ميدانية من شمال الأردن، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الثاني.
- الشرعة، ف. (1999): المشاركة السياسية في الريف الأردني.جامعة آل البيت، الأردن.
- الشرعي، ب (2000): مستقبل مشاركة المرأة اليمنية في العمل السياسي كما تراها طالبات
- كلية التربية جامعة صنعاء. دراسة ميدانية، أبحاث المؤتمر العلمي الخامس، جامعة صنعاء، اليمن.
- الضمور، م. (2001): البناء الاجتماعي والمشاركة السياسية.الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العزام، عبد المجيد. (1991): اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية.دراسات، عدد2، مجلد18، ص175.

- الفرح، م، ح. (1998): الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن 1997.ا لطبعة الأولى، دار المجد للطباعة والنشر، صنعاء.
- الفقيه، م. (2001): الأحزاب والتربية السياسية في الجمهورية اليمنية.جامعة طنطا، مصر.
- الفيومي، م. (1988): ابن باجه وفلسفة الاغتراب. دار الجيل، بيروت.
- القاضي، ع. (1999): النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن.الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- القريطي، عبد المطلب. (1991): دراسة ظاهرة الاغتراب لدى عينة من طلاب الجامعة السعوديين وعلاقتها ببعض المتغيرات الأخرى. رسالة الخليج، المجلد 12.
- الكبسي، ا. (1998): نظام الحكم في الجمهورية اليمنية. الطبعة الثالثة، مركز الفران، صنعاء.
- الكردي، م. (1997): التخطيط للتنمية الاجتماعية. دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان. دار المعارف، مصر.
- المؤتمر الوطني لشؤون المرأة، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، عمان.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2001): الحق في التنمية. الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات 26.
- المشاقبة، أمين. (1993): الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين. دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 9، عدد1، ص87-120.
- النقرشي، عبدالله. (2005): دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية.المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية.

  http://www.ju.edu.ju\puplication\cultral20%magazine\hezb4.htn ، 2006/5/28م.
- النقشبندي، ب. (2001): المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية. الطبعة الأولى، دار الفارس، عمان.
- النقشبندي، بارعة و ومخادمة، ذياب. (2001): المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية.دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد29، عدد1، ص68-46.
- النقشبندي، بارعة. (2000): المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.مؤتة للبحوث والدراسات، العدد6، ص230-197.
- النوري، قيس. (1993): الاغتراب وتحديات العصرنة. آفاق عربية، العدد 18.
- http://www.pcc-jer.org/articles.php?id=68 2006/8/20م.

- النووي، قيس. (1979): الاغتراب اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً. الكويت، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الأول.
- أبراش، ا. (1998): علم الاجتماع السياسي.الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان.
- أبو أصبع، ب. (1990): النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1990-1978). جامعة القاهرة، مصر.
- أبو ستة، سليمان. (2001): الفلسطينيون في العالم-إحصائيات حول اللاجئين. موقع شمل20 – www.shaml.org/arabic/facts/index.htm، 2006/1/20م.
- أبو صالح، م وعوض، ع (1990): مقدمة في الإحصاء. مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.
- اسكندر، ن. (1988): الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- بدوي، ف. (1997): المرأة القيادية والتنمية المتواصلة. دراسات عربية، العدد9/10.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002): تقرير التنمية الإنسانية العربية. منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، عمان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002): تقرير التنمية البشرية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- تيشوري، عبد الرحمن. (2005): متى نؤسس لحياة فاعلة في الحياة العامة. الحوار المتمدن، العدد1399.

http://www.rezgar.com\debat\show.art.asp?=52251، 2006/4/15م.

- حبيب، ك. (1980): التنمية الاقتصادية. دار الفارابي، بيروت.
- حسن، ع، م. (1977): التنمية الاجتماعية. مكتبة وهبة، القاهرة.
- حسنين، س، ا. (1976): طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- دائرة شؤون اللاجئين-منظمة التحرير الفلسطينية.

www.plord.org/reports1/2.htm - 76k، 2006/10/15م.

- رجب، م. (1986): الاغتراب سيرة مصطلح. دار المعارف، القاهرة.
- رمضان، م. (1984): الإحصاء الاجتماعي والعينات. جامعة دمشق، دمشق.
- سابيلا، ب. (1990): المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. دار الأسواق، عكا.

- ساري، حلمي. (1999): تحليل محتوى البرامج الانتخابية لمرشحي الانتخابات البرلمانية عام1997في الأردن.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 26، (ملحق)، ص 875-849.
- سجلات وكالة الغوث الدولية. www.un.org، تاريخ الزيارة1/12/2006م.
- سليمان، خ وجرار، ح. (2003): المخيم وجنين ملحمة الصمود والبطولة.عمان.
- سليمان، ع. (1998): مدخل إلى علم السياسة. الطبعة الرابعة، بيروت.
- شاخت، ر. (1980): الاغتراب. ترجمة كامل يوسف حسين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شافعي، م، ز. (1970): التنمية الاقتصادية. الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- شتا، ا، ع. (1993): نظرية الاغتراب من منظور الاجتماع. مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية.
- شفيق، لمى. (1985): حول نضال المرأة في المناطق المحتلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. مجلة المرأة العربية، العدد 2، ص 114.
- عبد الرحمن، ح. (1994): ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين. مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- عبد اللطيف، ر، ا. (1995): تنظيم المجتمع وقضايا التنمية. جامعة حلوان، مصر.
- عبد المطلب، أ. (1979): المشاركة السياسية في مصر. جامعة القاهرة، مصر (رسالة دكتوراه غير منشورة).
- عبد الوهاب، ط. (1999): سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية. الطبعة الأولى، دار الغريب، القاهرة.
- عبيدات، ا. (2004): التنمية السياسية والمرأة الأردنية. مرتكزات الخطاب واليات الممارسة.
- عزت، ن. (1998): المرأة والانتخابات. مؤسسة مواطن، رام الله.
- علي، ع، س. (2003): موقع الضبط النظرية والمفهوم. الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الموصل.
- علي، يوسف. (1997): المشاركة السياسية في الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، ص24-11.
- عويدات، عبد الله. (1995): مظاهر الاغتراب عند معلمي المرحلة الثانوية في الأردن. دراسات العلوم الإنسانية، المجلد 22.

- غليون، ب. (1994): المحنة العربية – الدولة ضد الأمة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فروم، ا. (1995): الاغتراب. ترجمة حسن محمد حماد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995.
- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية،الملحق رقم 11، المجلد الأول إلى الرابع.
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article13.shtml
- كرم، ا. (1991): اقتصاديات التخلف والتنمية. الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان.
- كيلاني، س. (2001): التنمية المجتمعية الفلسطينية: محاولة لرسم إطار مفاهيمي. مجلة جامعة النجاح الوطنية، التنمية المجتمعية في فلسطين، مركز تنمية المجتمع، رام الله. www.najah.edu/arabic/articles/31.htm، 10/2/2006م.
- مانع، ا، م. (1994): الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن (1993-1948). الطبعة الأولى، كتاب الثوابت، صنعاء، اليمن.
- مجاهد، ع. (بدون تاريخ) :الاغتراب في الفلسفة المعاصرة (بدون دار نشر).
- محمد، ع، م. (1980): البحث الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مرعي، ج. (1996): الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني.الجامعة الأردنية، عمان.
- مكتب خدمات مخيم جنين التابع لوكالة الغوث الدولية.
- منسي، ص. (1984): المشاركة السياسية لسكان الريف. دار الموقف العربي، القاهرة.
- مهنا، م. (1999): في نظرية الدولة والنظم السياسية. الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ميخائيل، امطانيوس. (1991): مسائل تصميم الاستبانة وصلاحيتها في البحث التربوي. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد21، ص33-9.
- ميعا ري، محمود. (2003): الثقافة السياسية في فلسطين. دراسة ميدانية، سلسلة دراسات إستراتيجية5، ط1، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- وطفة، علي. (1999): الخلفيات المبكرة للاغتراب النفسي والعاطفي. التربية، العدد131. http://www.pcc-jer.org/articles.php?id=68 30 20/8/2006م.

"ملحق 1.1: الإستبانة.

أخي المواطن / أختي المواطنة...

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين وعلاقته بالتنمية المجتمعية، وقد وقع عليك الاختيار لتكون ضمن عينة الدراسة، وان اهتمامك بالإجابة الصريحة والدقيقة على الأسئلة الواردة في هذه الإستبانة يتوقف عليه انجاز هذه الدراسة والتوصل إلى نتائج واقعية ومفيدة. لذا أرجو منك التعاون معنا بتعبئة هذه الإستبانة، والإجابة على جميع أسئلتها وعليه سيتم استخدام أجوبة الأسئلة في هذه الإستبانة بعد تحليلها لغايات البحث العلمي فقط، علما أن الباحث تناول موضوع الاغتراب من حيث **الفاعلية السياسية ومدى قدرة الفرد على التأثير في مجمل الحياة السياسية على كافة المستويات، ويعتبر الفرد مغترباً سياسياً إذا كان أو شعر بعدم قدرته على التأثير في الحياة أو العملية السياسية.أو هي حالة من عدم الرضا عن الأوضاع السياسية القائمة وعدم الثقة في المؤسسات السياسية والمسئولين، والإحساس بالعجز وعدم القدرة على التأثير والتغيير، وتناول الباحث أهمية الاغتراب السياسي كونه يشكل مشكلة اجتماعية على مستوى الأدوار الاجتماعية المتوقعة من أفراد المجتمع، فإذا كان الفرد مغترباً سياسياً سيكون غير قادراً على القيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.**

القسم الأول: البيانات الأساسية

يرجى من حضرتكم وضع إشارة (×) في المربع المخصص للإجابة التي تراها مناسبة.

أ.الجنس: 1. ذكر ☐ **2** .أنثى ☐

ب. العمر: 1. 30-20 ☐ **2.** 40-31 ☐ **3.** 50-41 ☐ **4.** 50 فما فوق ☐

ج. مستوى التعليم:1. لا يقرأ ولا يكتب ☐ **2.** أساسي ☐ **3** .إعدادي ☐ **4.**ثانوي ☐

5. دبلوم ☐ **6.**بكالوريوس فما فوق ☐

د. الحالة الاجتماعية: 1. أعزب ☐ **2.** متزوج ☐ **3.** مطلق ☐ **4.**أرمل ☐

القسم الثاني:

ويشمل هذا القسم فقرات تبين تأثير الاغتراب السياسي على مجالات التنمية المجتمعية وهي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية. وفي كل مجال عدة فقرات، أرجو من حضرتكم وضع إشارة (x) مقابل الإجابة الصحيحة.

الرقم	الاغتراب السياسي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يعمل على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد.					
2	يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي للدولة.					
3	يتسبب في انخفاض دخل الفرد.					
4	يقلل من التخطيط للاقتصاد الشامل.					
5	يحد من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.					
6	يؤدي إلى خلل في بناء الاقتصاد وتوازنه.					
7	يحد من استخدام الإمكانات المادية المتاحة.					
8	يحد من استخدام الموارد الطبيعية.					
9	يؤدي إلى غياب العدالة الاقتصادية.					
10	يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.					
11	يؤدي إلى أن تكون المرأة عالة على المجتمع اقتصاديا.					
12	يؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك.					
13	يحد من التعليم بشكل عام.					
14	يقلل من المشاركة في الأنشطة المجتمعية الصحية (ندوات التثقيف والبرامج الموجهة).					
15	يقلل من الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.					
16	يقلل من فرص الحصول على عمل مناسب.					
17	يقلل من فرص الحصول على إسكان مناسب.					
18	يحد من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد					

	والجماعات في المجتمع الواحد.					
19	يحد من توفر العدالة الاجتماعية.					
20	يقلل من المشاركة في الأنشطة الترويحية.					
21	يعيق المشاركة في إحداث تغييرات في أنظمة المجتمع المختلفة.					
22	يؤدي إلى الانشغال بالمظاهر.					
23	يعيق الاغتراب السياسي تحقيق العدالة الاجتماعية.					
24	يعيق تغيير القيم الاجتماعية السائدة.					
25	يعيق إحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية السائدة.					
26	يؤدي إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية الداخلية.					
27	يؤثر سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير اللاجئ.					
28	يؤثر على نمو العائلية والعشائرية.					
29	يؤدي إلى الاعتماد على القوانين العشائرية في الحياة اليومية.					
30	يؤدي إلى انتشار الجريمة					
31	يؤدي إلى انتشار المخدرات.					
32	يؤدي إلى انتشار الانحرافات الأخـــلاقية والسلوكية في المجتمع بأنواعها.					
33	يعيق الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية وخاصة للمرأة.					
34	يعيق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وخاصة المرأة.					
35	يؤدي إلى تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب.					
36	يحد من فرص مشاركة النساء في أنشطة المجتمع المختلفة.					
37	يزيد من نسبة الأمية في المجتمع (الأمية التكنولوجية).					

38	يحد من قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.					
39	يقود إلى التمزق بين المادية المفرطة والروحانية الغيبية.					
40	يحد من التفاعل الايجابي بين الناس من اجل تأمين احتياجاتهم الأساسية					
41	يسبب ضعف الحياة الاجتماعية.					
42	يسبب الميل للابتعاد عن التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع دوافع وأهداف الإنسان المغترب.					
43	يؤدي إلى عدم تمييز الإنسان ما بين غرائزه الطبيعية وقدراته العقلية الأمر الذي ينعكس على المجتمع في شكل فوضى أخلاقية.					
44	يؤدي إلى ابتعاد المرأة عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والنوادي الثقافية.					
45	يقلل من فرص المرأة بالانخراط بالحياة السياسية.					
46	يحد من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.					
47	يحد من معرفة الفرد بحقوقه وواجباته السياسية.					
48	يحد من المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة.					
49	يحد من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي.					
50	يحد من الوعي السياسي للأفراد.					
51	يؤدي إلى تدني نسبة المنتخبين.					
52	ينتج عنه اخذ القانون بالقوة.					
53	يؤدي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية.					
54	يخلق مناخا فوضويا للمعارضة.					
55	يعمق الهوة الواصلة بين الأفراد ومراكز القوة في المجتمع.					
56	يحد من المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية					

57	يقود إلى غياب التفاعل مع أعضاء التشريعي في المحافظة.					
58	يؤدي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.					
59	يحد من تحقيق المساواة بين الأفراد والذي تعبر عنه الدولة للدلالة على مستوى الوعي السياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكام.					
60	يحد من الطموح في الحصول على الحرية السياسية.					
61	يحد من العلاقة التفاعلية الثنائية بين النسق السياسي والمواطنين.					
62	يحد من القيم والعواطف والشعور بالانتماء والإرادة في التغيير.					
63	يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.					
64	يؤدي إلى عدم اشتراك المواطنين في الحملات الانتخابية والدعوة إليها.					
65	يحد من بناء ثقافة سياسية.					
66	يفقد الشخص في الحصول على المعلومات من مصادرها الممكنة وبالتالي تقل خبرته وثقافته ويفقد التأثير في المجتمع ايجابيا.					
67	يؤدي إلى انتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد					
68	يؤدي إلى تقليل دور المرأة على القرارات السياسية حتى داخل الحزب.					
69	يقلص توفير الظروف للمرأة بأن تكون قيادية					
70	يؤدي إلى قلة التنسيق بين القطاعات النسوية المختلفة.					

ملحق 2.1: رسالة تحكيم الإستبانة.

الأستاذ الدكتور: نظام عباسي حفظه الله

الموضوع: تحكيم استبانه

تحية طيبة وبعد،

أتقدم لحضرتكم بأحر التحيات وأتمنى لكم موفور الصحة والعافية، وأدامكم الله لخدمة العلم وأهله، أرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم هذه الاستبانة التي سيتم استخدامها كأداة بحث في دراستي الحالية وهي بعنوان :

" الاغتراب السياسي لدى اللاجئين الفلسطينيين وعلاقته بالتنمية المجتمعية" (دراسة حالة مخيم جنين)

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة/ بناء مؤسسات / جامعة القدس / أبو ديس.

محاور التحكيم:

- مدى قياس الفقرات للموضوع المراد قياسه، ومدى ملائمة الفقرات من حيث الطول والقصر والوضوح والغموض، ومدى ملائمة الفقرات للفئة المستهدفة، ومدى انتماء الفقرة للبعد الذي تقيسه، ومن حيث احتمال الفقرة الواحدة لأكثر من معنى، ومن حيث سلامة اللغة المستخدمة في الفقرات، وإضافة أي فقرات ترونها مناسبة، الفقرات المقترح حذفها.

احترامي

نسخة

- د:أيمن يوسف/ أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية
- د:وائل أبو حسن/ أستاذ علم النفس في الجامعة العربية الأمريكية
- د:ربيع عويس / أستاذ علم الاجتماع في جامعة القدس المفتوحة
- د:خالد أبو الهيجاء / أستاذ الخدمة الاجتماعية في جامعة القدس المفتوحة
- أ:سامي الكيلاني/ مدير مركز التنمية المجتمعية في جامعة النجاح
- أ:زكريا الحاج حمد /مدير مركز التعليم المستمر/عميد كلية جنين المتوسطة

الباحث: نضال "أبو ناعسة"

ملحق 3.1: هجرة الفلسطينيين القسرية منذ الانتداب وحتى اتفاقيات الهدنة.

التاريخ	عدد القرى	عدد اللاجئين
أثناء الانتداب وتحت حماية القوات البريطانية وقبل إعلان إسرائيل	213	794، 413 (52 %)
خلال حرب 1948	264	272، 339 (42 %)
بعد توقيع اتفاقيات الهدنة (بما في ذلك تواريخ غير معروفة)	54	001، 52 (6 %)
المجموع	531	067، 805 (100 %)

أي أن القوات اليهودية طردت أكثر من نصف اللاجئين وهم تحت حماية بريطانيا وقبل إعلان دولة إسرائيل وقبل دخول القوات العربية فلسطين (أبو ستة، 2001).

ملحق 4.1: اسباب هجرة الفلسطينيين من موطنهم.

حسب الملفات الإسرائيلية	عدد القرى
الطرد على يد القوات اليهودية	122
الهجوم العسكري اليهودي المباشر	270
الخوف من هجوم يهودي متجه نحو القرى	38
تأثير سقوط مدينة قريبة	49
الحرب النفسية	12
الخروج الاختياري	6
غير معروف	34
المجموع	531

أي أن 90% من القرى نزحت بسبب هجوم عسكري يهودي (أبو ستة، 2001).

ملحق 5.1: اماكن لجوء الفلسطينيين

مكان اللجوء	الفلسطينيّون كافة	اللاجئون منهم
فلسطين 1948 (إسرائيل)	1، 012، 547	038، 47
قطاع غزة	1، 066، 707	570، 813
الضفة الغربيّة	1، 695، 429	286، 693
الأردن	2، 472، 501	666، 849، 1
لبنان	456، 824	276، 433
سوريا	494، 501	475، 472
مصر	51، 805	974، 42
السعودية	291، 778	778، 291
الكويت	40، 031	499، 36
باقي الخليج	112، 116	116، 112
العراق وليبيا	78، 884	884، 78
الدول العربيّة الأخرى	5، 887	887، 5
أمريكا الشماليّة والجنوبيّة	26	767، 183
باقي العالم	275، 303	008، 234
المجموع	8، 270، 509	185، 248، 5

أي أن ثلثي الفلسطينيّين لاجئون، محرومون من العودة إلى ديارهم لأنهم ليسوا يهودا، بينما يتدفق آلاف المهاجرين من روسيا والحبشة وغيرهما ليعيشوا في بيوتهم وعلى أرضهم (أبو ستة، 2001).

ملحق 6.1: الموطن الاصلي للاجئيين الفلسطينيين.

القضاء	عدد القرى المهجرة	عدد اللاجئين	
		عام 1948	عام 2000
عكا	30	47،038	306،753
الرملة	64	97،405	635،215
بيسان	31	19،602	127،832
بئر السبع	88	90،507	590،231
غزة	46	79،947	521،365
حيفا	59	121،196	790،365
الخليل	16	22،991	149،933
يافا	25	123،227	803،610
القدس	39	97،950	638،769
جنين	6	4،005	26،118
الناصرة	5	8،746	57،036
صفد	78	52،248	340،729
طبرية	26	28،872	188،285
طولكرم	18	11،333	71،944
المجموع	531	805،067	5،248،185

أي أنّ 85% من أهالي الأرض التي أقيمت عليها إسرائيل أصبحوا لاجئين (أبو ستة، 2001).

ملحق 7.1: أحياء وحارات مخيم جنين.

الرقم	اسم الحي (الحارة)
1	الساحة
2	الحوا شين
3	الدمج
4	السمران (القطنات)
5	جورة الذهب
6	المدارس (السكة)
7	الشرقي (المستشفى)
8	شارع مهيوب
9	طلعة الغبس
10	الغربي (عبدالله عزام)

ملحق 8.1: مخيمات الضفة الغربية.

الرقم	اسم المخيم	تاريخ الإنشاء	المحافظة/ الموقع	المساحة عند الإنشاء بالدونم	المساحة الحالية	ملاحظات
1.	مخيم شعفاط	1966	القدس	98	198	
2.	مخيم الأمعري	1948	رام الله	92	360	
3.	مخيم دير عمار	1949	رام الله	160	145	
4.	مخيم الجلزون	1949	رام الله	240	240	
5.	مخيم قلنديا	1949	رام الله	230	253	
6.	مخيم قدورة	1948	رام الله		25	غير منظم
7.	مخيم بير زيت	1948	رام الله	23	23	غير منظم
8.	مخيم سلواد	1970	رام الله	-	5	غير منظم
9.	مخيم عناتا	1948	القدس	-	-	غير منظم
10.	مخيم العوجا	1949	القدس	-	200	غير منظم
11.	مخيم عايدة	1948	بيت لحم	60	115	
12.	مخيم الدهيشة	1949	بيت لحم	258	340	
13.	مخيم بيت جبريل أو " العزة"	1949	الخليل	24	135	
14.	مخيم الفوار	1950	الخليل	108	280	
15.	مخيم العروب	1949	الخليل	258	347	
16.	مخيم عقبة جبر	1948	أريحا	689	689	
17.	مخيم عين السلطان	1948	أريحا	708	708	
18.	مخيم النويعمة	1948	أريحا	270	270	مغلق
19.	مخيم كرامة	1967	أريحا	-	-	مغلق
20.	مخيم الفارعة	1949	نابلس	225	194	

21.	مخيم جنيد	1949	نابلس	-	27	غير منظم
22.	مخيم بلاطة	1950	نابلس	167	470	
23.	مخيم عسكر	1950	نابلس	163	162	
24.	مخيم عين بيت الماء	1950	نابلس	28	28	
25.	مخيم نور شمس	1952	نابلس	226	230	
26.	مخيم طولكرم	1950	طولكرم	165	265	
27.	مخيم جنين	1953	جنين	372	473	
	المجموع	-	-	4564	6382	

(أبو ستة، 2001)

ملحق 9.1: مخيمات قطاع غزة.

الرقم	اسم المخيم	المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة عند الإنشاء بالدونم	المساحة الراهنة بالدونم
1	مخيم الشاطئ	غزة	1949	519	747
2	مخيم جباليا	منطقة جباليا	1948	1403	1448
3	مخيم النصيرات	الوسطي	1948	559	589
4	مخيم البريج	الوسطي	1949	528	478
5	مخيم المغازي	الوسطي	1949	599	548
6	مخيم دير البلح	الوسطي	1949	156	132
7	مخيم خانيونس	خانيونس	1949	549	564
8	مخيم رفح	رفح	1949	-	1364
	المجموع	-	-	4313	5870

(أبو ستة، 2001)

ملحق 10.1: تقديرات اللاجئين لعام 1948 من مختلف المصادر.

الرقم	تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 حسب الجهات / المصادر المختصة	
1	الأمم المتحدة	750.000
2	لجنه التوفيق	766.000
3	الخارجية البريطانية	670.000
4	وكالة الغوث الدولية " الأنروا "	914.221
5	تقدير إسرائيلي – موشيه أفرت	604.000
6	الملفات الإسرائيلية	520.000
7	التقديرات العربية	940.000
الرقم	**تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 حسب الباحثين والدارسين**	
1	د. سليمان أبو ستة	804.747
2	جانيت أبو لغد	770.000
3	وليد الخالدي	744.150
4	محمد سعيد	800.000
5	د. رمضان بابادجي	726.000
6	ناهض زقوت	1.200.387
7	إيليا زريق	810.000
8	عودة شحادة	1.000.000
9	سهيل الناطور	750.000
10	د. شريف كناعنة	850.000
11	د. هنرى كتن	960.000

(دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية)

ملحق 11.1: قصيدة معركة مخيم جنين.

قصة مخيم الصمود والتصدي

يا سدرة المنتهى عـــــذرا فان بك ... آثار أحمـــــــــد في المعراج أنوار
رجـــال أحمد في الدارين نعرفهم ... بيض الصـــــفائح في الهيجاء كرار
لا ينثنون عن الحـــــق المبين ولا ... يرضون ذلا، كـــــرام النفس أحرار
مـــــا بدلو في كتاب الله مذهبهم ... صاروا الهداة مع الأحـــــناف أبرار
أرض المخيم للأعـــــــداء مقبرة ... وشاهـــــــد العصر آذار وأيـــار
جاءوا إلينا وريـــــح الحقد تحملهم ... إلى بـــــــــلاد لها الثوار أسوار
ظنوا المخيم والثوار زوبـــــــعة ... ينهون أمره بالأغرار، قـــــد غاروا
لكنهم اخطئوا فـــــي حسم موقفهم ... واستبدلوا التسليح والأفـــــراد فرار
حتى سمعنا صياح الجند مدبـــــرة ... من العـــــبوات والتفخيخ فانهاروا
يرمون أسلحة فيها نجاتـــــــهم ... فالنصر صبر وإيـــــمان وإصرار
لما أتتهم جنود القـــــــدس نازلة ... مثل القضاء أبـــــــابيل وأحجار
فـــما استداروا عن الأعداء في هرب ... وما استكانت نوايا الفخر إذ ثـــاروا
تحت الحصار فمـــا هانت عزائمنا ... يوم اللقاء جنود القـــــدس إعصار
حتى استعانوا على الثوار في قـــلق ... بالاحتياط وجولاني بنا احتـــــاروا
فاستقدموا الطيران المروحـــي عسى ... ينهـــــون معركة والوقت إعسار
لمـــــا أحالت جنود القدس خطتهم ... إلى هشيم أتت في أصله الـــــنار
جاءوا بجرا فات الغدر قد جـــرفت ... كـــــل البيوت على الأطفال تنهار
لم يدخلوا ارضي إلا وقـــــد نقلوا ... في الطائرات نعوشا في الوغى خاروا
أخبارهم ببقاع الأرض مهزلـــــة ... صاروا أحـــاديثا في الدهر قد ساروا
هذا المخيم والتاريخ يعرفـــــــه ... وينحني المجد إجـــــلالا لمن ثاروا
جند الكتائب للأعداء عقـــــدتهم ... مثل النسور وللأمجاد أوكـــــــار
فالحرب دوما على الأيـــام صبغتهم ... لا يخضعون لبـــــاغ الشر خوار
فصائل الفتح قـــــد ثارت حميتها ... لنصرة الحق طاروا في العـــلا طاروا

لمـــــــــــا انبرى لعدو الله فيلقهم يصارع المـــــــوت في الهيجاء إيثار

قـــــــوم الجبابرة الأحناف تعرفهم من نسل عدنـــان يوم الحرب إعصار

يـــــأبى المخيم إلا أن يعيش ضحى فيـــــــــــه الفخار وفيه المجد سيار

جيل يسلم رايات الفـــــــــخار إلى جيل سيأتي على الأعـــــــــداء ثوار

لم تنته الحرب أن الحرب قـــــائمة فالثأر يكبر في الأولاد يـــــــــا دار

غدا سنجني ثـــــمار النصر أخوتنا ما ضيع الله قوما للعـــــــــلا ثاروا

ملحق رقم 12.1:الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتنمية السياسية.
تطوير الباحث لنموذج الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية في الاردن.

- **المقدمة**

إن مشروع الإستراتيجية الوطنية من المشاريع المهمة التي لابد من وجودها في الدول، فقياس رقي الأمم وحضارتها وتقدمها يكون من خلال التخطيط للحفاظ على مواطنيها وذلك عن طريق توفير كافة الاحتياجات التي تحافظ عليهم وتنمي مهاراتهم وتزرع في نفوسهم حب الوطن والتفاني في خدمته .

إن الشباب في الوقت الحاضر أصبح في حاجة ماسة إلى الاهتمام والرعاية والشعور بعزة النفس واحترام وتقدير الذات. وان الدولة التي تجعل من ضمن أولوياتها صياغة إستراتيجية وطنية لاشك أنها تسير ضمن خطة موضوعه للاهتمام بمواطنيها مما سيؤهلها إلى عالم الريادة والتقدم لتكون بمصاف الدول المتقدمة .

- **ما هي الإستراتيجية الوطنية ؟**

تعتبر الإستراتيجية الوطنية في أي دولة بمثابة إعلان والتزام واضح من قبل الدولة بأن تدعم الأولويات والتوجهات الهادفة إلى تنمية مواطنيها في هذه الدولة، وتوفر الإستراتيجية إطار عام لتنمية المواطنين وذلك بتحديد الأهداف والمصالح الوطنية وأولويات العمل الوطني من برامج وسياسات تأسس لنظرة شمولية تعكس احتياجاتهم، وإيمانا بقدراتهم الكامنة وحقهم في المشاركة وأن يكون لهم دور أساسي سواء أكان ذلك على صعيد حياتهم الشخصية أو على صعيد الحياة العامة.

- **ما هي فوائد تطوير إستراتيجية وخطة عمل وطنية ؟**

أ. خلق إطار عمل وطني مستند إلى أهداف واستراتيجيات متفق عليها لنماء المواطن.
ب. تعزيز مكانة المواطنين ودورهم في المجتمع – مواطن قوتهم وإمكانياتهم والتحديات التي يواجهونها واحتياجاتهم وظروفهم وأفكارهم.
ج. تنمية روح التعاونية بين الأطراف المعنية بين الشباب والكبار، بين الوزارات الحكومية، بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
د. إبراز الكيفية التي يمكن أن يشارك فيها المواطن في عمليات صنع القرار والمساهمة في الحياة المجتمعية والوطنية.

- **الرؤية**

تحديث علاقة السلطة بالمجتمع، ركائزها المساواة والعدالة والنزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

- **الرسالة**

بناء وتعزيز أسس التنمية السياسية في إطار الشراكة الحقيقية بين مؤسسات السلطة و فئات المجتمع وفعالياته كافة وإرساء فلسطين كنموذج لمجتمع مدني معاصر متسامح منفتح ومتماسك ومشارك في الحياة العامة.

- **الغايات**

أ. إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية بعناصرها العربية و الإسلامية والإنسانية.
ب. تعزيز الديمقراطية والمساواة وسيادة القانون.
ج. توسيع نطاق المشاركة الشعبية في الحياة العامة.
د. تناغم الأدوار في بناءات الدولة والمجتمع مع عدم الإخلال بالتخصصات.
ه. الإصلاح السياسي.

- **الأهداف**

أ. تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية).
ب. تعزيز قيم الولاء والانتماء والمواطنة.
ج. الحفاظ على الاستقرار السياسي والأمن الوطني.
د. ترسيخ التوافق بين أطراف الحياة السياسية الفلسطينية حول القواسم الوطنية المشتركة.
ه. توفير بيئة سياسية حيوية لمجتمع مدني نشط قادر على خلق تيارات حزبية برامجية ومنابر سياسية فكرية لخدمة الوطن.
و. إرساء مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان باعتبارها مسلمات وطنية.
ز. ضمان مشاركة فاعلة لكل الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية.
ح. اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام.

ط. تعميق أسس التنشئة السياسية والتربية الوطنية و المدنية.
ي. إرساء الديمقراطية والحرية والانفتاح.
ك. اقتراح التعديلات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية السياسية.

- **المرجعيات**

أ. النظام الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
ب. الأجندة الوطنية.
ج. الوثائق الوطنية (الميثاق الوطني).
د. المواثيق والالتزامات الدولية.

- **التحديات والعقبات**

أ. **على الصعيد الداخلي**

١. الاحتلال الصهيوني.
٢. الأداء الحزبي وبطء استجابته للتحولات الداخلية.
٣. تداخل وتشابك الأدوار في عمل مؤسسات المجتمع المدني.
٤. ثقافة سياسية نمطية تخشى الرأي الآخر وتعمل على تهميشه أو إقصاءه.
٥. إحجام المواطنين عن المشاركة في العمل السياسي.
٦. عدم توظيف المفاهيم الديمقراطية وانعكاسها على السلوك السياسي والاجتماعي، وتغلب النزعة الفردية على حساب العمل الجماعي.
٧. ثقافة مجتمعية تعيق ممارسة المرأة لحقوقها المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة.
٨. قصور قانون الأحزاب الحالي عن تقديم الدعم للأحزاب وتحفيز الانخراط والمشاركة فيها.
٩. طاقات شبابية غير مهيأة للمشاركة في الحياة السياسية بشكل كاف.
١٠. تحويل الفصائل إلى أحزاب سياسية.
١١. عسكرة الأحزاب.

ب. **على الصعيد الخارجي**

١. تداعيات الأحداث و التحولات الإقليمية والدولية وبشكل خاص احتلال العراق.
٢. ضعف تكيف الحياة السياسية الفلسطينية مع التطورات الدولية و الإقليمية المستجدة.
٣. الثقافات وتأثيراتها السياسية والاجتماعية.
٤. التناقض بين المصلحة الفلسطينية والمطلوب دوليا.
٥. التدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

- **محاور الإستراتيجية**

أولا: التشريعات

أ) قانون الأحزاب

١.تعديل المواد والفقرات التي تحد من حرية الأحزاب وقدرتها على الانتشار.
٢.إضافة بند في القانون لدعم الأحزاب ماليا.
٣.وضع نظام خاص لدعم الأحزاب من الخزينة العامة.
٤.إضافة بنود تسهم في مشاركة المرأة والشباب في العمل الحزبي.

ب) قانون الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني

وضع قانون انتخاب عصري بديل عن القانون الحالي بحيث يراعي الاحتياجات التمثيلية للفلسطينيين كافة. كذلك احتياجات التمثيل الحزبي.

ج) القوانين الناظمة للحريات العامة

مراجعة وإعادة النظر في القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالحريات العامة بما يتوافق مع النهج السياسي الجديد المنفتح.

د) قانون الانتخاب للمجالس البلدية

تحديث وتفعيل قانون الانتخابات للمجالس البلدية بالارتكاز على الأسس الديمقراطية.

ه) قوانين الإعلام

استكمال تطوير قوانين الإعلام لتحقيق مزيد من الحريات الإعلامية.

و) المرأة في القوانين النافذة

مراجعة وتعديل القوانين لإزالة ما تبقى من تمييز ضد المرأة وما يختص بحقوقها المدنيةوالسياسية.

ثانياً: المبادرات والمشاريع

- تفعيل المشاركة من خلال المبادرات والمشاريع المبنية على أسس الشراكة الإستراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني وفئات المجتمع كافة.

أ. ساحة الحرية

إرساء مبادئ الحرية والديمقراطية وتعزيز الحريات العامة والتعددية السياسية والفكرية واحترام سيادة القانون.

ب. مؤسسات المجتمع المدني

تحديد ماهية الدور المنوط لمؤسسات المجتمع المدني و بناء وتطوير مشاركتها وتنظيم عملها.

ج. برلمان الشباب

إرساء قواعد البنية التحتية السياسية النموذجية للفئات الشبابية وتأطير العمل الشبابي بما يفضي إلى توظيف طاقاتهم وتحفيز مشاركتهم في الحياة العامة.

د. المرأة

تطوير الصيغ المؤسسية لضمان تنظيم تدريب وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

و. الثقافة السياسية و التربية المدنية

استحداث وسائل جديدة للتثقيف السياسي والمدني على مستوى المجتمع كذلك مناهج ومساقات التنشئة والثقافة السياسية والمدنية في المدارس والجامعات.

ثالثاً: محور البرامج التوعوية والتثقيفية

- تشمل الجوانب المعرفية والمواد التثقيفية ذات الصلة بالحقوق الدستورية والديمقراطية والسلوك المدني ومسؤوليات وواجبات ومنافع المشاركة في الحياة السياسية .

أ. البرامج التثقيفية والتوعوية

حملات توعوية وتثقيفية تشمل ومضات تلفزيونية وإذاعية ورسائل قصيرة بالهواتف المتنقلة والبريد الالكتروني.

ب. تفعيل المشاركة

توضيح مفهوم وكيفيات المشاركة في الحياة السياسية واعتماد خطاب سياسي موحد يفعل المشاركة الشعبية ويحد من امتداد ظاهرة الأغلبية الصامتة.

ج. الثقافة الديمقراطية

نشر المفاهيم الديمقراطية وتطبيقاتها السياسية والمجتمعية عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، وبالتعاون مع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني

أولاً: قانون الأحزاب			
الهدف : تفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسية			المخرجات: توفير البيئة الملائمة لتمكين الأحزاب من ممارسة دورهم في الحياة السياسية. وتشجيع مشاركة المرأة والشباب للانخراط في العمل الحزبي.
الرقم	الإجراءات	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	دراسة وتحليل نتائج وتوصيات اللجان الوطنية ورصد كافة الملاحظات.	-آراء الأحزاب حول مقترح المشروع. - مستوى مساهمة و مشاركة الأحزاب في صياغة هذا المقترح. - مدى استجابة المجلس التشريعي لهذا المقترح. - نسبة مشاركة الأحزاب في الانتخابات.	- وزارة التنمية المجتمعية	- المجلس التشريعي. - وزارة الداخلية. - الأحزاب السياسية. - مؤسسات المجتمع المدني.
2	تشكيل لجنة حكومية حزبية لإعداد مسودة مشروع قانون الأحزاب واستحداث مشروع نظام الدعم المالي.			
3	عقد حوارات ورشات عمل لمناقشة آليات لتطوير العمل الحزبي			
4	وضع صيغة نهائية للمشروع			
5	عرض المشروع على ديوان التشريع.			
6	عرض المشروع على مجلس الوزراء			
7	عرض المشروع على المجلس التشريعي			

ثانيا: قانون البلديات– الانتخابات البلدية			
الهدف : تفعيل المشاركة في الانتخابات البلدية		**المخرجات: ازدياد نسبة مشاركة عدد المواطنين في انتخابات المجالس البلدية.**	
الرقم	**الخطوات الإجرائية**	**مؤشرات تقييم الأداء**	**جهات التنفيذ**	**الشركاء**
1	دراسة وتحليل نتائج وتوصيات لجان الأقاليم واللجان الوطنية ورصد كافة الملاحظات والآراء حول هذا القانون.	– نتائج الحوارات وورش العمل. – آراء أعضاء المجلس التشريعي حول مقترح المشروع. – مدى استجابة المجلس التشريعي لهذا المقترح. – نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية مقارنة بالانتخابات السابقة.	– وزارة التنمية المجتمعية	–الأحزاب السياسية – وزارة الداخلية – وزارة الحكم المحلي – المجلس التشريعي – ديوان التشريع – مؤسسات المجتمع المدني
2	تصميم مقترح لمشروع قانون البلديات وعرض المقترح على الجهات ذات العلاقة.			
3	عقد حوارات وورش عمل لمناقشة المشروع.			
4	رصد نتائج الحوارات والإفادة منها لوضع الصيغة النهائية للمشروع.			
5	عرض المشروع على ديوان التشريع.			
6	عرض المشروع على مجلس الوزراء.			
7	عرض المشروع على المجلس التشريعي لإقراره.			

ثالثاً: قانون الاجتماعات العامة – مراجعة				
الهدف: حماية حرية الرأي والتعبير وصون الحقوق الفردية وتعزيز حرية ممارسة الديمقراطية			المخرجات: حرية الرأي والتعبير وصون الحقوق الفردية وتعزيز حرية ممارسة الديمقراطية	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	تحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالحريات العامة وتحليل توصيات اللجان الوطنية مثال على ذلك: قانون الاجتماعات العامة	– آراء الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني حول مقترحات المشاريع. – مستوى مساهمة و مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة المقترحات. – مدى استجابة المجلس التشريعي لهذا المقترح.	– وزارة الداخلية – وزارة التنمية المجتمعية	–الأحزاب السياسية – وزار شؤون المرأة – المجلس التشريعي – ديوان التشريع – مؤسسات المجتمع المدني – مراكز حقوق الإنسان
2	حصر القوانين المؤقتة ذات العلاقة بالتنمية السياسية ودراستها ووضع التوصيات اللازمة.			
3	عقد ورش عمل لمناقشة مقترحات القوانين ذات العلاقة بالتنمية السياسية.			
5	عرض المشروع على ديوان التشريع.			
6	عرض المشروع على مجلس الوزراء.			
7	عرض المشروع على المجلس التشريعي لإقراره.			

رابعاً: قانون الانتخاب				
الهدف: وضع قانون انتخاب عصري			المخرجات: إرساء قواعد الديمقراطية الحديثة ومشاركة فاعلة لكافة فئات المجتمع	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	دراسة وتحليل نتائج وتوصيات لجنة الانتخابات المركزية ورصد كافة الملاحظات والآراء حول هذا القانون.	– آراء الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني حول مقترحات المشاريع. – مستوى مساهمة و مشاركة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة المقترحات. – نسبة إقبال مشاركة فئات المجتمع كافة في الانتخابات.	– وزارة الداخلية – وزارة التنمية المجتمعية	–الأحزاب السياسية – المجلس التشريعي – ديوان التشريع – مؤسسات المجتمع المدني – لجنة الانتخابات المركزية
2	يقود الرئيس ورئيس الوزراء وفريق وزاري حوارات مع مختلف فعاليات المجتمع المدني.			
3	رصد الآراء ونتائج الحوارات لتصميم مشروع مقترح لقانون الانتخاب.			
5	عرض المشروع على ديوان التشريع.			
6	عرض المشروع على مجلس الوزراء.			
7	عرض المشروع على المجلس التشريعي لإقرار القانون.			

خامساً: قوانين الإعلام				
الهدف: إيجاد إعلام متفاعل قادر على المساءلة وكشف الحقائق بمهنية عالية			المخرجات: حرية التعبير ونقل المعلومة الصحيحة بشفافية ومهنية عالية	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	دراسة القوانين الإعلامية النافذة والمؤقتة.	– مستوى الأداء الإعلامي في معالجة كافة القضايا. – مستوى مساهمة المؤسسات الإعلامية في صياغة المقترحات. – مدى استجابة الإعلام لهذا المقترح. – مدى تتطور منهجية العمل المهني في هذه المؤسسات.	– المجلس الأعلى للإعلام – وكالة الأنباء الفلسطينية – مؤسسات الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية – وزارة الإعلام – وزارة التنمية	–هيئة الإذاعة والتلفزيون – الصحف الفلسطينية – دائرة المطبوعات والنشر –المركز الوطني لحقوق الإنسان
2	اقتراح التعديلات اللازمة.			
3	عرض التعديلات على المؤسسات الإعلامية.			
4	رصد نتائج الحوارات.			
5	وضع الصيغ النهائية للتعديلات.			
6	عرض المشروع على ديوان التشريع.			
7	عرض المشروع على مجلس الوزراء.			
8	عرض المشروع على المجلس التشريعي لإقرار القانون.			

سادساً: مؤسسات المجتمع المدني				
الهدف : تفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة والسياسية			المخرجات: مشاركة فاعلة في الحياة السياسية	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	وضع دراسة تحليلية لمؤسسات المجتمع المدني وتصنيف هذه المؤسسات وإيجاد توصيفات فرعية للمؤسسات.	-آراء وملاحظات مؤسسات المجتمع المدني للمقترحات. -مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة مقترحات القوانين المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني.	- وزارة التنمية المجتمعية	- مؤسسات المجتمع المدني - وزارة الداخلية - وزارة التخطيط -العلاقات العامة في الرئاسة ورئاسة الوزراء - وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الداخلية
2	دراسة وتحليل نتائج وتوصيات اللجان الوطنية ورصد كافة الملاحظات والآراء من مؤسسات المجتمع المدني حول القوانين المختلفة كمقترح قانون الجمعيات.			
3	إجراء حوارات مع قيادات المؤسسات حول أساليب عملها ومدى تطبيقها للمعايير المؤسسية واقتراحات لبناء قدراتهم المؤسسية			
4	وضع إستراتيجية لتطوير قنوات الاتصال مع مؤسسات المجتمع المدني إصدار كتيب لكافة مؤسسات السلطة لتوحيد الخطاب الحكومي وتطوير مهارات الاتصال مع مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء مظلة لكافة مؤسسات المجتمع المدني.			
ملاحظات:				

سابعا: المرأة في القوانين				
الهدف: تمكين المرأة من أداء دورها بفاعلية في الحياة العامة			المخرجات: مشاركة واسعة للمرأة في الحياة السياسية	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	دراسة القوانين الفلسطينية والعهود والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة و تحليل نتائج عمل اللجان الوطنية بخصوص قوانين المرأة.	– آراء الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني حول مقترحات المشاريع. – مستوى مساهمة و مشاركة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة المقترحات. – نسبة إقبال المشاركات في الانتخابات.	– وزارة التنمية المجتمعية	–مراكز حقوق الإنسان –اللجان والاتحادات النسائية. – مؤسسات المجتمع المدني –وزارة الداخلية –وزارة التنمية الاجتماعية –وزارة شؤون المرأة
2	اقتراح التعديلات بما يمكن المرأة من تفعيل دورها ومشاركتها في الحياة العامة.			
3	إقامة الحوارات وورش العمل لمناقشة المقترحات والتعديلات.			
4	رصد نتائج الحوارات ووضع التوصيات اللازمة.			
5	وضع الصيغ النهائية للتعديلات.			
6	عرض المشروع على ديوان التشريع.			
7	عرض المشروع على مجلس الوزراء.			
8	عرض المشروع على المجلس التشريعي لإقرار القانون.			
ملاحظات:				

ثامنا : ســـــاحة الحرية				
الهدف :إرساء مبادئ الحرية والديمقراطية وتعزيز الحريات العامة والتعددية السياسية والفكرية واحترام سيادة القانون			**الهدف:ت: نهوض أداء فئات المجتمع كافة في حرية ممارسة دورهم في الحياة السياسية بكل شفافية واعتدال.**	
الرقم	**الخطوات الإجرائية**	**مؤشرات تقييم الأداء**	**جهات التنفيذ**	**الشركاء**
1	وضع دراسة تحليلية لإنشاء ساحة الحرية	– مرتبطة بمدى تنفيذ هذه الخطة ضمن الإطار الزمني المحدد – آراء وملاحظات مؤسسات المجتمع المدني – مدى استجابة مؤسسات المجتمع المدني لهذا المشروع	– وزارة التنمية المجتمعية	– الأحزاب السياسية – مؤسسات المجتمع المدني – اتحاد الكتاب – وزارة الداخلية –وزارة الثقافة –وزارة الأشغال – وزارة التربية والتعليم –وزارة الشباب والرياضة
2	التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة وتشكيل لجنة توجيهية عليا لوضع إستراتيجية لتنفيذ هذا المشروع في إطار زمني محدد.			
3	وضع الصيغ النهائية للإستراتيجية.			
4	عرض المشروع على ديوان التشريع.			
5	عرض المشروع على مجلس الوزراء.			
6	عرض المشروع على المجلس التشريعي لإقرار القانون.			
7	إطلاق حملة توعية وإعلامية واسعة			

تاسعاً: الحملة الإعلامية والتوعوية				
الهدف : توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم			المخرجات: مواطن واعي بحقوقه المدنية والسياسية ومشاركة فاعلة في الحياة السياسية بأسلوب حضاري يعتمد على الاعتدال واحترام الرأي والرأي الآخر	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	حملة وطنية تضم تنويهات تلفزيونية إذاعية و ملصقات في الجرائد.	– مدى استجابة المواطنين لهذه الحملة التوعوية – مدى استجابة المواطنين لمفاهيم التنمية السياسية –مدى استجابة المواطنين لمفاهيم التنمية السياسية	– المجلس الأعلى للإعلام – وكالة الأنباء الفلسطينية – مؤسسات الإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية – وزارة الإعلام – وزارة التنمية	–هيئة الإذاعة والتلفزيون – الصحف الفلسطينية – دائرة المطبوعات والنشر
2	الصيغة النهائية لحملة التنمية السياسية عبر الرسائل القصيرة والبريد الالكتروني.			

عاشرا: الشباب				
الهدف : إرساء قواعد البنية التحتية السياسية النموذجية للفئات الشبابية			المخرجات: مشاركة أوسع للشباب في الحياة السياسية	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	دراسة وتحليل القوانين والأنظمة الفلسطينية والعهود والمواثيق الدولية الخاصة بالشباب و تحليل نتائج عمل اللجان الوطنية واقتراح التعديلات اللازمة.	– مرتبطة بمدى تنفيذ هذه الخطة ضمن الإطار الزمني المحدد – آراء وملاحظات الشباب حول فكرة برلمان الشباب – استجابة الشباب لفكرة برلمان الشباب وعدد الطلبات المقدمة	–المجلس الأعلى للشباب – وزارة الشباب – وزارة التنمية المجتمعية	–هيئة الإذاعة والتلفزيون – الصحف الفلسطينية – دائرة المطبوعات والنشر/وزارة الثقافة –وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني-
2	**برلمان الشباب**			
أ	عقد اجتماع للجنة التوجيهية العليا لبرلمان الشباب لمناقشة مقترح تشكيل الهيئة.			
ب	حملة إعلامية واسعة للترويج لبرلمان الشباب والبدء باستقبال الطلبات.			
ج	الانتهاء من إستقبال طلبات الانضمام للهيئة والبدء بتفريغها في برنامج.			
د	بدء المقابلات الشخصية للمتقدمين.			
ه	انعقاد أولى جلسات الهيئة الشبابية للبرلمان.			
.3	**ورشات عمل للشباب**			

الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
أ	عقد ورشات توعوية للشباب (العمل التطوعي).	– استجابة الشباب لمفاهيم التنمية السياسية.	المجلس الأعلى للشباب- – وزارة الشباب – وزارة التنمية المجتمعية	–هيئة الإذاعة والتلفزيون – الصحف الفلسطينية – دائرة المطبوعات والنشر/وزارة الثقافة –وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني-
ب	عقد ورشات توعوية للشباب (التنمية السياسية).			
ج	عقد ورشات توعوية للشباب (العمل الحزبي).			

الحادي عشر: التربية المدنية				
الهدف: نشر الثقافة الديمقراطية وتنمية السلوك المدني والانتماء الوطني في المدارس والجامعات			المخرجات: شباب واعي بحقوقه المدنية والسياسية ومشاركة فاعلة في الحياة السياسية بأسلوب حضاري يعتمد على الاعتدال واحترام الرأي والرأي الآخر	
الرقم	الخطوات الإجرائية	مؤشرات تقييم الأداء	جهات التنفيذ	الشركاء
1	تفعيل دور لجان المناهج والبدء بوضع خطوات عملية لإدراج مفاهيم التنمية السياسية في المنهاج.	– مرتبطة بمدى تنفيذ هذه الخطة ضمن الإطار الزمني المحدد	– وزارة التربية والتعليم العالي – وزارة التنمية المجتمعية	مؤسسات المجتمع المدني –
2	التوصية بإنشاء نادي للتربية المدنية في كل مدرسة وجامعة.			
3	التوصية بتعين مدرسين لمادة التربية المدنية			
4	عقد ورشات عمل للمدربين ومدراء التربية في كافة محافظات الوطن			
5	عقد ورشات تدريبية للمشرفين التربويين و معلمي التربية المدنية في كافة محافظات الوطن			
6	عقد مؤتمر وطني للتربية المدنية وإطلاق منهاج التربية المدنية			

ملحق 13.1: التوزيع النسبي للمرأة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية وأهم سمات القوى العاملة 1996ــ2000.

سمات القوى العاملة	1996	1997	1998	1999	2000
داخل القوى العاملة	11.0	11.5	11.3	12.3	12.7
خارج القوى العاملة	89.0	88.5	88.7	87.7	87.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
عمالة تامة	75.6	75.7	82.0	83.9	85.2
عمالة محدودة	4.8	4.2	2.8	3.1	2.5
بطالة	19.6	20.1	15.2	13.0	12.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

(كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (2).

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ملحق 14.1: التوزيع النوعي للسكان حسب قراءة الصحف

المنطقة	يقرأ الصحف اليومية			لا يقرأ الصحف اليومية		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	34.0	21.8	27.9	66.0	78.2	72.1
قطاع غزة	36.1	22.0	29.1	63.9	78.0	40.9
الأراضي الفلسطينية	**34.7**	**21.8**	**28.3**	**65.3**	**78.2**	**71.7**

المصدر : كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (2) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2001).

ملحق 15.1: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين لبعض المؤشرات الثقافية

المؤشر	الأراضي الفلسطينية	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
يقرأ الصحف	23.0	28.7	14.0
يقرأ المجلات	29.6	35.1	20.9
يستمع للراديو	35.1	37.5	31.4
يشاهد الفيديو	11.2	15.5	4.3
يستخدم الحاسوب	19.5	22.9	13.9

المصدر : كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (2) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2001).

ملحق 16.1: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس والمنطقة 2000.

الحالة التعليمية	الأراضي الفلسطينية			المنطقة					
				الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين
أمي	5.6	16.1	10.8	5.3	16.4	10.8	6.2	15.3	10.7
ملم	9.9	9.3	9.6	10.0	10.4	10.2	9.6	7.3	8.5
ابتدائي	22.3	20.5	21.4	23.5	22.0	22.7	20.1	17.5	18.8
إعدادي	32.2	30.3	31.2	33.4	30.3	31.8	29.9	30.2	30.1
ثانوي	17.0	15.7	16.4	15.1	12.5	13.8	20.6	22.1	21.3
دبلوم متوسط	5.4	4.5	5.0	5.7	4.6	5.2	4.8	4.4	4.6
بكالوريوس فأعلى	7.6	3.6	5.6	7.0	3.8	5.5	8.8	3.2	6.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

(كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (2). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2001).

ملحق 17.1: عدد الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1994-1995/2000-2001.

العام الدراسي	الجامعات			كليات المجتمع		
	ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين
1995-1994	16.042	13.338	29.380	1.876	2.234	4.110
1996-1995	21.190	15.904	37.094	1.842	1.980	3.822
1997-1996	29.533	19.643	46.176	2.254	2.345	4.599
1998-1997	29.546	22.881	52.427	1.949	2.350	4.299
1999-1998	33.548	27.298	60.846	2.533	2.903	5.436
2000-1999	35.696	30.354	66.050	2.388	2.769	5.157
2001-2000	40.220	35.359	75.579	2.129	2.835	4.964

ملحق 18.1: الموطن الأصلي لسكان مخيم جنين

منطقة جنين	منطقة حيفا	منطقة حيفا	منطقة حيفا	مناطق أخرى
زرعين	حيفا	دالية الروحة	شفا عمرو	البعنة / عكا
نورس	المنسي	الريحانية	صبارين	قاقون / طولكرم
المزار	عين حوض	السنديانة	عين غزال	بئر السبع
مقيبلة	الخضيرة	قنير	أبو زريق	بردس حنا/حيفا
صندلة	أبو شوشة	الكبارة	**منطقة بيسان**	بريكة/حيفا
اللجون	اجزم	كفر قرع	تل الشوك	جسر الزرقا/حيفا
أم الفحم	بلد الشيخ	كفر لام	قومية	دير طريف
مصمص	أم الزينات	الكفرين	**منطقة الناصرة**	عرب الجواميس
زلفة	أم الشوف	المزار	الناصرة	عرب الصوابرة
مشيرفة	قيسارية	هوشة	المجيدل	الغبية/حيفا
عين المنسي	الياجور	البطيمات	صفورية	مجارة
منطقة يافا	جبع	الفريديس	سولم	وادي حنين
يافا	عارة	الطنطورة	يافا الناصرة	إكسال/الناصرة
بيت دجن	عرعرة	عرب العوادين		الكساير
الشيخ مؤنس	حواسة	الطيرة		

(سليمان، 2003)

ملحق 19.1: قرار 194

فيما يلي نص القرار:

"إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

1- تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

2- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:

أ- القيام -بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د أ-2) الصادر في 14 مايو/ أيار سنة 1948.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حاليا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

3- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة -مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية- اقتراحا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

4- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فورا حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

5- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

6- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

7- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقا للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

8- تقرر أنه نظرا إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقا أبو ديس وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم -بما فيها المنطقة المبنية في موتسا- وأبعدها شمالا شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

- تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

- إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

9- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فورا بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

10- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة.

- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

12- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسئولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

13- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

14- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعا إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

15- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم 186 بـــ 35 صوتا مع القرار مقابل 15 ضده وامتناع 8 كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، بلوروسيا (روسيا البيضاء)، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفييتي، اليمن، يوغسلافيا.

امتناع: بوليفيا، بورما، الشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك".

ملحق 20.1: التحليل الاحصائي

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	42	13.8	13.8	13.8
	أنثى	262	86.2	86.2	100.0
	Total	304	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 02-03 سنة	113	37.2	37.2	37.2
	من 04-13 سنة	125	41.1	41.1	78.3
	من 05-14سنة	24	7.9	7.9	86.2
	50 فما فوق	42	13.8	13.8	100.0
	Total	304	100.0	100.0	

مستوى التعليم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا يقرأ ولا يكتب	5	1.6	1.6	1.6
	أساسي	29	9.5	9.5	11.2
	ثانوي	107	35.2	35.2	46.4
	دبلوم	51	16.8	16.8	63.2
	بكالوريوس فما فوق	112	36.8	36.8	100.0
	Total	304	100.0	100.0	

الجنس * مستوى التعليم noitalubatssorC

			مستوى التعليم		Total
			دبلوم	بكالوريوس فما فوق	
الجنس	ذكر	Count	16	26	42
		% within سن لجا	38.1%	61.9%	100.0%
Total		Count	16	26	42
		% within سن لجا	38.1%	61.9%	100.0%

الجنس * مستوى التعليم noitalubatssorC

			مستوى التعليم					Total
			لا يقرأ ولا يكتب	أساسي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس فما فوق	
الجنس	أنثى	Count	5	29	107	35	86	262
		% within سن لجا	1.9%	11.1%	40.8%	13.4%	32.8%	100.0%
Total		Count	5	29	107	35	86	262
		% within سن لجا	1.9%	11.1%	40.8%	13.4%	32.8%	100.0%

الحالة الاجتماعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أعزب \ عزباء	102	33.6	33.6	33.6
	متزوج\ة	139	45.7	45.7	79.3
	مطلق\ة	22	7.2	7.2	86.5
	أرمل\ة	41	13.5	13.5	100.0
	Total	304	100.0	100.0	

الجنس * مستوى التعليم noitalubatssorC

			مستوى التعليم					Total
			لا يقرأ ولا يكتب	أساسي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس فما فوق	
الجنس	ذكر	Count				16	26	42
		% within سن المجيب				38.1%	61.9%	100.0%
	أنثى	Count	5	29	107	35	86	262
		% within سن المجيب	1.9%	11.1%	40.8%	13.4%	32.8%	100.0%
Total		Count	5	29	107	51	112	304
		% within سن المجيب	1.6%	9.5%	35.2%	16.8%	36.8%	100.0%

الجنس * العمر noitalubatssorC

			العمر				Total
			من 02-03 سنة	من 04-13 سنة	من 05-14سنة	50 فما فوق	
الجنس	ذكر	Count	16	13	8	5	42
		% within سن المجيب	38.1%	31.0%	19.0%	11.9%	100.0%
	أنثى	Count	97	112	16	37	262
		% within سن المجيب	37.0%	42.7%	6.1%	14.1%	100.0%
Total		Count	113	125	24	42	304
		% within سن المجيب	37.2%	41.1%	7.9%	13.8%	100.0%

الجنس * الحالة الاجتماعية noitalubatssorC

			الحالة الاجتماعية				Total
			أعزب \ عزباء	متزوج\ة	مطلق\ة	أرمل\ة	
الجنس	ذكر	Count	18	17	5	2	42
		% within سن المجيب	42.9%	40.5%	11.9%	4.8%	100.0%
	أنثى	Count	84	122	17	39	262
		% within سن المجيب	32.1%	46.6%	6.5%	14.9%	100.0%
Total		Count	102	139	22	41	304
		% within سن المجيب	33.6%	45.7%	7.2%	13.5%	100.0%

مستوى التعليم * العمر noitalubatssorC

			العمر				Total
			من 03-02 سنة	من 04- 13 سنة	من 05-14سنة	50 فما فوق	
مستوى التعليم	لا يقرأ ولا يكتب	Count	2	2		1	5
		% within مستوى التعليم	40.0%	40.0%		20.0%	100.0%
	أساسي	Count	9	15	4	1	29
		% within مستوى التعليم	31.0%	51.7%	13.8%	3.4%	100.0%
	ثانوي	Count	39	44	6	18	107
		% within مستوى التعليم	36.4%	41.1%	5.6%	16.8%	100.0%
	دبلوم	Count	20	18	6	7	51
		% within مستوى التعليم	39.2%	35.3%	11.8%	13.7%	100.0%
	بكالوريوس فما فوق	Count	43	46	8	15	112
		% within مستوى التعليم	38.4%	41.1%	7.1%	13.4%	100.0%
Total		Count	113	125	24	42	304
		% within مستوى التعليم	37.2%	41.1%	7.9%	13.8%	100.0%

مستوى التعليم * الحالة الاجتماعية noitalubatssorC

			الحالة الاجتماعية				Total
			أعزب \ عزباء	متزوج|ة	مطلق|ة	أرمل|ة	
مستوى التعليم	لا يقرأ ولا يكتب	Count	2	2		1	5
		% within مستوى التعليم	40.0%	40.0%		20.0%	100.0%
	أساسي	Count	8	15	5	1	29
		% within مستوى التعليم	27.6%	51.7%	17.2%	3.4%	100.0%
	ثانوي	Count	34	49	6	18	107
		% within مستوى التعليم	31.8%	45.8%	5.6%	16.8%	100.0%
	دبلوم	Count	18	21	5	7	51
		% within مستوى التعليم	35.3%	41.2%	9.8%	13.7%	100.0%
	بكالوريوس فما فوق	Count	40	52	6	14	112
		% within مستوى التعليم	35.7%	46.4%	5.4%	12.5%	100.0%
Total		Count	102	139	22	41	304
		% within مستوى التعليم	33.6%	45.7%	7.2%	13.5%	100.0%

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.854[a]	.729	.729	.35637	.729	814.058	1	302	.000

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية الاقتصادية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	103.383	1	103.383	814.058	.000[a]
	Residual	38.353	302	.127		
	Total	141.736	303			

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية الاقتصادية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	4.696	.035		132.989	.000	4.627	4.766
	معدل الاغتراب السياسي	-3.848	.135	-.854	-28.532	.000	-4.114	-3.583

a. Dependent Variable: التنمية الاقتصادية

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
التنمية الاجتماعية	3.8857	.76473	304
معدل الاغتراب السياسي	.2135	.15179	304

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.955[a]	.913	.913	.22598	.913	3168.020	1	302	.000

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية الاجتماعية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	161.774	1	161.774	3168.020	.000[a]
	Residual	15.422	302	.051		
	Total	177.196	303			

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية الاجتماعية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	4.913	.022		219.434	.000	4.869	4.957
	معدل الاغتراب السياسي	-4.814	.086	-.955	-56.285	.000	-4.982	-4.646

a. Dependent Variable: التنمية الاجتماعية

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
التنمية السياسية	3.9577	.71499	304
معدل الاغتراب السياسي	.2135	.15179	304

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.969[a]	.938	.938	.17825	.938	4573.100	1	302	.000

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية السياسية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	145.302	1	145.302	4573.100	.000[a]
	Residual	9.596	302	.032		
	Total	154.898	303			

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية السياسية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	4.932	.018		279.222	.000	4.897	4.966
	معدل الاغتراب السياسي	-4.562	.067	-.969	-67.625	.000	-4.695	-4.430

a. Dependent Variable: التنمية السياسية

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
التنمية المجتمعية	3.9060	.70320	304
معدل الاغتراب السياسي	.2135	.15179	304

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.952[a]	.905	.905	.21668	.905	2889.198	1	302	.000

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية المجتمعية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	135.652	1	135.652	2889.198	.000[a]
	Residual	14.179	302	.047		
	Total	149.831	303			

a. Predictors: (Constant), معدل الاغتراب السياسي

b. Dependent Variable: التنمية المجتمعية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	4.847	.021		225.754	.000	4.805	4.889
	معدل الاغتراب السياسي	-4.408	.082	-.952	-53.751	.000	-4.570	-4.247

a. Dependent Variable: التنمية المجتمعية

التنمية الاقتصادية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
يعمل الاغتراب السياسي على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد.	27	18	12	52	195
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انخفاض الدخل القومي للدولة .	38	15	19	108	124
يتسبب الاغتراب السياسي في انخفاض دخل الفرد .	30	24	15	134	101
يقلل الاغتراب السياسي من التخطيط للاقتصاد الشامل .	34	21	21	108	120
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.	35	14	23	136	96
يؤدي الاغتراب السياسي إلى خلل في بناء الاقتصاد وتوازنه.	32	19	2	102	149
حد الاغتراب السياسي من استخدام الإمكانات المادية المتاحة .	28	12	24	70	170
يحد الاغتراب السياسي من استخدام الموارد الطبيعية .	19	0	98	156	31
يؤدي الاغتراب السياسي إلى غياب العدالة الاقتصادية .	21	24	62	158	39
يقلل الاغتراب السياسي من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.	27	30	53	87	107
غتراب السياسي يؤدي إلى أن تكون المرأة عالة على المجتمع اقتصاديا .	16	27	30	143	88
يؤدي الاغتراب السياسي إلى الإفراط في الاستهلاك.	11	8	25	176	84

التنمية الاقتصادية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
يعمل الاغتراب السياسي على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد.	8.9	5.9	3.9	17.1	64.1
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انخفاض الدخل القومي للدولة .	12.5	4.9	6.3	35.5	40.8
يتسبب الاغتراب السياسي في انخفاض دخل الفرد .	9.9	7.9	4.9	44.1	33.2
يقلل الاغتراب السياسي من التخطيط للاقتصاد الشامل .	11.2	6.9	6.9	35.5	39.5
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.	11.5	4.6	7.6	44.7	31.6
يؤدي الاغتراب السياسي إلى خلل في بناء الاقتصاد وتوازنه.	10.5	6.3	.7	33.6	49.0
يحد الاغتراب السياسي من استخدام الإمكانات المادية المتاحة .	9.2	3.9	7.9	23.0	55.9
يحد الاغتراب السياسي من استخدام الموارد الطبيعية .	6.3	.0	32.2	51.3	10.2
يؤدي الاغتراب السياسي إلى غياب العدالة الاقتصادية .	6.9	7.9	20.4	52.0	12.8
يقلل الاغتراب السياسي من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.	8.9	9.9	17.4	28.6	35.2
الاغتراب السياسي يؤدي إلى أن تكون المرأة عالة على المجتمع اقتصاديا .	5.3	8.9	9.9	47.0	28.9
يؤدي الاغتراب السياسي إلى الإفراط في الاستهلاك.	3.6	2.6	8.2	57.9	27.6

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يعمل الاغتراب السياسي على تقليل الطاقة الإنتاجية للأفراد.	304	4.2171	1.2944
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انخفاض الدخل القومي للدولة .	304	3.8717	1.3350
يتسبب الاغتراب السياسي في انخفاض دخل الفرد .	304	3.8289	1.2496
يقلل الاغتراب السياسي من التخطيط للاقتصاد الشامل .	304	3.8520	1.3155
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة الجماهيرية في الأنشطة الاقتصادية.	304	3.8026	1.2562
يؤدي الاغتراب السياسي إلى خلل في بناء الاقتصاد وتوازنه.	304	4.0428	1.3030
يحد الاغتراب السياسي من استخدام الإمكانات المادية المتاحة .	304	4.1250	1.2707
يحد الاغتراب السياسي من استخدام الموارد الطبيعية .	304	3.5921	.9073
يؤدي الاغتراب السياسي إلى غياب العدالة الاقتصادية .	304	3.5592	1.0387
يقلل الاغتراب السياسي من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.	304	3.7138	1.2821
الاغتراب السياسي يؤدي إلى أن تكون المرأة عالة على المجتمع اقتصاديا .	304	3.8553	1.0955
يؤدي الاغتراب السياسي إلى الإفراط في الاستهلاك.	304	4.0329	.8894
Valid N (listwise)	304		

التنمية الاجتماعية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
يحد الاغتراب السياسي من التعليم بشكل عام.	18	19	38	130	99
يقلل الاغتراب السياسي من المشاركة في الأنشطة المجتمعية الصحية (ندوات التثقيف والبرامج الموجهة).	23	49	33	123	76
يقلل الاغتراب السياسي من الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.	38	34	80	118	34
يقلل الاغتراب السياسي من فرص الحصول على عمل مناسب.	40	30	44	158	32
قلل الاغتراب السياسي من فرص الحصول على إسكان مناسب.	57	23	16	98	110
يحد الاغتراب السياسي من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد.	39	17	10	124	114
يحد الاغتراب السياسي من توفر العدالة الاجتماعية.	15	7	47	100	135
يقلل الاغتراب السياسي من المشاركة في الأنشطة الترويحية.	18	1	17	128	140
يعيق الاغتراب السياسي المشاركة في إحداث تغييرات في أنظمة المجتمع المختلفة .	25	1	13	153	112
يؤدي الاغتراب السياسي إلى الانشغال بالمظاهر.	35	27	0	54	188
يعيق الاغتراب السياسي تحقيق العدالة الاجتماعية.	24	12	7	116	145
يعيق الاغتراب السياسي تغيير القيم الاجتماعية السائدة.	31	20	6	136	111
يعيق الاغتراب السياسي إحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية السائدة.	25	18	18	113	130
ردي الاغتراب السياسي إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية الداخلية.	21	9	28	148	98
يؤثر الاغتراب السياسي سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير اللاجئ.	23	5	0	110	166
يؤثر الاغتراب السياسي على نمو العائلية والعشائرية .	31	7	16	75	175
ردي الاغتراب السياسي إلى الاعتماد على القوانين العشائرية في الحياة اليومية.	23	15	92	144	30
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الجريمة	24	25	62	155	38
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار المخدرات.	33	30	51	86	104
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الانحرافات الأخلاقية والسلوكية في المجتمع بأنواعها .	20	26	36	141	81
يعيق الاغتراب السياسي الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية وخاصة للمرأة.	22	10	28	171	73
ق الاغتراب السياسي الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وخاصة المرأة.	24	22	38	128	92
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب.	29	52	32	120	71
يحد الاغتراب السياسي من فرص مشاركة النساء في أنشطة المجتمع المختلفة .	39	22	0	50	193
يزيد الاغتراب السياسي من نسبة الأمية في المجتمع (الأمية التكنولوجية).	22	7	7	119	149
د الاغتراب السياسي من قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.	18	8	13	147	118
يقود الاغتراب السياسي إلى التمزق بين المادية المفرطة والروحانية الغيبية.	10	23	20	114	137
يحد الاغتراب من التفاعل الايجابي بين الناس من اجل تأمين احتياجاتهم الأساسية	25	10	28	143	98
يسبب الاغتراب السياسي ضعف الحياة الاجتماعية .	30	1	0	108	165
ب الاغتراب السياسي الميل للابتعاد عن التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع دوافع وأهداف الإنسان المغترب .	24	3	12	78	187
يؤدي الاغتراب السياسي إلى عدم تمييز الإنسان ما بين غرائزه طبيعية وقدراته العقلية الأمر الذي ينعكس على المجتمع في شكل فوضى أخلاقية .	21	1	95	154	33
يؤدي الاغتراب السياسي إلى ابتعاد المرأة عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والنوادي الثقافية.	12	25	63	165	39

التنمية الاجتماعية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
يحد الاغتراب السياسي من التعليم بشكل عام.	5.9	6.3	12.5	42.8	32.6
قلل الاغتراب السياسي من المشاركة في الأنشطة المجتمعية الصحية (ندوات التثقيف والبرامج الموجهة).	7.6	16.1	10.9	40.5	25.0
يقلل الاغتراب السياسي من الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.	12.5	11.2	26.3	38.8	11.2
الاغتراب السياسي من فرص الحصول على عمل مناسب.	13.2	9.9	14.5	52.0	10.5
يقلل الاغتراب السياسي من فرص الحصول على إسكان مناسب.	18.8	7.6	5.3	32.2	36.2
يحد الاغتراب السياسي من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد.	12.8	5.6	3.3	40.8	37.5
يحد الاغتراب السياسي من توفر العدالة الاجتماعية.	4.9	2.3	15.5	32.9	44.4
قلل الاغتراب السياسي من المشاركة في الأنشطة الترويحية.	5.9	.3	5.6	42.1	46.1
يعيق الاغتراب السياسي المشاركة في إحداث تغييرات في أنظمة المجتمع المختلفة .	8.2	.3	4.3	50.3	36.8
يؤدي الاغتراب السياسي إلى الانشغال بالمظاهر.	11.5	8.9	.0	17.8	61.8
يعيق الاغتراب السياسي تحقيق العدالة الاجتماعية.	7.9	3.9	2.3	38.2	47.7
يعيق الاغتراب السياسي تغيير القيم الاجتماعية السائدة.	10.2	6.6	2.0	44.7	36.5
يعيق الاغتراب السياسي إحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية السائدة.	8.2	5.9	5.9	37.2	42.8
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية الداخلية.	6.9	3.0	9.2	48.7	32.2
يؤثر الاغتراب السياسي سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير اللاجئ.	7.6	1.6	.0	36.2	54.6
يؤثر الاغتراب السياسي على نمو العائلية والعشائرية .	10.2	2.3	5.3	24.7	57.6
دي الاغتراب السياسي إلى الاعتماد على القوانين العشائرية في الحياة اليومية.	7.6	4.9	30.3	47.4	9.9
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الجريمة	7.9	8.2	20.4	51.0	12.5
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار المخدرات.	10.9	9.9	16.8	28.3	34.2
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الانحرافات الأخلاقية والسلوكية في المجتمع بأنواعها .	6.6	8.6	11.8	46.4	26.6
يعيق الاغتراب السياسي الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية وخاصة للمرأة.	7.2	3.3	9.2	56.3	24.0
يعيق الاغتراب السياسي الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وخاصة المرأة.	7.9	7.2	12.5	42.1	30.3
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب.	9.5	17.1	10.5	39.5	23.4
يحد الاغتراب السياسي من فرص مشاركة النساء في أنشطة المجتمع المختلفة .	12.8	7.2	.0	16.4	63.5
يزيد الاغتراب السياسي من نسبة الأمية في المجتمع (الأمية التكنولوجية).	7.2	2.3	2.3	39.1	49.0
يحد الاغتراب السياسي من قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.	5.9	2.6	4.3	48.4	38.8
يقود الاغتراب السياسي إلى التمزق بين المادية المفرطة والروحانية الغيبية.	3.3	7.6	6.6	37.5	45.1
حد الاغتراب من التفاعل الايجابي بين الناس من اجل تأمين احتياجاتهم الأساسية	8.2	3.3	9.2	47.0	32.2
يسبب الاغتراب السياسي ضعف الحياة الاجتماعية .	9.9	.3	.0	35.5	54.3
يسبب الاغتراب السياسي الميل للابتعاد عن التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع دوافع وأهداف الإنسان المغترب .	7.9	1.0	3.9	25.7	61.5
يؤدي الاغتراب السياسي إلى عدم تمييز الإنسان ما بين غرائزه الطبيعية وقدراته العقلية الأمر الذي ينعكس على المجتمع في شكل فوضى أخلاقية .	6.9	.3	31.3	50.7	10.9
ؤدي الاغتراب السياسي إلى ابتعاد المرأة عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والنوادي الثقافية.	3.9	8.2	20.7	54.3	12.8

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يحد الاغتراب السياسي من التعليم بشكل عام.	304	3.8980	1.1078
ل الاغتراب السياسي من المشاركة في الأنشطة المجتمعية الصحية (ندوات التثقيف والبرامج الموجهة).	304	3.5921	1.2340
يقلل الاغتراب السياسي من الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة.	304	3.2500	1.1787
يقلل الاغتراب السياسي من فرص الحصول على عمل مناسب.	304	3.3684	1.1978
يقلل الاغتراب السياسي من فرص الحصول على إسكان مناسب.	304	3.5954	1.4994
يحد الاغتراب السياسي من التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد.	304	3.8454	1.3297
يحد الاغتراب السياسي من توفر العدالة الاجتماعية.	304	4.0954	1.0628
يقلل الاغتراب السياسي من المشاركة في الأنشطة الترويحية.	304	4.2204	1.0086
يعيق الاغتراب السياسي المشاركة في إحداث تغييرات في أنظمة المجتمع المختلفة .	304	4.0724	1.0785
يؤدي الاغتراب السياسي إلى الانشغال بالمظاهر.	304	4.0954	1.4168
يعيق الاغتراب السياسي تحقيق العدالة الاجتماعية.	304	4.1382	1.1635
يعيق الاغتراب السياسي تغيير القيم الاجتماعية السائدة.	304	3.9079	1.2500
يعيق الاغتراب السياسي إحداث التغيير في العلاقات الاجتماعية السائدة.	304	4.0033	1.2119
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية الداخلية.	304	3.9638	1.0757
يؤثر الاغتراب السياسي سلبا على العلاقة بين اللاجئ وغير اللاجئ.	304	4.2862	1.1022
يؤثر الاغتراب السياسي على نمو العائلية والعشائرية .	304	4.1711	1.2705
يؤدي الاغتراب السياسي إلى الاعتماد على القوانين العشائرية في الحياة اليومية.	304	3.4704	1.0012
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الجريمة	304	3.5197	1.0684
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار المخدرات.	304	3.6513	1.3288
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الانحرافات الأخلاقية والسلوكية في المجتمع بأنواعها .	304	3.7796	1.1290
يعيق الاغتراب السياسي الالتحاق بالمدارس الأساسية والثانوية وخاصة للمرأة.	304	3.8651	1.0491
يعيق الاغتراب السياسي الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وخاصة المرأة.	304	3.7961	1.1792
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تردي مستوى الإبداع في الفن والأدب.	304	3.5000	1.2794
يحد الاغتراب السياسي من فرص مشاركة النساء في أنشطة المجتمع المختلفة .	304	4.1053	1.4404
يزيد الاغتراب السياسي من نسبة الأمية في المجتمع (الأمية التكنولوجية).	304	4.2039	1.1041
يحد الاغتراب السياسي من قيام الفرد بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.	304	4.1151	1.0292
يقود الاغتراب السياسي إلى التمزق بين المادية المفرطة والروحانية الغيبية.	304	4.1349	1.0491
يحد الاغتراب من التفاعل الايجابي بين الناس من اجل تأمين احتياجاتهم الأساسية	304	3.9178	1.1330
يسبب الاغتراب السياسي ضعف الحياة الاجتماعية .	304	4.2401	1.1794
يسبب الاغتراب السياسي الميل للابتعاد عن التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع دوافع وأهداف الإنسان المغترب .	304	4.3191	1.1433
يؤدي الاغتراب السياسي إلى عدم تمييز الإنسان ما بين غرائزه الطبيعية وقدراته العقلية الأمر الذي ينعكس على المجتمع في شكل فوضى أخلاقية .	304	3.5822	.9404
ي الاغتراب السياسي إلى ابتعاد المرأة عن المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والنوادي الثقافية.	304	3.6382	.9443
Valid N (listwise)	304		

التنمية السياسية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
الاغتراب السياسي يقلل من فرص المرأة بالانخراط بالحياة السياسية .	25	28	53	91	107
حد الاغتراب السياسي من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة .	15	26	36	143	84
يحد الاغتراب السياسي من معرفة الفرد بحقوقه وواجباته السياسية .	19	7	28	176	74
حد الاغتراب السياسي من المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة .	22	19	38	130	95
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي .	21	51	33	123	76
يحد الاغتراب السياسي من الوعي السياسي للأفراد.	29	32	88	121	34
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تدني نسبة المنتخبين.	14	19	51	175	45
ينتج عن الاغتراب السياسي اخذ القانون بالقوة.	24	3	17	117	143
يؤدي الاغتراب السياسي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية.	20	2	12	137	133
يخلق الاغتراب السياسي مناخا فوضويا للمعارضة.	22	6	47	101	128
يعمق الاغتراب السياسي الهوة الواصلة بين الأفراد ومراكز القوة في المجتمع.	21	3	17	127	136
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية	14	1	19	156	114
قود الاغتراب السياسي إلى غياب التفاعل مع أعضاء المجلس التشريعي في المحافظة.	19	21	3	53	208
يؤدي الاغتراب السياسي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.	13	3	7	122	159
حد الاغتراب السياسي من تحقيق المساواة بين الأفراد والذي تعبر عنه الدولة للدلالة على مستوى الوعي ياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكام.	20	12	7	147	118
لاغتراب السياسي يحد من الطموح في الحصول على الحرية السياسية .	14	14	19	117	140
حد الاغتراب السياسي من العلاقة التفاعلية الثنائية بين النسق السياسي والمواطنين .	23	11	27	144	99
يحد الاغتراب السياسي من القيم والعواطف والشعور بالانتماء والإرادة في التغيير.	15	4	6	116	163
لاغتراب السياسي يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.	21	7	15	79	182
ي الاغتراب السياسي إلى عدم اشتراك المواطنين في الحملات الانتخابية والدعوة إليها .	27	13	26	70	168
يحد الاغتراب السياسي من بناء ثقافة سياسية.	22	0	99	152	31
يفقد الاغتراب السياسي الشخص في الحصول على المعلومات من مصادرها الممكنة وبالتالي تقل خبرته وثقافته ويفقد التأثير في المجتمع ايجابيا .	22	25	62	154	41
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد	26	31	53	87	107
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تقليل دور المرأة على القرارات السياسية حتى داخل الحزب .	17	25	32	140	90
الاغتراب السياسي يقلص توفير الظروف للمرأة بأن تكون قيادية	11	9	28	173	83
غتراب السياسي يؤدي إلى قلة التنسيق بين القطاعات النسوية المختلفة.	18	21	40	126	99

التنمية السياسية

	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
الاغتراب السياسي يقلل من فرص المرأة بالانخراط بالحياة السياسية .	8.2	9.2	17.4	29.9	35.2
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة .	4.9	8.6	11.8	47.0	27.6
د الاغتراب السياسي من معرفة الفرد بحقوقه وواجباته السياسية .	6.3	2.3	9.2	57.9	24.3
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة .	7.2	6.3	12.5	42.8	31.3
د الاغتراب السياسي من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي .	6.9	16.8	10.9	40.5	25.0
يحد الاغتراب السياسي من الوعي السياسي للأفراد.	9.5	10.5	28.9	39.8	11.2
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تدني نسبة المنتخبين.	4.6	6.3	16.8	57.6	14.8
ينتج عن الاغتراب السياسي اخذ القانون بالقوة.	7.9	1.0	5.6	38.5	47.0
يؤدي الاغتراب السياسي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية.	6.6	.7	3.9	45.1	43.8
يخلق الاغتراب السياسي مناخا فوضويا للمعارضة.	7.2	2.0	15.5	33.2	42.1
مق الاغتراب السياسي الهوة الواصلة بين الأفراد ومراكز القوة في المجتمع.	6.9	1.0	5.6	41.8	44.7
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية	4.6	.3	6.3	51.3	37.5
يقود الاغتراب السياسي إلى غياب التفاعل مع أعضاء المجلس التشريعي في المحافظة.	6.3	6.9	1.0	17.4	68.4
يؤدي الاغتراب السياسي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.	4.3	1.0	2.3	40.1	52.3
د الاغتراب السياسي من تحقيق المساواة بين الأفراد والذي تعبر لدولة للدلالة على مستوى الوعي السياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكام.	6.6	3.9	2.3	48.4	38.8
الاغتراب السياسي يحد من الطموح في الحصول على الحرية السياسية .	4.6	4.6	6.3	38.5	46.1
يحد الاغتراب السياسي من العلاقة التفاعلية الثنائية بين النسق السياسي والمواطنين .	7.6	3.6	8.9	47.4	32.6
يحد الاغتراب السياسي من القيم والعواطف والشعور بالانتماء والإرادة في التغيير.	4.9	1.3	2.0	38.2	53.6
لاغتراب السياسي يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.	6.9	2.3	4.9	26.0	59.9
دي الاغتراب السياسي إلى عدم اشتراك المواطنين في الحملات الانتخابية والدعوة إليها .	8.9	4.3	8.6	23.0	55.3
يحد الاغتراب السياسي من بناء ثقافة سياسية.	7.2	.0	32.6	50.0	10.2
د الاغتراب السياسي الشخص في الحصول على المعلومات من مصادرها الممكنة وبالتالي تقل خبرته وثقافته ويفقد التأثير في المجتمع ايجابيا .	7.2	8.2	20.4	50.7	13.5
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد	8.6	10.2	17.4	28.6	35.2
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تقليل دور المرأة على القرارات السياسية حتى داخل الحزب .	5.6	8.2	10.5	46.1	29.6
لاغتراب السياسي يقلص توفير الظروف للمرأة بأن تكون قيادية	3.6	3.0	9.2	56.9	27.3
الاغتراب السياسي يؤدي إلى قلة التنسيق بين القطاعات النسوية المختلفة.	5.9	6.9	13.2	41.4	32.6

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الاغتراب السياسي يقلل من فرص المرأة بالانخراط بالحياة السياسية .	304	3.7467	1.2553
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة .	304	3.8388	1.0765
يحد الاغتراب السياسي من معرفة الفرد بحقوقه وواجباته السياسية .	304	3.9178	.9933
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة .	304	3.8454	1.1486
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة في إعادة هيكلة وتنظيم البناء السياسي .	304	3.5987	1.2228
يحد الاغتراب السياسي من الوعي السياسي للأفراد.	304	3.3257	1.1092
يؤدي الاغتراب السياسي إلى تدني نسبة المنتخبين.	304	3.7171	.9504
ينتج عن الاغتراب السياسي اخذ القانون بالقوة.	304	4.1579	1.1205
يؤدي الاغتراب السياسي إلى العمل على عدم احترام التعددية السياسية.	304	4.1875	1.0314
يخلق الاغتراب السياسي مناخا فوضويا للمعارضة.	304	4.0099	1.1446
يعمق الاغتراب السياسي الهوة الواصلة بين الأفراد ومراكز القوة في المجتمع.	304	4.1645	1.0683
يحد الاغتراب السياسي من المشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية	304	4.1678	.9164
يقود الاغتراب السياسي إلى غياب التفاعل مع أعضاء المجلس التشريعي في المحافظة.	304	4.3487	1.1899
يؤدي الاغتراب السياسي إلى غياب الوعي بأهمية الصوت الانتخابي وقت الانتخابات.	304	4.3520	.9216
حد الاغتراب السياسي من تحقيق المساواة بين الأفراد والذي تعبر عنه الدولة للدلالة على مستوى الوعي السياسي للمواطنين من خلال مشاركتهم في صنع القرار السياسي ومراقبة الحكام.	304	4.0888	1.0757
الاغتراب السياسي يحد من الطموح في الحصول على الحرية السياسية .	304	4.1678	1.0475
يحد الاغتراب السياسي من العلاقة التفاعلية الثنائية بين النسق السياسي والمواطنين .	304	3.9375	1.1137
يحد الاغتراب السياسي من القيم والعواطف والشعور بالانتماء والإرادة في التغيير.	304	4.3421	.9689
غتراب السياسي يدفع المواطن إلى الامتناع عن حق التصويت لأنه يشعر بتحدي السلطة.	304	4.2961	1.1307
ي الاغتراب السياسي إلى عدم اشتراك المواطنين في الحملات الانتخابية والدعوة إليها .	304	4.1151	1.2651
يحد الاغتراب السياسي من بناء ثقافة سياسية.	304	3.5592	.9421
الاغتراب السياسي الشخص في الحصول على المعلومات من مصادرها الممكنة وبالتالي تقل خبرته وثقافته ويفقد التأثير في المجتمع ايجابيا .	304	3.5493	1.0581
يؤدي الاغتراب السياسي إلى انتشار الإرهاب الفردي والجماعي من قبل الحزب الواحد	304	3.7171	1.2764
ي الاغتراب السياسي إلى تقليل دور المرأة على القرارات السياسية حتى داخل الحزب .	304	3.8586	1.1034
الاغتراب السياسي يقلص توفير الظروف للمرأة بأن تكون قيادية	304	4.0132	.9009
الاغتراب السياسي يؤدي إلى قلة التنسيق بين القطاعات النسوية المختلفة.	304	3.8783	1.1206
Valid N (listwise)	304		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
التنمية المجتمعية	304	3.9060	.7032
Valid N (listwise)	304		

Reliability

معامل الثبات لمجال التنمية الاقتصادية

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 304.0 N of Items = 12

Alpha = . 8127

Reliability

معامل الثبات لمجال التنمية الاجتماعية

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 304.0 N of Items = 32

Alpha = . 8568

Reliability

معامل الثبات لمجال التنمية السياسية

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 304.0 N of Items = 26

Alpha = . 8474

Reliability

معامل الثبات للدرجة الكلية

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 304.0 N of Items = 70

Alpha = . 8327

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.4	جنس العينة.....	70
2.4	الفئات العمرية للعينة.....	71
3.4	المستوى التعليمي لأفراد العينة.....	71
4.4	مستوى التعليم لدى الذكور في العينة.....	72
5.4	مستوى التعليم لدى الإناث في العينة.....	72
6.4	الحالة الاجتماعية لأفراد العينة.....	73
7.4	الحالة الاجتماعية للذكور في العينة.....	73
8.4	الحالة الاجتماعية للإناث في العينة.....	74
1.5	قيمة T المحسوبة(المعاملات).....	78
2.5	ملخص النموذج(R^2).....	80
3.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية الاقتصادية.....	80
4.5	قيمة T المحسوبة(المعاملات).....	84
5.5	ملخص النموذج(R^2).....	85
6.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية الاجتماعية.....	86
7.5	قيمة T المحسوبة(المعاملات).....	90
8.5	ملخص النموذج(R^2).....	92
9.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية السياسية.....	92
10.5	قيمة T المحسوبة(المعاملات).....	97
11.5	ملخص النموذج(R^2).....	154
12.5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنمية المجتمعية.....	154

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصـــفحة
1.4	منهجية الدراسة وأدواتها ومراحل إعدادها ومتطلباتها.....	69
1.5	العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاقتصادية.....	79
2.5	العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية الاجتماعية.....	85
3.5	العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية السياسية.....	91
4.5	العلاقة بين مستوى الاغتراب السياسي والتنمية المجتمعية.....	98

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1.1	الاستبانة.....	117
2.1	رسالة تحكيم الاستبانة.....	122
3.1	هجرة الفلسطينيين القسرية منذ الانتداب وحتى اتفاقيات الهدنة.....	123
4.1	اسباب هجرة الفلسطينيين من موطنهم.....	124
5.1	اماكن لجوء الفلسطينيين.....	125
6.1	الموطن الاصلي للاجئيين الفلسطينيين.....	126
7.1	احياء وحارات مخيم جنين.....	127
8.1	مخيمات الضفة الغربية.....	128
9.1	مخيمات قطاع غزة.....	130
10.1	تقديرات اللاجئين لعام 1948 من مختلف المصادر.....	131
11.1	قصيدة معركة مخيم جنين.....	132
12.1	الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتنمية السياسية.....	134
13.1	التوزيع النسبي للمرأة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية وأهم سمات القوى العاملة 1996ـ2000.....	152
14.1	التوزيع النوعي للسكان حسب قراءة الصحف.....	153
15.1	التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين لبعض المؤشرات الثقافية.....	154
16.	التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية	155

1 والجنس والمنطقة 2000.....
17. عدد الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس للأعوام
1 الدراسية 1994-1995/2000-
2001..... 156
18. الموطن الأصلي لسكان مخيم جنين..... 157
1
19. قرار 194..... 158
1
20. التحليل الاحصائي..... 162
1

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
	الاهداء.....	
	إقرار	أ
	شكر وعرفان	ب
	التعريفات.....	ج – ي
	الملخص (بالعربية).....	ك – ل
	الملخص (بالانجليزية).....	م – ن
	الفصل الأول: خلفية الدراسة	
1.1	المقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة.....	2
3.1	مبررات الدراسة.....	2
4.1	اهداف الدراسة	2
5.1	فرضيات الدراسة	3

6.1 مدى النقص الناتج عن عدم القيام بهذه الدراسة الدراسة 3
7.1 الجهات التي ستستفيد من الدراسة 4
8.1 مسلمات الدراسة..... 4
9.1 هيكلية الدراسة..... 4

الفصل الثاني : الاطار النظري للاغتراب والدراسات السابقة

1.2 مقدمة 6
2.2 مفهوم الاغتراب..... 6
1.2.2 تعريف الإغتراب اصطلاحا 7
2.2.2 أشكال الإغتراب..... 7
3.2.2 مكونات الإغتراب..... 8
4.2.2 جوانب الإغتراب..... 9
5.2.2 التطور التاريخي لمفهوم الإغتراب..... 9
1.5.2.2 التصورات الفلسفية للاغتراب..... 11
1.1.5.2.2 تصور هيجل للاغتراب..... 11
2.1.5.2.2 تصور ماركس للاغتراب..... 13
2.5.2.2 التصورات السيكولوجية للاغتراب..... 14
1.2.5.2.2 تصور اريك فروم للاغتراب..... 14
2.2.5.2.2 تصور هورناي للاغتراب..... 15
3.5.2.2 التصورات السوسيولوجية للاغتراب..... 16
1.3.5.2.2 تصور اميل دوركهايم للاغتراب..... 16
2.3.5.2.2 تصور مالفن وسيمان للاغتراب..... 17
3.3.5.2.2 تصور فيورباخ للاغتراب..... 18
4.5.2.2 تصور الوجوديون للاغتراب..... 18
6.2.2 الاغتراب السياسي..... 19
7.2.2 الإغتراب في المجتمعات المعاصرة..... 21
1.7.2.2 عصر الالة..... 21
2.7.2.2 عصر المجتمعات الالكترونية..... 22
8.2.2 نتائج الاغتراب..... 23
3.2 الدراسات السابقة 24

1.3.2 تعقيب على الدراسات السابقة..... 30

الفصل الثالث: التنمية المجتمعية والمشاركة السياسية

1.3 مقدمة..... 32

2.3 التنمية..... 32

1.2.3 مفهوم التنمية واهميتها..... 32

2.2.3 التنمية المجتمعية..... 33

1.2.2.3 عناصر اساسية في التنمية المجتمعية..... 34

2.2.2.3 التنمية المجتمعية في السياق الفلسطيني..... 35

3.2.2.3 التنمية الاقتصادية..... 37

4.2.2.3 التنمية الاجتماعية..... 38

1.4.2.2.3 اهداف التنمية الاجتماعية..... 39

5.2.2.3 التنمية السياسية..... 39

1.5.2.2.3 مدلولات التنمية السياسية..... 40

2.5.2.2.3 الغايات والمعايير الاستراتيجية للتنمية السياسية..... 41

3.5.2.2.3 العوامل التي تؤثر وتحد من التنمية السياسية..... 42

4.5.2.2.3 المشاركة السياسية..... 43

1.4.5.2.2.3 الديمقراطية والمشاركة السياسية..... 44

2.4.5.2.2.3. اراء في المشاركة..... 46

3.4.5.2.2.3 اهداف المشاركة السياسية ودلالاتها..... 51

4.4.5.2.2.3 صفات المشاركة السياسية..... 52

5.4.5.2.2.3 ابعاد ازمة المشاركة في فلسطين..... 52

6.4.5.2.2.3 عوامل ازمة المشاركة في فلسطين..... 53

7.4.5.2.2. اثار ازمة المشاركة السياسية..... 54

3
8.4.5.2.2.3 مبادئ المشاركة السياسية الفعالة..... 54
9.4.5.2.2.3 مستويات المشاركة..... 55
5.5.2.2.3 التنمية السياسية والمرأة..... 58
1.5.5.2.2.3 المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية..... 59
2.5.5.2.2.3 مؤشرات حول واقع مشاركة المرأة الفلسطينية..... 60
3.5.5.2.2.3 معيقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية..... 61
3.3 خلاصة..... 64
الفصل الرابع: أساليب الدراسة
1.4 مقدمة..... 65
2.4 المنهج المستخدم..... 65
3.4 أداة الدراسة... 65
4.4 مجتمع الدراسة..... 69
5.4 عينة الدراسة..... 70
6.4 حدود الدراسة..... 74
7.4 ثبات اداة الدراسة..... 74
8.4 صدق اداة الدراسة..... 75
9.4 اجراءات الدراسة..... 75
10.4 طرق تحليل البيانات في الدراسة..... 76
11.4 خلاصة..... 76
الفصل الخامس : النتائج ومناقشتها
1.5 مقدمة..... 77
2.5 عرض النتائج ومناقشتها..... 78
1.2.5 عرض نتائج الفرضية الفرعية الاولى..... 78
2.2.5 عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية..... 83

3.2.5 عرض نتائج الفرضية الفرعية الثالثة..... 89
4.2.5 عرض نتائج الفرضية الرئيسية..... 97
الفصل السادس :الاستنتاجات والتوصيات
1.6 مقدمة..... 100
2.6 الاستنتاجات 100
3.6 التوصيات 104
4.6 خلاصة..... 110

المراجع..... 112
الملاحق 117
فهرس الجداول..... 179
فهرس الأشكال 180
فهرس الملاحق..... 181
فهرس المحتويات..... 182